

اليسار / العدد السابع و الستون/ سبتمبر ١٩٩٥ م / ربيع ثان ١٤١٦ هـ/ الثمن جنيهان مصريان



الحكومة والإخوان.. وفشل الحل الأمنى

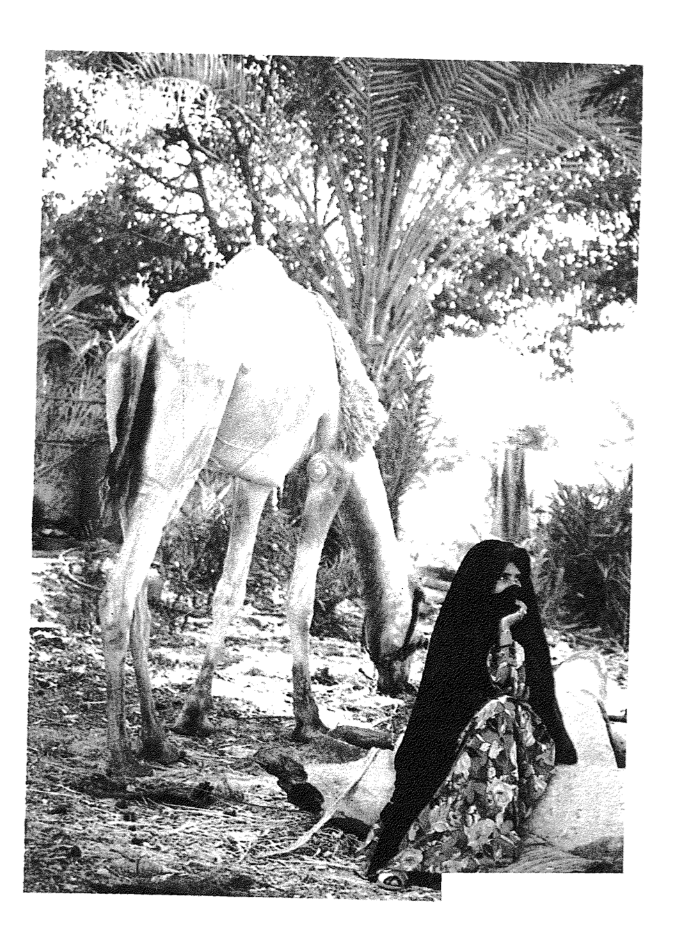
اتفاق الفرصة الأخيرة فى أسمرة

انقلاب فى اتحاد العمال الأمريكى

هكذا نفذ الاسرائيليون مذابح الأسرى المصريين

التجمع والناصري والوفد والشيوعيون ... يحددون مواقفهم من انتخابات مجلس الشعب القادمة

الملك حسين يروي قصة لجوء صهر صدام للأردن



فى هذا العدد

اليسار در

رسائل من كل مكان

احتل مكان الصدارة فى هذا العدد مراسلو اليسار.

من الأردن بعث «ناهض حتّر» برسالة كشف فيها حقائق لجوء صهر الرئيس العراقى صدام حسين للأردن ودور القوى الدولية والعربية والصراع السياسى فى الأردن حول السياسة الأردنية الجديدة التى كشفت عنها هذه الحادثة .

ومن حيفا نقل «نظير مجلى» تفاصيل جديدة حول جريمة اغتيال «جيش الدفاع الاسرائيلى للأسرى المصريين فى حربى ٥٦، ١٩٦٧».

ومن القدس حاور «حنا عميره» بشير البرغوتى الأمين العام لحزب الشعب الفلسطينى حول اتفاق طابا ومستقبل مفاوضات الحكم الذاتى.

وانفرد «سمير كرم» من واشنطون بإلقاء الضوء على الانقلاب الذى وقع فى اتحاد العمال الأمريكى وفرضت أجهزة الاعلام الغربية والأمريكية ستارا من الصمت حوله.

ومن باريس كتب «مجدى عبد الحافظ» آخر رسائله حول أزمة شيراك المزدوجة فى ضوء استئنافه للتجارب الذرية والتفجيرات التى هزت باريس. ونقول آخر رسالة لأن الصديق مجدى يعود- بعد طول غياب- إلى القاهرة ليبدأ عمله استاذا فى الجامعة.

ومن ألمانيا يحدثنا« نبيل يعقوب» عن واحد من التقارير الخطيرة لنادى روما يلقى أضواء هامة حول تدهور الأوضاع فى العالم ، خاصة فى العالم الثالث فى ظل نظام الرأسمالية المسيطر على المجتمع الدولى كله.

ويلقى «أحمد الخميسى» ضوءا جديداً على الهجرة الروسية إلى اسرائيل.

فى الداخل تفرد اليسار عدداً كبيرا من الصفحات لقادة وممثلى الأحزاب والقوى الديمقراطية فى مصر لتتحاور بصراحة حول انتخابات مجلس الشعب فى مصر . وأى قراءة متأنية للحوار ستخرج برؤية واضحة لمواقف هذه الاحزاب والقوى تكشف الكثير مما كان خافيا.

وتحتل قضايا العمال والزراعة ، والقضايا الفكرية والحوار حولها، والسينما والأبواب الثابتة مكانها كالمعتاد.

ونظن أن الجهد المبذول فى هذا العدد يستحق الالتفات ، بسبب الظروف ، ونعنى بها أجازات الصيف ، والأزمة المالية التى ما زالت تمسك بخناقنا ، رغم مساهمات وتبرعات الأصدقاء ، وأخص منهم د. سمير حنا صادق الذى دائما ما يتدخل فى الملمات ودون اعلان.

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-LASt.TALAAT HARB SQ. CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٢٤ جنيهاً للأفراد و ٦٠ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولاراً أمريكياً أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ FAX,5786298

موقفنا

العمال قادمون..

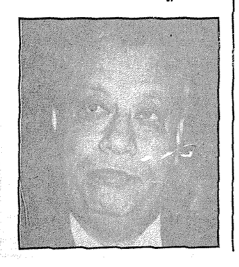
حسين عبد الرازق

فى وسط أجازات الصيف ، وارتحال الساسة ورجال الحكم إلى الشواطئ والقرى السياحية ، ليريحوا أعصابهم من عناء العمل الشاق طوال العام ، ومن آثار معركة **قانون اغتيال حرية الصحافة (٩٣ لسنة ١٩٩٥)** وانتفاضة نقابة الصحفيين المفاجئة ، ومن **"محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس فى أديس أبابا** وجهودهم بعدها فى الحشد والتأييد والمبايعة ، وليستعدوا بنشاط لانتخابات مجلس الشعب(نوفمبر ١٩٩٥) التى يريدونها - أى الحكام - مبايعة غير مشروطة لحزب الرئيس ، وتأكيدا لاحتكارهم للسلطة خمس سنوات أخرى ، بصرف النظر عن حقيقة موقف الرأى العام منهم ومن سياساتهم التى قادتنا إلى الأزمة الطاحنة التى نعانى منها جميعا .. فى وسط هذا كله ، لم يلحظ هؤلاء وغيرهم ، **إشارات هامة وجهتها الطبقة العاملة المصرية للكافة.**

أول هذه الاشارات تتمثل فى إضراب عمال مصنع ٤٥ الحربى عن العمل يوم الاثنين ٧ أغسطس ، ومطالبتهم بحل مجلس الإدارة وإسقاط اللجنة النقابية، وهتافاتهم ضد رئيس مجلس الإدارة ونائبه . وكان السبب المباشر للإضراب، قرار مجلس الإدارة بصرف ١٨ يوما كحوافز عن شهر يوليو ، بعد أن كان الحافز الشهرى يساوى ٢١ يوما فى الأشهر السابقة ، وصرف منحة ٢٥ جنيها بمناسبة المولد النبوى بدلا من ٤٠ جنيها كالمعتاد.

إلا أن هناك أسبابا أخرى تراكمت سبقت هذا الاضراب ، فى مقدمتها **اللائحة الجديدة للعاملين بالانتاج الحربى** .فقدأعدت الهيئة القومية للإنتاج الحربى اللائحة الجديدة فى سرية تامة دون عرضها على أى من اللجان النقابية للعاملين بالمصانع الحربية ، أو مناقشتها بالجمعية العمومية للنقابة العامة . ومع بدء تطبيق اللائحة فى أول يوليو ١٩٩٥ على العاملين بالانتاج الحربى - وعددهم يتجاوز ٨٥ ألف عامل - اكتشف العمال العيوب الخطيرة فى اللائحة . فمثلا تبيح اللائحة الفصل على ٣٤ مخالفة معظمها لايرد فى أى لائحة أخرى ، بما فى ذلك الاشتراك فى مناقشة سياسية أثناء العمل و"ترويج الاشاعات والأكاذيب التى يترتب عليها الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام العام"، أو الاشتراك فى الإضراب عن العمل . وتنحاز اللائحة للإدارة العليا على حساب جموع العاملين ، فترفع بدل التمثيل للفئة الممتازة إلى ٣٠٠ جنيه شهريا ولرئيس القطاع إلى ٢٠٠ جنيه والمدير العام إلى ١٥٠ جنيها والاخصائى إلى ١٠٥ جنيه ، وترفع بدل السفر إلى ٢٤٠ دولاراً فى الليلة . فى المقابل لم يرتفع بدل المصانع وبدل طبيعة العمل إلا بنسب ضئيلة ، فأصبح حده الأدنى ٨ جنيهات وحده الأقصى ٣٤ جنيها . ومع

د. عاطف عبيد



إلغاء الوجبة الغذائية تقرر صرف ٥٠ جنيها شهريا بدل وجبة يخصم منها أيام الجمع والعطلات الرسمية والأجازات بأنواعها بواقع ٢ جنيه فى اليوم (ورفعت بعد ذلك إلى ٦٠ جنيهاً بعد احتجاجات العمال).

وقد حقق هذا الإضراب الذى استمر يوما واحدا نتائج هامة. فبعد بدء الاضراب بساعتين حضر " مصطفى منجى" رئيس النقابة العامة للعاملين بالمصانع الحربية ونائب الحزب الوطنى عن(حلوان والمعصرة) لمحاولة تهدئة العمال إلا أن عمال مصنع ٤٥ واجهوه بثورة غاضبة ورفضوا الحديث معه وأجبروه على مغادرة الموقع محملين إياه والنقابة المسئولية عن كل مشاكلهم . ونجح المهندس أحمد فايز حمزه نائب رئيس الهيئة القومة للانتاج الحربى فى المفاوضات التى أجراها مع قيادة الإضراب فى التوصل إلى اتفاق يتضمن ٤ نقاط:

١- صرف البدل النقدى للوجبة(٦٠ جنيها شهريا) كاملة بدون خصم أى مقابل للأجازات الاعتيادية أو العرضية أو المرضية القانونية أو أيام الجمع والعطلات الرسمية.

٢- صرف الحافز على أساس ٢١ يوماً شهريا.

٣- رفع منحة مولد النبى إلى ٤٠ جنيها.

٤- وقف المكافآت الشهرة التى كانت تمنح للإدارة العليا ورئيس اللجنة النقابية والأعضاء المنتخبين فى مجلس الادارة وتتراوح بين ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه شهريا.

الإشارة الثانية جاءت من عمال شركة النصر للسيارات ، حيث اعتصم أكثر من ١٠ آلاف عامل لمدة ٣ أيام احتجاجا على امتناع إدارة الشركة عن صرف العلاوة الاجتماعية (١٥٪) والاكتفاء بإضافة العلاوة الدورية (٥٪) فقط وثبات نسبة الحوافز لمدة ٧ سنوات رغم زيادة الانتاج وحدد العمال مطالبهم فى:

١- صرف حوافز ٤٠ يوما على مرتب يوليو ١٩٩٥.

٢- رفع بدل التغذية إلى ٢ جنيه يوما(بدلا من ٦٠ قرشاً يوميا)!

٣- تجميد نشاط مجلس الإدارة واللجنة النقابية.

وقد بدأ الاعتصام يوم الأحد ١٢ أغسطس بعد أن كان العمال قد امتنعوا عن قبض الحوافز للشهر الثانى على التوالى ، وتعرض نيازى عبد العزيز رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية لاعتداء العمال عندما حضر إلى المصنع.

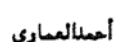
ولجأت الحكومة لاتخاذ قرار بإغلاق المصانع لمدة خمسة أيام وإعطاء العمال أجازة إجبارية . وشكلت لجنة لبحث مطالب العمال وتقديم اقتراحاتها لمجلس الإدارة خلال أسبوعين بما فى ذلك الاستجابة لمطلب العمال وإعادة النظر فى نظام الحوافز ليكون الحد الأدنى ٤٠ يوما شهريا.

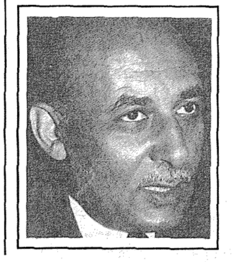
وفى نفس الوقت توالت التصريحات العنترية للحكومة ورجالها:

- فالدكتور **عاطف عبيد** وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية ينذر المضربين قائلا .." أى عامل يخرج على الشرعية عليه أن يعتبر نفسه فى إجازة مفتوحة "

-**وأحمد العماوى** وزير القوى العاملة والتشغيل ، ابن الحركة النقابية الرسمية ورئيس الاتحاد العام للعمال سابقا) يقول بفخر .." الدولة قادرة على مواجهة أى خروج على الشرعية فى أى موقع .. وفى نفس الوقت فإنها مستعدة تماما للحوار مع أى تنظيم شرعى".

-**ونيازى عبد العزيز** رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية لايجد تفسيرا لاعتصام ١٠ آلاف عامل من أعضاء النقابة العامة للصناعات الهندسية ، إلا أن " عاملا مفصولا سبق أن اختلس ٩٥٠٠ جنيه تزعم


أحمد العماوى



القلة المضربة .."

وفى **إشارة ثالثة خاطفة** ، تظاهر عمال مصنع ٩٩ الحربى بعد قرار خفض الحوافز من خمسة أشهر إلى ثمانين يوما فقط.

وهناك أشياء أساسية مشتركة فى هذه الأحداث العمالية التى جرت فى أسبوع واحد فى منطقة حلوان.

***غيبة التنظيم النقابى الرسمى** ، خاصة الاتحاد العام والنقابات العامة وفى كثير من الأحيان اللجان النقابية - عن مشاكل العمال الحقيقية وقضاياهم.

وليس صدفة أن إضراب مصنع ٤٥ الحربى واعتصام مصنع شركة النصر للسيارات ، تم بعيدا عن التنظيم النقابى ، بل فى مواجهته . وطالب العمال فى المصنعين بحل اللجنة النقابية للمصنع . ورفضوا حتى مجرد الحديث مع رئيس النقابة العامة المختصة (مصطفى منجى فى حالة مصنع ٤٥ ، ونيازى عبد العزيز فى حالة شركة النصر للسيارات) ، بل واشترط عمال مصنع ٤٥ أن لايشارك مصطفى منجى (وهو أيضا عضو مجلس الشعب - عمال - عن دائرتهم) فى مفاوضات التسوية.

***تعلم إدارات الشركات تفصيلا بهذه المشاكل وتم مناقشتها أكثر من مرة .** كما تعلم الدولة بأبعادها ، والتى تكاد تتكرر فى كل مصانع ووحدات الإنتاج فى مصر . **ولكنها وطبقا لسياسات الحكومة التى تم الاتفاق عليها مع المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولى ، يتم تجاهلها إلى أن تفاجأ بتحرك عمالى جماعى ، فى هذا الموقع أو ذاك فتستجيب ، لبعض المطالب العمالية - مضطرة - فى الموقع الذى عبر بقوة عن احتجاجه** .ولاتمتد هذه الاستجابة إلى بقية المواقع المماثلة.

***يتركز الصراع فى الوقت الحاضر** ، كما كشفت أحداث أغسطس فى حلوان ، وقبل ذلك اضراب عمال كفر الدوار(سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٤)- كما ستؤكد أحداث قادمة-**حول حقوق العمال وأجورهم وبصفة خاصة مايسمى ب" الأجر المتغير "** سواء كان الحوافز أو المنح أو بدل طبيعة العمل أو بدل الوجبة الغذائية ، والتى تمثل جزءا أساسيا من الدخول المتدنية للطبقة العاملة ، لايمكن المحافظة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة بدونه.

كما يتركز على مقاومة سياسة تخفيض العمالة ، خاصة العمالة المؤقتة ، والتى تشكل إحدى الوسائل الأساسية

للحكومة لبيع شركات القطاع العام. وليس صدفة تهديد عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بالإضراب عن العمل – فى أبريل الماضى– احتجاجا على سياسة الإدارة التى تهدف الى فصل عدد كبير من العمال بأساليب ووسائل مختلفة ، وإشارتهم إلى تراجع عدد العاملين فى الشركة من ٤٥ ألفا فى فبراير ١٩٨٦ إلى ٣٧ ألفا فى فبراير ١٩٩٥.

وكما يبدو فستظل هذه المواجهات بين الحكم والطبقة العاملة تتكرر فى هذا الموقع أو ذاك، ويتم تجاوزها بهدوء وإلى استجابة لبعض المطالب كما حدث فى مصنع ٤٥ الحربى ، أو بدرجة من الحدة كما حدث فى شركة النصر للسيارات ، أو بالعنف والقتل والإرهاب كما حدث العام الماضى فى كفر الدوار . ولكن إلى متى؟!

إن كل المؤشرات تؤكد أن هذه المواجهات ستتصاعد وستتجه إلى العنف فى بعض مراحلها بصرف النظر عن إرادة الطبقة العاملة وقياداتها الحقيقية، وذلك لأكثر من سبب.

** فما يجرى من عدوان على حقوق الطبقة العاملة ، سواء بالفصل وتصفية العمال فى شركات القطاع العام (قطاع الأعمال) أو فى الشركات التى يتم بيعها للقطاع الخاص ، أو من خلال تخفيض الأجر المتغير بكافة صوره والعدوان على الحقوق المكتسبة للعمال ، ليس سياسة طارئة أو مؤقتة تنتهى بعد فترة ، بل هى **جزء جوهرى من السياسات الحكومية التى تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير تحت رعاية الولايات المتحدة**، وتسميها حكومتنا " سياسة الإصلاح الاقتصادى ". ومازلنا فى بداية هذا الطريق والأخطر والأهم قادم فى الطريق . وهناك خطان أساسيان – فى هذا النطاق – تلتزم بهما سياسة الإصلاح الاقتصادى ..

الأول :تصفية القطاع العام تحت اسم " الخصخصة" أى نزع الملكية العامة ونقل ملكية القطاع العام والمشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص.. ، وتتحول هذه السياسة فى مصر إلى نهب للملكية العامة لحساب قلة من الحكام وبيعها للأجانب ، بما فى ذلك الإسرائيليين.

الثانى: خلق جيش احتياطى متزايد من العاطلين ، لضمان خفض معدلات الأجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص



السيد راشد

رئيس اتحاد العمال

أمام الشركات متعددة الجنسية والأجنبية عامة.

.. ولتنفيذ هذه السياسات المعادية للطبقة العاملة لابد من ضرب وحدتها وتصفية أى إمكانية لوجود تنظيمات نقابية ديمقراطية حقيقية تعبر عن مصالحها ، وحصار الأحزاب والقوى السياسية التى تنحاز فى برامجها أو مواقفها للطبقة العاملة والمنتجين عامة.

وفى هذا المجال اتخذ الحكم العديد من المواقف الواضحة.فوافق مجلس الشعب فى ١٤ مارس الماضى **على تعديل قانون النقابات العمالية** فى جلسة لم يحضرها– عند بدايتها – إلا خمسون نائبا ، وصدر القانون بموافقة ٢٠ نائبا واعتراض ١٨. وصدق عليه رئيس الجمهورية قبل سفره إلى الولايات المتحدة . وتمثل هذه التعديلات نموذجا لانتهاك الحريات والحقوق النقابية ، سواء التى نص عليها الدستور المصرى، أو الاتفاقات والمواثيق الدولية التى وقعت عليها الحكومة المصرية مثل الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحريات النقابية والاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ والاتفاقية العربية رقم ٨ لسنة ١٩٧٧ . ولكن من أهم ماجاء فى هذا التعديل هو مد الدورة الحالية للتنظيم النقابى سنة خامسة لتظل النقابات الصفراء المعادية للعمال والموالية للحكومة ولسياساتها فى مواقعها حتى عام ١٩٩٦ ، وحتى لاتضطر الحكومة لخوض انتخابات مجلس الشعب والانتخابات النقابية فى وقت واحد.

وعندما أصدرت **المحكمة الدستورية العليا** فى ١٥ أبريل ١٩٩٥ حكمها فى القضية رقم (٦) لسنة ١٥ قضائية دستورية ، بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (٣٨) من قانون النقابات العمالية ، فيما تضمنه من عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية والعضوية العاملة فى نقابة مهنية بما يزيد على ٢٠٪ من مجموع عدد أعضاء هذا المجلس وسقوط بقية نص هذه الفقرة .. **امتنعت الحكومة – بحجة دراسة الحكم – عن إحلال المهنيين الذين حجبت عنهم عضوية اللجان النقابية رغم فوزهم محل غير المهنيين الذين أعلن انتخابهم، وحل مجالس إدارات النقابات العامة والاتحاد العام لعمال مصر بعد أن أصبح تشكيلها باطلا**. فالحكومة متمسكة بهذا التشكيل النقابى حتى ولو كان باطلا ، وليست على استعداد لإعادة انتخابه فى الوقت الحاضر ، وهى منشغلة بتزوير انتخابات مجلس الشعب .

وتستعد الحكومة مع الدورة البرلمانية الجديدة لإصدار **قانون العمل** الموحد الذى ينتزع من العمال العديد من الحقوق المكتسبة ويفتح الباب التعسفى للعمال ويضع قيودا مانعة على حق الإضراب.

ويبدو أن الحكم لم ولن يتعلم أى درس . فالسياسة المعادية للطبقة العاملة والمنتجين عامة ، ومواصلة مايسمى بالاصلاح الاقتصادى الذى يدفع ثمنه فى النهاية الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وموظفين وأصحاب الدخول الثابتة عامة والفئات الوسطى أيضا ، **لابد أن يؤدى إلى انفجار صراع طبقى حاد ، لن تنفع فى مواجهته ترسانة القوانين وتزوير الانتخابات واغتصاب السلطة.**

وهذا هو الخطر الحقيقى الذى يجب أن يتنبه له الجميع ، ويحرصون على تجنبه بانتهاج سياسة جديدة لاتنحاز للقلة المترفة والمستغلة ،**وتفتح الباب لعلاج الصراعات الاجتماعية والسياسية الطبيعية عبر آليات ديمقراطية من خلال انتخابات برلمانية حرة ، وحركة نقابية مستقلة وديمقراطية متحررة من السيطرة والتدخل الحكومى ، وإطلاق حرية تكوين الجمعيات والمنظمات والمراكز التى تقيم مجتمعا مدنيا حقيقيا.**

ندوة

التجمع .. والناصرى .. والوفد .. والشيوعيون يحددون مواقفهم من انتخابات مجلس الشعب

إعداد
عماد فؤاد

تصوير
خالد سلامة

تبدأ فى الشهر القادم اجراءات انتخابات مجلس الشعب ، وهى الانتخابات السادسة منذ بدأت التعددية الحزبية المقيدة ،و الانتخابات الثانية بالمقعد الفردى ، بعد تجربتين مريرتين بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة عامى ١٩٨٤ -١٩٨٧ ، ورابع انتخابات برلمانية فى عهد الرئيس حسنى مبارك.

وكما هو واضح -حتى الآن -فستشارك فى هذه الانتخابات كل الأحزاب السياسية القائمة بما فى ذلك الحزب الحاكم ،وأحزاب المعارضة الرئيسية « التجمع- الوفد -العمل- الناصرى- الأحرار » والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية «الإخوان المسلمون- الشيوعيون» والمستقلون من كافة الاتجاهات .

ورغم إقتراب موعد اجراء هذه الانتخابات (نوفمبر ١٩٩٥) فما زالت كثير من المواقف والاتجاهات والوقائع غائبة ، خاصة من جانب أحزاب وقوى المعارضة.

وفى محاولة للوصول إلى صورة أوضح لمواقف واتجاهات أحزاب المعارضة الديمقراطية وجهت «اليسار» الدعوة لعدد من القيادات السياسية للمشاركة فى ندوة حول الانتخابات« البرلمانية القادمة» استجاب لها كل من:

من حزب الوفد . د. نعمان جمعه نائب رئيس الحزب
وعبد المنعم حسين عضو الهيئة العليا للوفد
وماجد صقر أمين الحزب فى البحيرة
من الحزب العربى الديمقراطى الناصرى: حامد محمود عضو المكتب السياسى للحزب ورئيس مجلس ادارة صحيفة العربى.
من حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى د. رفعت السعيد الأمين العام للحزب .
من الشيوعيين: إبراهيم بدراوى المحامى.
ومن مستشارى مجلة اليسار عبد الغفار شكر أمين التثقيف بحزب التجمع.
وقام بإدارة الندوة حسين عبد الرازق رئيس التحرير وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع.
وطرحت اليسار، أربعة محاور للنقاش.

المحور الأول : الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ والتى تجعلها من وجهة نظر البعض انتخابات فارقة فى التطور السياسى للمجتمع المصرى.

المحور الثانى: الأوضاع القانونية والسياسية التى تمنع إجراء انتخابات حرة نزيهة فى مصر ،وإمكانية التغلب عليها -أو على بعضها- فى انتخابات نوفمبر ١٩٩٥.

المحور الثالث: رؤية الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لإمكانية التنسيق فيما بينها خلال انتخابات مجلس الشعب القادمة . وهل يشمل هذا التنسيق كل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة ، أم يقتصر على الديمقراطية منها فقط؟.

المحور الرابع: يرى البعض أنه لا يوجد حزب واحد فى مصر الآن يطرح التغيير ويسعى سعيا حقيقيا للسلطة- سواء منفرداً أو بالتحالف مع آخرين ، وأن الجميع مسلم عمليا بانفراد الحزب الحاكم بالسلطة وبالتالى يتعامل الجميع على هذا الأساس مع الحزب الوطنى الديمقراطى والحكومة .. هل هذا صحيح ؟ .. وإذ لم يكن صحيحاً فما هى المواقف العملية المطلوبة لتأكيد سعى الأحزاب والقوى السياسية للتغيير وتداول السلطة فى هذه الانتخابات؟.

وقد ناقش المشاركون فى الندوة المحور الأول فى البداية ، ثم ناقشوا المحاور الثلاثة الأخرى معا.

د. رفعت السعيد

الانتخابات القادمة واحدة من أهم الانتخابات بمعنى أنها ستمثل مرحلة تطور إما أن يكون إيجابيا أو سلبياً في مسيرة الحياة السياسية المصرية ، لكنى أشعر أن البعض يبالغ كثيرا في أهميتها ويعتقد أنها نقطة تحول ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر . ووصل الأمر في ندوة أو **(ورشة عمل)** في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن قال البعض **«إما صناديق الانتخابات وإما صناديق الذخيرة»** لا أعتقد أن الوضع في مصر قد وصل إلى هذه النقطة . بالطبع يحدث نوع من التراكم العام تجاه افتقاد إمكانية التغيير السلمي وهو ما يؤثر بالسب على قناعة الأفراد في قيمة السعي نحو التغيير السلمي ،ويشعر الساسة المحترفون في مصر بنظرة الآخرين لهم إزاء محاولتهم القيام بعملية التغيير فهم يرون أنهم يحرثون في البحر أو يسعون إلى ما هو صعب جداً.

ودون الوقوع في مثل هذه المبالغات ، فهناك أهمية بالغة للانتخابات القادمة من زاوية أن **مجلس الشعب القادم هو الذى سيرشح الرئيس المقبل ، فإذا قرر الرئيس مبارك ترشيح نفسه للمرة الرابعة ، فستجرى الانتخابات المقبلة على أساس ضرورة حصول الحزب الحاكم على ثلثى المقاعد ليكون قادراً على ترشيح الرئيس منفرداً . وحتى إذا قرر الرئيس عكس ذلك سيكون الاختيار أيضا عن طريق مجلس الشعب**، ومن ثم ستكون حسابات الحكم منصبة ليس على هذا المقعد او ذاك ، وإنما على أساس ثلثى المقاعد ، ومن هنا تكمن أهمية الانتخابات المقبلة وأهمية التعامل معها والتعرف على قنواتها المختلفة.

وعلينا كقوى سياسية أن نجرى حساباتنا بشكل واقعي . وأن ندرك أن المسموح لنا بالتنافس حوله هو ثلث المقاعد ، وأن هناك سيناريو يجب حسابه في إطار ما تبقى من الثلثين . و بعض الأحزاب أو القوى السياسية تخوض هذه المعركة بآمال عريضة -وقد صرح أحد كبار الإخوان لجريدة الأهالى أنهم سيحصلون على ثلث مقاعد مجلس الشعب القادم- وفي رأيى أن هذا وهماً .فالأخوان المسلمون إذا حصلوا على ثلث المقاعد اختلت النسب واختل الوضع بكامله ، ولا تصبح الانتخابات انتخابات مجلس تشريعى عادى ، وإنما انتخابات لتغيير نظام الحكم:

أعتقد أن الإمكانيات المتاحة أمام الأحزاب السياسية وقوى الرأى العام المصرى مجتمعة غير قادرة على ذلك.

حامد محمود

بالنسبة لنا في الحزب الناصرى نرى أن أهمية هذه الانتخابات تأتى من كونها أول انتخابات نخوضها بعد قيام الحزب قانونا بصدور حكم قضائى لصالحه ، وبالتالى فلابد أن نشارك فيها بقصد الحصول على نسبة أكبر من المقاعد ، وأعتقد أن هذا هو هدف كل الأحزاب بأن تكون المعارضة ذات ثقل مؤثر في المجلس القادم

الانتخابات القادمة هي بمثابة دخول لمرحلة جديدة لابد أن نخوضها بقوة بالمشاركة مع أحزاب المعارضة الأخرى .

ونحن نقدر أن جميع العناصر ليست تحت أيدينا ، وإنما الحكومة هي التى تملك كل شئ ، وبالتالى فنتيجة الانتخابات تملكها الحكومة ولا نملكها نحن مهما بذلنا من جهد ،نتيجة عوامل كثيرة يمكن مناقشتها فيما بعد . ولكن علينا أن نخوض معركة سياسية فعندنا كوادرنا وقياداتنا على مستوى الجمهورية التى تحتاج نوعاً من الاحتكاك السياسى في العملية الانتخابية ،وإن لم يحقق هذا الاحتكاك هدف الحصول على نسبة معينة من مقاعد مجلس الشعب القادم، فعلى الأقل يهيئ بعض القيادات لخوض المعارك القادمة ومعارك المحليات وهي ليست أقل من الانتخابات البرلمانية من وجهة نظرنا.

د. رفعت السعيد

مجلس الشعب القادم يرشح رئيس الجمهورية .. والحزب الوطنى حريص على الحصول على ثلثى مقاعده.

**

بعض كبار المثقفين ينادون بترك الحكومة تزيف الانتخابات حتى لا تصبح مصر جزائر أخرى.

**

الأحزاب الشكلية ستكون أداة في يد الحزب الحاكم للعبث بالانتخابات.

وأتصور أنه لابد من وجود قدر من الانفراج فى حرية الاتصال والتحرك بالجماهير، الأحزاب -فى ظل الظروف الحالية- غير متاح لها الاتصال إلا فى الحدود التى نعلمها جميعاً ، وقد تقوم الحكومة -ولو من حيث الشكل -بفتح الباب للأحزاب للاتصال بالجماهير ، وهو الأمر الذى نحرم منه إلا فى حدود مقار لجان الأحزاب فقط ،ولو حاولنا التوسع فى أكثر من ذلك لن نجد أى فرصة وأمامنا تجربة الاحتجاج على القانون ٩٣ حيث لم نجد إلا مقر حزب الوفد الذى يتسع لاستضافة المعارضة لعمل المؤتمر.

هناك تعتيم إعلامى على المعارضة وسيطرة إعلامية كاملة للحزب الحاكم على الصحف المملوكة لمجلس الشورى ويوجه الحزب الحاكم سياستها ، أو الاذاعة والتلفزيون بتأثيرهما الكبير على الرأى العام.

وأتصور - ذرا للرماد فى العيون- أن تتيح الحكومة لقيادات المعارضة أن تتكلم فى وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون خلال المعركة وبالتالى تتيح لها فرصة التعبير عن آرائها واتجاهاتها .

ولابد من زلزلة عرش الحزب الحاكم فى تصوره أنه يملك كل الأشياء ، ولابد أن يشعر أن هناك قوى معارضة يجب أن تتواجد على الساحة وأن يتاح لها التعبير عن الرأى الآخر ، وتجاوز المنافذ المحدودة التى تتمثل فى صحف المعارضة التى تتعرض لضغوط كبيرة من ناحية التكلفة والتوزيع والإعلان.

إن الانتخابات القادمة بمثابة فرصة للتعبير عن برامج الأحزاب بصورة أوسع وفرصة للاتصال بالجماهير بشكل أكبر كما أنها فرصة لإشعار الحزب الحاكم بأن هناك معارضة قادرة على أن تؤثر فى الشارع المصرى وتصور الحزب الحاكم أنه قادر على الاحتفاظ بـ ٩٩٪ من أغلبية أى موقع هو تصور خاطئ تماما. فالحزب الحاكم القوى أو الحكومة القوية لابد أن تكون بجانبها معارضة قوية كجناح مكمل للديمقراطية.

ابراهيم بدراوى

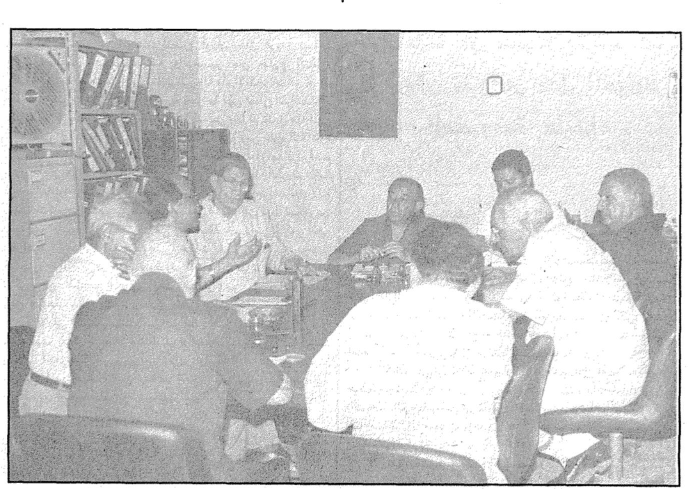
أنا ممن يرون أن الانتخابات القادمة هامة جداً لتأثيرها الكبير على التطور السياسى فى المجتمع المصرى لعدة أسباب.

فالمجتمع المصرى يعيش أزمة شاملة تتفاقم ويعاد إنتاجها كل يوم بفعل سياسات السلطة القائمة . وهذه مسألة أصبحت حديث الجميع ولا أعتقد ان المجال مناسب لتعداد مظاهر هذه الأزمة وسماتها . لكن هذه الأزمة أفرزت -وتفرز- الارهاب الذي تواجهه الدولة بمجرد سياسات أمنية فى حين أن مواجهة الارهاب لا تجدى الا بمنظومة سياسات بديلة عن سياسات هذه السلطة ،كذلك أفرزت الأزمة تفشى الفساد بشكل غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث وهذا الفساد نتيجة لسياسات السلطة وترعاه السلطة ، وقمم السلطة ضالعة فيه.

وتتم فى الوقت الحاضر تحولات ضخمة فى المنطقة وتجرى صياغتها تحت عناوين ، مثل الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل . ولا يوجد ما يشير إلى أن السلطة الحاكمة تضع البلاد فى حالة استعداد للقادم الجديد فى المنطقة . وما لم يكن لدينا مجلس تشريعى قادر فعلاً على أن يكون له قول فصل فى كل شؤون البلاد فى الظروف القادمة فأنا أعتقد أن الأزمة ستتفاقم .

والانتخابات القادمة تأتى فى وقت تحشد له كل القوى بدءاً من رجال الأعمال المستقلين وتيارات الاسلام السياسى ، وبالتالى فستكون المعركجادة خاصة وأن البعض يدخلها بإمكانيات مالية ضخمة جداً.

وهذه الانتخابات بالنسبة للكثيرين تعنى استمرار حصانتهم البرلمانية



وإلا فالبديل هو استدعاء النيابة العامة لهم ، أى أنها انتخابات هامة حتى على المستوى الشخصى لأعضاء المجلس الذين ينتمون للحزب الحاكم بشكل خاص.

ومشكلتنا كمعارضة هى إحجام المواطنين عن المشاركة السياسية ، فالناس فاقدة الثقة فى إمكانية إجراء تغيير عبر طريق الديمقراطية ،وفى اعتقادى أن هذا الإحجام لن يزول إذا ما أجريت الانتخابات كما كانت تجرى سابقاً بنفس أسلوب التزوير الصريح العلنى المفضوح الذى تقوم به السلطة للحفاظ على هيمنتها أو امتلاكها واحتكارها للثروة والسلطة فى المجتمع ، وسينقطع آخر أمل أمام الجماهير لإمكانية حدوث التغيير السلمى فى المجتمع.

وهذه نقطة خطيرة لأن قناعة القوى السياسية بإمكانية حدوث تغيير سلمى أو سعينا لإحداث هذا التغيير ، لن يجد صدى عند الناس وسيدخل الناس فى دوامة من العنف سيدفع الجميع ثمنها .

وعلى ضوء ما سبق فلابد وأن تحشد القوى الديمقراطية كلها إمكانياتها السياسية والفكرية والجماهيرية لتستطيع الخروج بمعركة انتخابية توقف الكارثة القادمة التى من الممكن أن تحل بالبلد إذا ما تمت هذه الانتخابات كما كانت تتم من قبل.

عبد الغفار شكر

الانتخابات القادمة تبدو كعلامة فارقة فى مستقبل المجتمع المصرى على عكس ما يطرحه د. رفعت السعيد

.وهى علامة فارقة بمعنى أن انتخابات البرلمان فى أى مجتمع تكون فرصة دورية لإعادة النظر فى موقف الشعب من سياسات الحكم وتوجهاته وبالتالى تتاح للناس فرصة إعطاء ثقتها لهذه السياسات أو حجبها عنها . فإذا لم تتح الانتخابات القادمة لعب هذا الدور فلن تكون هناك إمكانية لإعادة النظر فى هذه السياسات من خلال هذه الوسيلة الديمقراطية.

وهى علامة فارقة بمعنى أنها يمكن أن تفتح الباب لعملية التطور الديمقراطى السلمى فى المجتمع المصرى أو أن **تخلق ظروفاً تساعد على تصاعد أعمال العنف والتغيير من خارج النظام.**

وطبعاً لا يوجد حدث يمثل الموقف النهائى إنما هذه الانتخابات قد تحدث هذا . وإذا عبرت عن رأي الناس بحرية وصراحة فهى تعطى الفرصة لفتح الباب أمام إمكانية التطور الديمقراطى السلمى وإذا لم تفعل هذا فهى تؤكد على أن التغيير يمكن أن يحدث بوسائل عنيفة ومن خارج النظام.

وهذا الحكم مبنى على أساس أن مصر- كما قال الأستاذ ابراهيم بدراوى -تمر بظروف تدعو إلى التغيير سواء كانت هذه الظروف ناتجة عن سياسات الحكم المطبقة أو نابعة من بنية النظام السياسى القائم . لأننا عندما نتكلم عن فتح باب التغيير السلمى الديمقراطى فإننا نتكلم عن شيئين . **أولهما** هو التغييرات فى بنية النظام السياسى ليكون أكثر ديمقراطية ، **والثانى** التغييرات فى توجهات الحكم وسياساته . ومصر منذ فترة طويلة وهى تمر بأوضاع وظروف أدت تراكماتها ، إلى أن **القطاع الأكبر من الشعب المصرى بات مضاراً من سياسات الحكم ومن طبيعة النظام القائم** وسأذكر خمس ظواهر أساسية هى:

* **الأولى** تصاعد العنف السياسى منذ اغتيال السادات وحتى الآن سواء فيما يتعلق بضحايا هذا العنف أو القطاع الذى يشمله هذا العنف والمنطقة الجغرافية التى تدور أحداثه بها، وأحكام الإعدام التى صدرت والوسائل المستخدمة وشمل تصاعد العنف السياسى واستخدام القوة والعنف فى تصفية خصومات سياسية اغتيال رئيس جمهورية ومحاولة اغتيال رئيس جمهورية واغتيال رئيس مجلس الشعب ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء ... إلخ.. وهنا نجد أن هذه الظاهرة ورغم كل الإجراءات التى تمت إلا أنها لا زالت موجودة فى بنية الحياة السياسية فى مصر وإنها تتصاعد ولا تضعف.

حامد محمود

لابد من زلزلة عرش الحزب الحاكم

**

واجبنا أن نخوض المعركة .. وأن نتحدى كل القيود المفروضة علينا

**

التنسيق ضرورة واجبة

الثانية: هى تعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ولها مظاهر اقتصادية مثل بطء المعدلات الاقتصادية ، الركود، والغلاء ، والاعتماد على الخارج سواء بالقروض أو الاستيراد ، ولها مظاهر اجتماعية مثل ازدياد الفجوة بين الفقراء والأغنياء وازدياد معدلات الفقر فى المجتمع المصرى والبطالة والغلاء الخ ،وبالتالى نجد أن قطاعاً عريضاً جداً من الشعب المصرى أصبح مضاراً من هذه السياسات.

الثالثة: هى تزايد الفساد وبلوغه إلى الحد الذى أصبح معه ظاهرة مستمرة ولصيقة ونابعة من سياسات الحكم وليست مجرد أحداث فردية ، والصحف القومية والحزبية وتقارير الرقابة الإدارية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات كلها مليئة بما يؤكد بأن هذه المسألة باتت صفة أساسية ملازمة لسياسات الحكم .

الرابعة: حدوث تحولات إقليمية وعالمية أدت إلى خلق مناخ

ضاغط للتغيير . ومصر ليست جزيرة منعزلة والعالم كله تجرى به تحولات تؤكد على أهمية التحول الديمقراطى وإتاحة الفرصة للجماهير للعب دور أكبر.

الخامسة : وهى محصلة لما سبق ، وهى إصرار الحكم على العنف واستمرار الأوضاع على ما هى عليه وعدم إتاحة الفرصة أمام أى إمكانية لأن تلعب الناس دوراً فى الضغط على سياسات الحكم وإمكانية تغييرها بوسائل شرعية . الحكم مصر على تهميش للقوى السياسية والشرعية فى مصر وليس من قبيل المصادفة أن الأحزاب الشرعية فى مصر تزداد ضعفاً وليس قوة مع هذا التطور المستمر لهذه السياسات.

ونتيجة هذا كله ، إما أن يفتح الباب أما إمكانية تغيير سلمى ديمقراطى وإما أن يتصاعد الاتجاه للتغيير بالعنف.

ولن يحدث ذلك بمجرد انتهاء الانتخابات ولا بعدها بعام وإنما نقول إن هذه الأوضاع والسياسات لها تراكمات والحكومة لا تواجهها بالاستجابة لما يطرح من بدائل وإنما بقوانين جديدة وتشريعات تكرس الأوضاع القائمة بالقوة وبالقمع . وتصدر قوانين لمنع الناس من أن تمارس ما كانت تمارسه من حريات وحقوق فى الفترة الماضية ، وبالتالى طالما أن ذات الأوضاع قائمة وتراكماتها تتزايد فأنا اتنبأ بأنه اذا لم تستغل هذه الانتخابات لإتاحة الفرصة أمام الناس لأن تلعب دوراً فى إعادة النظر فى السياسات أو الضغط عليها فسيأتى التغيير من خارج النظام وسيفرض نفسه بوسائل عنيفة وليس بوسائل سلمية، وبالتالى فإن الانتخابات علامة فارقة فى الحياة السياسية المصرية.

د. نعمان جمعه

أتفق مع الإخوة الاعزاء فيما قالوا بخصوص أهمية المرحلة التى نعيشها وأننا نعيش فترة مخاض والظروف تفرض تغييراً فى الهيكل السياسى فى حياتنا بطريقة ما . إنما هل هذا التغيير سيتم بواسطة الانتخابات القادمة ، وهل لها أهمية أم أنها حدث روتينى ليس له أهمية من وجهة نظر نظام الحكم ؟

لقد تمسكنا طويلاً بالأمل فى حدوث تغيير أو انفراج أو تجاوب من جانب السلطة ، وحاولت المعارضة بكل الوسائل مذكرات ونداءات موجهة بطرق مشروعة ومهذبة إلى رئيس الجمهورية ، ولكن الوضع استمر كما هو عليه دون تغيير لدرجة أن مجلس الشورى جاء بنفس الصورة السابقة وحتى رئيسه لم يتغير وكذلك روساء اللجان به . وأنا لا أنظر للانتخابات القادمة على أنها حدث مهم أو حدث فاعل أو حتى آلية للتغيير فى مصر ، وإنما ستمر كما مرت انتخابات المحليات ، وسيلتهم الحكم أغلب المقاعد وليس كما يظن صديقى د. **رفعت السعيد** مجرد الحصول على ثلثى المقاعد بل إنها قصة الـ ٩٩٪ فهم يريدون كل شئ ولا يفكرون فى الثلثين فهذا أمر مفروغ منه يعتقدون أنه حقهم والسلطة ترى أنه يكفى لأحزاب المعارضة ٣٠ أو ٤٠ مقعداً فقط ، فيأخذ التجمع عدداً من المقاعد والناصريون عدداً آخر وكذلك الوفد و... و... وهكذا ومن لا يريد فهذا شأنه.

وأظن أنهم قد انتهوا من تحديد هذه النسبة وستمر الانتخابات كما مرت إنتخابات المحليات الماضية وجميعنا يذكر كيف دخلناها ونحن متآخين ومتعاونين فى صورة مثالية للتعاون ومع ذلك اخذوا ٨٥٪ من المقاعد بالتزكية قبل أن تبدأ الانتخابات لأنهم فاجئونا بموعدها وعلينا أن نسرع فى إعداد المرشحين واعداد القوائم وهم فى المقابل جاهزون بكل شئ وعندهم **المحافظون ومديرو الأمن ومباحث أمن الدولة.**

كما أنهم يتحكمون فى إمكانيات دولة ويجدون إقبالا من أصحاب الأموال وأصحاب العزوة أى أنهم يحتكرون كل شئ.

ورغم استحواذهم على الـ ٨٥٪ من مقاعد المحليات إلا أنهم نازعونا فى الـ ١٥٪ الباقية واعترضوا على القوائم ، واستمر القضاء الادارى ينظر الطعون حتى ليلة اجراء الانتخابات وهذا ما سيحدث فى الانتخابات القادمة ،ولا أظن أنها مؤثرة بأى شكل ،وكمال الشاذلى مسيطر على الأمور ومديرو الأمن لديهم التعليمات من الآن .. ونحن سنخوض المعركة -كما قال الأستاذ **حامد محمود** -لأجل النزول للشارع والاحتكاك بالناس ليسمعوا صوتنا فقط: أما اذا كنا نحلم بتحقيق شئ فى الانتخابات القادمة أو أنها انتخابات مؤثرة أو فاعلة فلا أعتقد أن هذا سيتحقق وسيبقى **عاطف صدقى** فى موقعه وكذلك **الجنزورى** أى يبقى الحال كما هو عليه ، ونفس صورة مجلس الشعب السابق ستظل كما هى إن لم تكن أسوأ .

لماذا هذا كله؟

ليس لأن أحزاب المعارضة ضعيفة من قال هذا؟ ومن قال أنها أقل شأنا من أية أحزاب فى العالم كله ؟

،من قال إن قيادات المعارضة بمصر أقل من غيرها ؟ ولكن الكارثة أن الشعب فقد الثقة ، ويرى أن انتخاباتهم ملهاة ومهزلة لأن نتيجتها يحررها سلفاً كمبيوتر وزارة الداخلية . وبغير إقبال وحماس الناس لن تجد مرشحاً قديراً ولن تجد ناخباً ولن تجد يوم الانتخاب الناخبين إلا من يأتى بهم العمد ورؤساء الشركات والباقون سيظلون فى مقاعد المتفرجين ، ونحن بغير الشعب لن نستطيع فعل أى شئ.

وباختصار أنا متشائم بشأن الانتخابات القادمة . **ويجب أن نفكر فى حدث يهز هذا النظام غير الانتخابات فهم قد اتقنوا تزويرها وبإحكام** .والنموذج لذلك كان فى الانتخابات التكميلية فى بور سعيد عندما اجتمعت كل قوى المعارضة من اليسار للبمين خلف أحمد سرحان وكان التحالف فى صورة مثالية والجميع تعاون ويومها قال محافظ بورسعيد أنه محافظ الحزب الوطنى وإنه يمثل حسنى مبارك، وحسنى مبارك لا يهزم.

وفى انتخابات ١٩٩٠ كانت نتيجة جميع كشوف اللجان الفرعية تؤكد نجاح بشرى عصفور بعد توقيع رؤساء اللجان ولكنهم أعلنوا نجاح المرشح الآخر **هؤلاء حكام لا يعرفون أين مصلحتهم ولا يعرفون حركة التاريخ.**

عبد المنعم حسين

من المستحيل أن يتنازل هذا النظام عن سلطاته او يستجيب لأى طلب تطلبه المعارضة والنظام يستشعر منذ وقت مبكر خطورة الانتخابات القادمة على حياته ووجوده واستمراريته ولذلك فهو قد أعد لها منذ وقت طويل منذ **أن أصدر قانون العمد وقوانين النقابات وأخيرا القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لتقييد الصحافة وتكميمها.** فهو يعرف أن المعركة القادمة ستكون معركة عنيفة ويخشى من انتفاض المعارضة عليه وإثارة الشعب عليه ولذلك وضع كافة الاحتياطات الكفيلة باستمراره وسينتزع الأغلبية بواسطة العمد وهم يشعرون بأن قوى المعارضة جميعها ستدخل الانتخابات وكذلك التيار الاسلامى الذى سيدخل المعركة من باب الثأر والقتال.

والحكومة تستعد بواسطة أجهزتهاوالقوانين التى تصدرها وأصحاب الأموال الذين أثروا ثراء فاحشاً بغير حق ويلوذون بالحزب الوطنى ليحافظوا على مكاسبهم من خلال الحصانة ، كل هذا يؤثر بالطبع على سير المعركة.

فى المعركة الانتخابية عام ١٩٩٠ لم يحقق فيها الحزب الوطنى أكثر من ٦٥٪ من المقاعد وبعد ذلك انضم إليه الكثير من الأعضاء الذين نجحوا كمستقلين ، **والتحدى أن يأخذ الوطنى فى المعركة القادمة ثلثى المقاعد** لأن السخط العام فى مصر الآن شديد جداً

والناس تعانى من الغلاء وصعوبات الحياة اليومية وأحزاب المعارضة ستستنفر الناس وسترتفع نسبة التصويت عن المرات السابقة ولابد أن ندخل هذه المعركة بحماس شديد ولابد لنا من إحراز تقدم والشعب سيستجيب وسنأخذ كمعارضة من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من المقاعد.

ماجد صقر

الانتخابات القادمة هى فرصة ذهبية للقوى الوطنية الحقيقية لتعود بنا لنضالات ثورة ١٩ وسنة ٣٠ و ٣٥ و ٣٦ وما قبل سنة ٥٢ وهى فرصة لتحرك الشعب ومنع التزوير بصرف النظر عمن ينجح سواء وفدى أو ناصرى أو من التجمع ، وعلى القوى الوطنية أن تتحد وتضع خطة لتحريك الجماهير وتخرجها من سلبيتها وبالتالى نمنع التزوير . وستكون فرصة لايقاف المخطط الصهيونى الذى سيطر على البلد طيلة السنوات الماضية . وإذ لم تقم القوى الوطنية بهذا الدور خلال الانتخابات القادمة فعلى البلد «العوض» وأنا متشائم لأنى قرأت بروتوكولات حكماء صهيون ودرستها وكنت أطالب د. **حلمى مراد** عندما كان وزيراً للتربية والتعليم أن يقرر تدريس بروتوكولات حكماء صهيون فى المدارس لتوعية الطلاب بعدوهم.

وما يحدث فى البلد إنما هو لحساب الصهيونية والعنف الموجود لحساب الصهيونية والبرتوكولات تقول تنقسم مصر إلى دولة قبطية ودولة مسلمة.

عيب المعارضة أنها لا تكمل أية معركة .والرئيس مبارك قال أنه لم ولن يتم أى تزوير فى الانتخابات فإذا صدقنا «لن» فمن يصدق«لم» ولا نجد أى رد على هذا الكلام والجماهير جاهزة حالياً وفى انتظار أى زعامة.

حسين عبد الرازق

فى البداية هناك ملاحظة هامة فكون أن الحزب الوطنى مصمم على انتزاع ثلثى مقاعد مجلس الشعب ، كما قال د. رفعت السعيد - أو ٩٠٪ منها -كما قال د. نعمان جمعه- فهذا شئ وكون أن هذا هو الذى سيحدث بالفعل شئ آخر .

وبصرف النظر عن نوايا الحزب الوطنى فأنا أوافق تماماً على ما قاله الأستاذ **عبد الغفار شكر** واللواء **عبد المنعم حسين** من أنه بالفعل توجد ظروف محلية ضاغطة تجعل هذه الانتخابات فارقة وليست بالضرورة أن يكون إما صندوق الانتخاب وإما صندوق الذخيرة ، ولكنها ليس مجرد الانتخابات السادسة منذ أن بدأت التعددية المقيدة فى ١٩٧٦ .

لقد شهدت مصر فى السنوات الخمس الأخيرة وبالتحديد خلال عامى ٩٤ و١٩٩٥ تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت استمرار هذا الوضع أمراً غير طبيعى ومرفوضاً من الرأى العام.

بلغت أزمة المجتمع خلال الاعوام الخمسة الماضية وفى ظل استمرار احتكار حزب واحد-الحزب الوطنى الديمقراطى -للسلطة ،وتطبيق السياسات التى انتهجها هذا الحزب منذ تولى الرئيس**حسنى مبارك** للسلطة فى أكتوبر ١٩٨١ ، أى منذ ١٤ عاما ، والتى تمتد جذورها إلى **السياسات الساداتية** المتبعة منذ انقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ وبصفة خاصة منذ بدأ سياسة الانفتاح والاندفاع إلى التبعية للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٤ .. بلغت حدا غير مسبوق ، بما ينذر بانفجار صراعات اجتماعية وسياسية قد تتجه إلى العنف ، إذا ما أصر الحكم على فرض سيطرته على السلطة واغتصاب أغلبية مجلس الشعب زوراً فى الانتخابات القادمة.

إن أى قراءة للأوضاع الحالية تشير إلى مجموعة من الحقائق المخيفة:

اقتصادياً: .. تدهور الناتج المحلى-تفاقم البطالة- تراجع الأجور الحقيقية انخفاض مستوى معيشة العمال والفلاحين والموظفين والفئات الوسطى عامة - تخلى الدولة عن مسئولياتها فى توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية (الصحة التعليم- السكن- الدعم السلعى- الضمانات الاجتماعية) وارتفاع تكاليفها بصورة تتجاوز امكانات ٧٠٪ من الشعب المصرى- ارتفاع جنونى للأسعار نتيجة للتضخم وفوضى السوق- تراجع التنمية.

اجتماعيا: الاستمرار فى تعديل العلاقات الاجتماعية المستقرة لحساب الطبقات المالكة والطفيلية وعلى حساب الطبقات العاملة وفى انحياز واضح ضدها .(قانون تعديل العلاقة بين المالك و المستأجر فى الآراضى الزراعية والذى أدى إلى ارتفاع الايجارات الزراعية بنسبة ٣٠٠٪ .

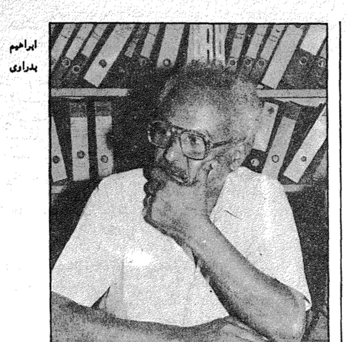
الفساد: الذى أصبح نظاماً متكاملا يجلس على قمته قيادات الحكم وأبناؤهم وأصهارهم .. (قضايا البحر الأحمر- جيتان مدينة نصر- الأغذية الفاسدة -رشوة لوكهيد- ورشاوى الأسلحة الأمريكية).

سياسياً:

تصاعد السياسة الحكومية المعادية للديمقراطية..

-اعتماد سياسة أمنية تنتهك الدستور والقانون ومعادية لحقوق الانسان والحريات العامة بحجة مواجهة الارهاب اساسها : التوسع فى الاعتقالات (مابين ٨١٣٩ و ٢٠ الفاً) -التعذيب- الرهائن- تدميرا المنازل -القتل خارج القانون -اصطناع القضايا.

-إمتداد ارهاب الدولة إلى المواطنين والجماعات والقوى السياسية (إطلاق النار على أهالى كفر الدوار عقب اعتصام سلمى للعمال فى ٣٠



ابراهيم بدراوى

انتشار الفساد نتيجة لسياسات السلطة .. وقمم السلطة ضالعة فيه وترعاه..

**

علينا أن نضع المصلحة العليا للوطن فوق المصالح الحزبية الضيقة

ديسمبر ١٩٩٤ -اعتقال وتعذيب القيادات العمالية فى المحلة الكبرى عقب مسيرة إلى النقابة.

-اعتقال وضرب المشاركين فى تحرك سلمى للقوى الوطنية مناهض للتطبيع مع اسرائيل.

- صدور قوانين جديدة تضاف إلى الترسانة القائمة من القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات.

-قانون العمد بالتعيين.

- قانون العمداء بالتعيين.

-قانون النقابات العمالية.

- قانون اغتيال حرية الصحافة.

-تزوير الانتخابات التكميلية فى مجلس الشعب (مينا البصل -قليوب- الزرقا-العرب والضواحى) وانتخابات مجلس الشورى.

- أزمة النقابات المهنية بين تدخل الدولة والقانون أو استيلاء الاخوان المسلمين علي بعض النقابات وتوظيفها لخدمة أهدافهم.

- التدخل الأمنى فى انتخابات الاتحادات الطلابية ، ومنع هيئات التدريس فى الجامعات من ممارسة العمل السياسى من خلال نواديهم

- الهجوم المتصاعد على الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان خاصة ، واصطناع تشكيل حكومى للسيطرة على المنظمات غير الحكومية.

وتستعد السلطة - إذا مانجحت للمرة السادسة - فى الاستيلاء على مجلس الشعب لتنفيذ المزيد من سياساتها المعادية لمصلحة الوطن والشعب .. فمجلس الشعب القادم مطلوب منه.. إصدار قانون الإسكان الجديد وقانون العمل الموحد وقانون موحد للصحافة ، والسهر على تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات ، وبيع كل مابقى من شركات القطاع العام وصولا إلى البنوك والسكك الحديدية والصرف الصحى والمياه والكهرباء.

وأظن أن هذه كلها عوامل تجعل لهذه الانتخابات أهمية خاصة.

فهل نصبر ونصبر الناس خمس سنوات أخرى على هذه السياسات التى أدت وتؤدى بالوطن إلى كارثة حقيقية.

والسؤال هو كيف نتعامل مع هذه الانتخابات ، لنصبح عملا ايجابيا وليس ردة سلبية ؟

ويقودنا ذلك إلى المحاور الأخرى والتى تشمل عدداً من القضايا الهامة.

من المؤكد أن هذه الانتخابات تجرى فى ظروف مشابهة تماماً للانتخابات السابقة أى أنها انتخابات تخضع للتزوير والتلاعب بأصوات الناخبين. فى سنة ١٩٧٦ حصل "الحزب الوطنى" الذى كان يسمى "حزب مصر" فى ذلك الوقت على ٨١٫٨٪ من مقاعد المجلس ، وفى عام ١٩٧٩ وهى أشهر انتخابات مزورة فى تاريخ مصر حصل الحزب الوطنى على ٩٠٪ من المقاعد وفى سنة ١٩٨٤ حصل على ٧٢٫٩٨٪ وفى ١٩٨٧ حصل على ٧٧٪ من المقاعد وفى عام ٩٠ حصل على ٧٩٪ من المقاعد ، وكان حصوله على هذه النسب المرتفعة لايرجع لشعبيته ولكن لتوافر ظروف معينة أعتقد أنها لازالت قائمة إن لم يكن قد أضيف إليها وأقصد بهذه الظروف **قانون مباشرة الحقوق السياسية** والذى يمكن الحزب الحاكم من عملية التزوير بشكل متقن **واستمرار العمل بحالة الطوارئ** فى جميع الانتخابات التى أجريت منذ سنة ١٩٨١ وحتى الآن ، **واستيلاء الحزب على أجهزة الإذاعة والتليفزيون ، وعلى المؤسسات الصحفية** ، ولابد أن نضع فى اعتبارنا أنها ليست مجرد عدد من المؤسسات بل تتحكم فى ٩٥٪ من إصدارات الصحف فى مصر ، **واستخدام إمكانيات الدولة** بدءا من السيارات العامة فى الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام، **ودور أجهزة الشرطة** ومباحث أمن الدولة ، **ودور أجهزة الحكم المحلى، وتحويل**



إشراف القضاء إلى إشراف شكلي واستخدام العنف وبلطجية الحزب الحاكم .ويضاف إليها هذه المرة قضية العمد الذين أصبحوا تابعين لوزارة الداخلية .

هذه الظروف واضح أنها قائمة مستمرة فمحاولات أحزاب المعارضة والقوى السياسية تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية اصطدم برفض الحكم، وكلنا نعرف أن مشروع القانون الذى قدمه خالد محيى الدين باسم أحزاب المعارضة في البرلمان لم يغادر مكتب عبد الأحد جمال الدين في المجلس على مدار أربع دورات كاملة وكذلك المذكرة التى وقع عليها كل رؤساء أحزاب المعارضة والشيوعيين والإخوان المسلمين وتم رفعها للرئيس مبارك منذ شهرين والتى أضافت إلى المطالب التقليدية قرار الاتحاد البرلمانى الدولى برئاسة" فتحى سرور" حول شروط الانتخابات النزيهة ولم يتم الرد عليها مطلقاً وكأنها لم تحدث إذاً فنحن مواجهون بنفس الأوضاع القانونية والسياسية.

هل معنى ذلك أنه لايوجد أمل ؟

أعتقد أن هناك أملاً . والسؤال هنا ماذا ستفعل أحزاب المعارضة لمواجهة هذه الأوضاع ؟

هل يستطيع كل حزب بمفرده أن يواجه هذا الأمر؟ أم مطلوب من هذه الأحزاب أن تنسق فيما بينها لمواجهة التزوير فى الانتخابات العامة؟، وهل يشمل هذا التنسيق كل أحزاب المعارضة والمستقلين أم سيكون قاصراً على الأحزاب والقوى المسماة بالديمقراطية وبالتالى يستثنى القوى الموصوفة بالفاشية أو بالظلامية أو بالديكتاتورية ، والمقصود بها على وجه التحديد الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية؟ وهل هم طرف فى هذا التنسيق أم خارجه ؟ وهل هذا التنسيق لمجرد تحقيق هدف التواجد فى مجلس الشعب أم يجب أن نطمح وننسق معاً من أجل أن نمنع الحزب الوطنى من الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الشعب أو على الأقل منعه من الفوز بثلثى المقاعد.

هذه كلها قضايا موجهة للمشاركين الذين يمثلون عدداً من أحزاب المعارضة والقوى السياسية للإجابة عليها؟

د. رفعت السعيد

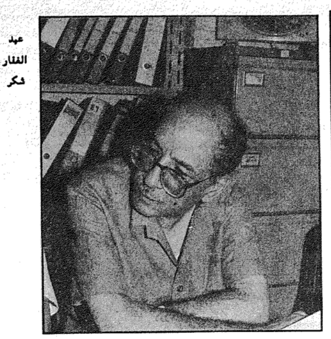
أريد أن نبدأ بالقواعد الأصلية وأقول إن ماوقع تاريخيا لايتغير إلا تاريخياً هذا مالم يتغير بشكل مفاجئ ،أى بعنصر ضاغط مفاجئ وتاريخيا هناك أسلوب لاجراء الانتخابات استقر فى مصر عبر مايقرب من الأربعين عاماً أو أكثر قليلاً. هذا الأسلوب مستقر ومتوارث ويؤدى بالضرورة إلى أن تصير الانتخابات غير معبرة عن التوازن الحقيقى فى المجتمع مالم يظهر عنصر خارجى أى عنصر غير متوقع كانفجار عام أو تحرك عام ، وهو مالا نرى نوره أقول إذاً إن ماوقع تاريخيا لايتغير إلا تاريخياً إذن معركتنا هى تحسين الأوضاع القائمة عبر تراكم من الممارسات السياسية والنضال الديمقراطى الذى يغير الوضع إلى أحسن ثم إلى الأحسن فى المرة التى تليها وهكذا وهذا مايسمونه فى عالم السياسة بالتطور السلمى.

لكن المشكلة الحقيقية هى أن عملية التغيير " التاريخانية" -كما يسميها علماء اللغة - تقف أمامها عقبات عديدة أهمها ماتكلمتم عنها وهى إصرار الحكم على ذات الممارسات التقليدية المتوارثة ، وحتى لانضحك على أنفسنا لابد وأن نعرف أنها متوارثة وليست من اختراع كمال الشاذلى ولا من سبق كمال الشاذلى.

حسين عبد الرازق: لكنهم أبدعوا فى ممارساتهم .

د. رفعت السعيد: هذا يحتاج إلى الإبداع التاريخى ، والتراكم التاريخى يخلق نوعاً من الإبداع.

ونأتى إلى بديهيات الانتخابات وهى الجداول . لقد صرخنا وأثبتنا وأمسكنا بتلابيب جداول الانتخابات وأكدنا على أنها لاتصلح لإجراء أى انتخابات ، لا انتخابات حرة ولاغير حرة. فهى غير صالحة تماما لأنه إذ تكتشف إنه فى كل دائرة يوجد ٥٠٠ أو ٦٠٠ أو ١٠٠٠ شخص مقيدين خمس أو ست مرات ، وكل منهم يدلى بصوته مرة فى لجنة منطقة



عبد الغفار شكر

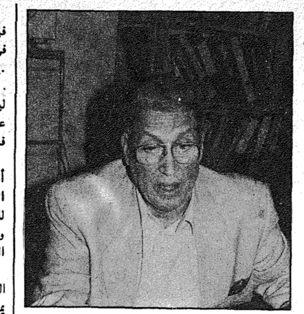
القطاع الأكبر من الشعب مضار من سياسات الحكم وطبيعة النظام القائم.

**

قفل الباب أمام التغيير السلمى الديمقراطى .. يعنى تصاعد الاتجاه للعنف والتغيير من خارج النظام.

معروف، ومرة فى مصلحة الكيمياء ، ومرة فى مصنع الثلج ، ومرة فى مدرسة بولاق (ملحوظة: كلها لجان انتخابية بدائرة قصر النيل) انما يضاعف أصوات المرشح أربع أو خمس مرات . وهذه اللعبة تحل كل المشاكل فى المدن لماذا؟ لأن النائب فى المدن ينجح ب ١٥٠٠ أو ١٧٠٠ أو ٢٠٠٠ صوت على أكثر تقدير . فإذا وجد ٣٠٠ شخص يملك كل منهم ٤ أصوات تكون المشكلة قد حلت وقضى الأمر الذى فيه تستفيان، لايهم بعد ذلك أن يتم التصويت من خلال صناديق زجاجية أو نأتى بالباريهات الزرقاء لتشرف على الانتخابات فسيعجزوا عن اكتشاف أى تزوير .والمطلوب إعادة النظر فى هذه الجداول ، وقد قدمت لهم فى مؤتمر الحوار الوطنى الأدلة القطعية الموثقة بالأسماء الرباعية ل ٣٠٠ شخص مقيدة اسماؤهم أكثر من مرة فى دائرة ،واحدة هى دائرة الدرب الأحمر ، وقدمت لهم قائمة ل ٢٨ اسماً على أنهم يسكنون بالعقار رقم ٥٠ بشارع القلعة ولايوجد أى منهم

د. نعمان جمعه



الشعب فقد الثقة .. ويرى أن الانتخابات ملهاة ومهزلة.

**

حكامنا لا يعرفون مصلحتهم ولا يفهمون حركة التاريخ.

بهذا المنزل وكلها أسماء وهمية.

اللعبة البليدة هذه سيلعبها طرفان وليس طرف واحد هما، **الحزب الوطنى والإخوان المسلمون** ، وأنهم لعبوا نفس اللعبة وأعادوا قيد المؤلفة قلوبهم مرتين وثلاث وأربع .

فى الريف توجد مشكلة أخرى وهى مايسمى بالتقفيل ، والشئ الغريب أن هذا الوضع استقر فى مصر حتى أصبح هناك نوعان من من التقفيل ، أولهما تقفيل الحكومة والعمد وثانيهما التقفيل الأهلى بمعنى أن تقفل القرية نفسها لصالح مرشحها ويرون إنه من العيب أن يدخل إليها أى صوت لمرشح آخر وهذه أصبحت قصة تضع على الانتخابات علامة استفهام كبيرة حول إمكانية افتراق العنصر غير النزيه فى العملية الانتخابية .

الجديد فى هذا الموضوع عدة عوامل:

أولاً: الإنفاق فأنت ستدخل معركة انتخابية يتنافس فى الانفاق فيها عناصر طفيلية لاتمثل ملايين الجنيهات بالنسبة لها شيئا. وقد رأينا فى مجلس الشورى أحد المرشحين وقد صرف أكثر من ثلاثة ملايين جنيه . وطبعاً يهز الرقم أعطافنا وأعطاف حزبنا كله . ولكنها بالنسبة له لاشئ . هذه العناصر تستفيد وتستثمر هذه الأموال فهو لايدخل المعركة ليصرف عليها فقط إنما يدخل دافعاً مليون جنيه ليكسب فى المقابل عشرة ملايين أخرى ، والمأساة هى أن المرشحين الحزبيين يدخلون ليصرفوا فلوسهم ولا يكسبون حتى ولو نجحوا لأنه لم يدخل من باب بيع نفسه .

وأمامنا **أيضاقوى سياسية معلوم تماماً أنها استوردت أموالاً من خارج مصر وأنها مستعدة لأن تنفق فى الدائرة اثنين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات** فى ظل مجتمع ريفى يفتقد للخدمات ومن ٢٠ سنة لم تبن فيه مدارس ولامستشفيات ولاأندية ولامساجد فيأتى ويعرض عليه كل هذا ويأخذ المقعد النيابى ويبقى له الذكر الحسن دون أن يدفع شيئا من جيبه .

والعنصر السلبى الثانى الذى ستلعب به السلطة يتمثل فى الأحزاب الشكلية وعندما نطلب ثلث ساعة فى التليفزيون يقولون لنا أن المعارضة يمثلها ١٤ حزباً وتمل الجماهير من كلام سخيف يقوله أناس أسخف وتفتقد المعارضة أى قيمة لها أمام الجمهور ويتوه فؤاد سراج الدين وخالد محى الدين وضياء داوود وسط الأسماء الأخرى.

إذاً هذه الأحزاب الشكلية ستكون أداة للعبث بالعملية الانتخابية فى يد الحزب الحاكم وأيضا ستكون أداة للتمثيل الشكلى ولاتمثل له أى مشكلة إذا أعطى لهذا مقعداً وذاك مقعدين و... و... ضامناً أن هؤلاء جميعاً أعتى فى الخضوع من نواب الحزب الوطنى ويقول هاهم ممثلو ستة أو عشرة أحزاب دخلوا المجلس.

النقطة الثالثة التى يجب أن نضعها فى الاعتبار هى من يسمون بالمستقلين وأقصد المستقلين الزائفين لماذا؟ لأنه سيأتى شخص ماكان من المفروض أن يرشحه الحزب الوطنى ولم يرشحه يخوض المعركة مستقلاً فإذا نجح ، وحتى قبل أن تعلن النتيجة سيكون قد وقع استمارة انضمامه وإعادة انضمامه للحزب الوطنى" وتعلن النتيجة بدخول ٧٠ مستقلاً" ولكنهم فى الواقع لايتجاوزون ثلاثة أو أربعة مستقلين ، والباقون إما أن ينضموا للحزب الوطنى أو يستبقوا كمستقلين على حرف كى يصوتوا ويتكلموا باسم المستقلين ولكنهم واقعياً من المؤيدين للحزب الوطنى.

والعنصر الرابع والجديد فى هذه المعركة هو عنصر القوى المتأسلمة ، وهذا العنصر فى رأيى أنه سلبى بثلاثة أوجه ..

الوجه الأول: ليس فقط الإنفاق وتزييف إرادة الناخبين عبر شرائها ، ولكنه سيخلق حالة من الاستفزاز لنصر هو مستفز بطبعه ويبرر كثير من الممارسات السلبية بحجة أنه سيحجز عنا الديناصور القادم أو المصيبة القادمة

والوجه الثانى لأنه **يشق صفوف المعارضة** بمعنى أن إصرار حزب العمل على أن يدخل المعركة متحالفاً مع الإخوان المسلمين وقد أعلنوا هذا فى عدة أحاديث صحفية بأنهم سيدخلون متحالفين مع الإخوان المسلمين .

هذا التحالف سيجعلنا كمعارضة عاجزين عن التعامل معهم وهذا بالنسبة لنا على الأقل فى حزب التجمع . لأننا نعتقد أن هذه القوى المتأسلمة تمثل خطراً حقيقيا على المجتمع وعلى الديمقراطية .

ولم يلم أحد الألمان عندما أحلوا الحزب النازى الجديد لأنه حزب خطر على الديمقراطية ولم يتهمهم أحد فى أوربا بانتهاك الديمقراطية حرية التعبير وحرية تكوين الأحزاب.

والوجه الثالث هو أنها تنزع قوى كانت تقف مع الديمقراطية ومع

الانتخابات الحرة وتخيفها منها الآن .ودنعمان جمعه يعرف أنه وسط المثقفين وأساتذة الجامعات وأعرف أخرين أيضاً فى هذه المساحة **عناصر كثيرة من كبار المثقفين المصريين ينادونه بحرك الحكومة تقوم بالتزييف لأنها لو لم تزيف فسنصبح جزائر أخرى** وأنا أعتقد أن هذه الصورة غير صحيحة ولن نكون الجزائر حتى ولو أجريت انتخابات حرة ، ولكن هذا سيسهل للحكومة ممارسة عملية التزييف.

والأقباط الذين كانوا دائماً عوناً لقضية الديمقراطية باعتبارها مفتاحاً للمساواة فسيصبحون خائفين من نجاح هذه القوى وقد يسعدون كثيراً عندما يجدون الصناديق يتم تقفيلها.

إذن هناك عنصر سلبى موجود وهو إن هذه القوى تسهل للحكومة تزييف الانتخابات .

وفيما يتعلق بالتنسيق . فهى عملية صعبة جداً فى الانتخابات الفردية ويمكننا أن نضع بنداً فى المقدمة اسمه المجاملة وهو يسبق التنسيق أو أقل منه قليلاً وهو مايعنى إنه إذا كان د. **نعمان جمعه** سيرشح فى دائرة فأنا كحزب تجمع لاأرشح أحدا ضده ، وأعتبر أن هذه مجاملة ضرورية بالنسبة لعلاقاتنا التاريخية وتواجدنا فى ذات الساحة وهذه المجاملة موجودة على الأقل بالنسبة للرموز الأساسية فى الأحزاب ومن المستحيل أن يرشح أحدا ضد **ضياء الدين داوود** مثلاً هذا **مستحيل ، وأعتقد أنه يستحيل على الحزب الناصرى أن يرشح أحداً** ضدخالد محى الدين وهكذا.. قواعد المجاملة تسرى فى طريق متبادل .

نأتى لقواعد التنسيق . فنحن سنتنافس فى نفس الدائرة ولكن لنا مصلحة واحدة يقودها المثل" **أنا وأخويا على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب**".ولنفرض أن لى مرشحاً بدائرة وهناك مرشح آخر للوفد وثالث للناصرى" ولم نتفق على أن يخلى أحدنا الدائرة ، وهنا فنحن لنا مصلحة مشتركة وهى **ألا نسمح للحزب الوطنى أن يزيف ولانسمح للمرشح المتأسلم أن يشترى أصوات الدائرة بفلوسه.**

وإذا نحن لنا مصالح مشتركة رغم وجود المنافسة ، ومن الطبيعى أن المنافسة بينى وبين مرشح الوفد لن تكون كالتى بينى وبين مرشح الوطنى.

حسين عبد الرازق :هل تستبعد إمكانية التنسيق بمعنى مرشح واحد لكل مقعد من الأحزاب الديمقراطية.

د. رفعت السعيد: هذا غير واضح وفقا للتصريحات التى أدلى بها قادة الأحزاب السياسية لجريدة الأهالى وهناك أحزاب صرحت بأنها ستنزل فى كل الدوائر وهنا لن يكون الإخلاء وارداً .

حسين عبد الرازق: هل أنت كحزب التجمع تقبل فكرة الإخلاء المتبادل بحيث يكون هناك مرشح واحد من كل الأحزاب الديمقراطية بصرف النظر عن استعداد الأخرين.

د.رفعت السعيد: لا أمانع إذا تمت هذه العملية بشكل متوازن ومتكافئ واضعة فى الاعتبار الثقل السياسى والثقل الشخصى لأفراد معينين .

ولكنى أعتقد أن التنسيق بهذا الشكل غير قابل للتنفيذ وهذا وفق تصورى أنا للساحة السياسية لأنه سيسبب مشاكل كثيرة ، فالأحزاب القوية يمكن فيها أن تقول للمرشح بألا ينزل فلا ينزل الانتخابات ، ولكن هذا صعب جداً فى بعض الأحزاب .

بل وأقول أن هذا غير مفيد فإخلاء الدائرة سيدفع أنصار المرشح المتنازل للغياب عن المعركة ، ولن تستطيع استدعاءهم بذات الحماس كما لو كان لديهم مرشح بينما لو تم ترشيح اثنين تجمع ووفد مثلا ووصل أحدهم للإعادة مثلاً مرشح من المعارضة وأخر من الوطنى هنا سيختلف الوضع.

عبد المنعم حسين

المعارضة ستحصل على ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من مقاعد مجلس الشعب.

انتقل للنقطة الأخيرة وهى القول بعدم وجود خيال عند الأحزاب لإمكانية إحداث تغيير جاد.

والتغيير السياسى يحدث وفق توازنات قوى، وتوازنات القوى تحدث وفق تحرك الرأى العام ، وللأسف فالحسابات التى تقوم على أن الأزمة تفجر قوى الرأى العام غالباً مالاتكون صحيحة لأن السخط وحده لايصنع ثورة وإنما الوعى هو الذى يصنعها **والوعى الآن يتسرب إلى الجانب السلبى إلى الجانب المتأسلم وغيره.**

ويوجد أيضا **المهرب الفردى** بمعنى أن المجتمع المصرى مفتوح لإمكانية أن يعمل الإنسان مرتين فى اليوم ، وأن يكون مدرساً محترماً ويعطى دروساً خصوصية وأن يكون قاضياً ويعمل كمستشار قانونى فى مكتب محام أصغر منه سناً و...و... كل هذه الحكايات التى تستنزف المواطن وتستنفد قيمه وأخلاقياته وهناءه العائلى وصحته . أصبحت هى المهرب الفردى التى تجعل السعى للتغيير المجتمعى صعبا ، التعبير عن طريق حزب فتدخل حزب الوفد أو حزب التجمع أو الحزب الناصرى وتناضل وتتعرض للموت من أجل أن تحقق شيئاً لأولادك أصبح مفتقداً عند المواطن العادى.

والتغيير يتطلب تحريك الرأى العام ، والمشكلة التى تؤرقنى منذ ٢٠ عاما ولعلها تؤرق المصريين جميعاً هى كيف يمكن أن يتحرك الرأى العام ليغير ماهو قائم والشعوب تتعلم بخبرتها وهذه الخبرة المتراكمة أحياناً ماتكون سلبية مثل خبرة الشعب السودانى الذى مارس أكثر من مرة القيام بانتفاضة شعبية ثم انتخابات حرة ينجح فيها حزب الأمة وبعد قليل

يقوم الجيش بانقلاب . كم تكررت هذه الواقعة ؟ والآن من يطمح لتكرار هذه التجربة . لأحد.

والشعب المصرى قام بانتفاضته فى يناير ١٩٧٧ وتحركت ملايين من الجماهير المصرية بما لايقارن بأى تحرك آخر إلا بالنسبة لما حدث فى ثورة ١٩١٩ ، ونزلت الدبابات واشتغل الكمبيوتر لدى الشعب المصرى فهل سيصطدم بالجيش؟ سيهزمه ويعطيه فرصة أن يكون هو الذى أنقذ النظام وأعاد عملية العسكرة إلى النظام ، وتراجعت الجماهير وكأن شيئا لم يكن.

إذن نحن لانملك أفقاً مفتوحاً غير التراكم التاريخى ، ومع ذلك يمكن أن تحدث المفاجئة فلا أحد فى علم السياسة والتاريخ قادر على أن يفرض أشياء للمستقبل . ولكن الأفق المتاح هو التراكم التاريخى ومهمتنا التاريخية هى تكوين ماينادى به **حزب التجمع والمسمى بالبديل الثالث.**

السلطة تريد أن تخيفنا بالمتأسلمين وتجبرنا إما أن نخضع لفردة الحذاء اليمنى أو فردة الحذاء اليسرى ، وأعتقد ويعتقد الكثيرون أن حكم شاه إيران كان أكثر ديمقراطية من حكم الخومينى . وخلاصنا فى هذا البديل الديمقراطى .

مخرجنا أن تقود القوى الوطنية، والديمقراطية والليبرالية المجتمع فى اتجاه هذا البديل الثالث . أن يحرك القاعدة الشعبية ونحتكم إليها ليس مرة واحدة فقط ،وإنما دوريا .

فإن حصل حزب الوفد على الأغلبية مرة فسيضع فى حسابه أنه قد يفقد هذه الأغلبية مرة أخرى وأن المواطنين سيحاسبونه وسيحاسبون د. نعمان جمعه عما فعل ، وعما لم يفعل، وأنه سيكون رئيس وزراء سابق أو وزير سابق وسيقابله الناس ويحاسبونه .

هذا التقليد الديمقراطى والليبرالى لن يستقر إلا عبر تعبئة قوى البديل الثالث وهذا هو الذى يفرض على هذه القوى مزيداً من التنسيق ، ومزيداً من التكامل ومزيداً من التلاحم فى المعركة الانتخابية المقبلة. ليس باعتبارها العنصر الفاصل ، ولكن باعتبارها جزءا من عملية التراكم التاريخى.

وبالتالى نفتح باباً أمام الوطن للخروج من هذا المأزق الذى ندور حوله.

حامد محمود:

إذا تكلمنا أولاً عن الأوضاع القانونية والسياسية التى تمنع إجراء انتخابات نزيهة فكلنا نعلم أن الحزب الحاكم يسيطر على رئاسته رئيس الجمهورية وعلى الحكومة ،وعلى المحافظين والعمد والموظفين الذين يتم انتدابهم للدوائر الانتخابية جميعهم يتبعون الحزب الحاكم . فى هذا المناخ تبدو الصورة متشائمة وأنه لا أمل أمام المعارضه.

والمثل الذى ضربه الدكتور **نعمان جمعه** عما حدث فى انتخابات بور سعيد ، وموقف المحافظ الذى يدرك أن احتفاظه بمنصبه رهناً بنتائج الانتخابات التى يحققها فى المدينة وقد ردد عديد من المحافظين كلاماً بهذا المعنى فى انتخابات مجلس الشورى وأن المسألة تعتبر حياة أو موت بالنسبة لهم.

فى ظل هذا المناخ سيصبح من الصعب علينا خوض معركة انتخابية بها قدر من النزاهة.

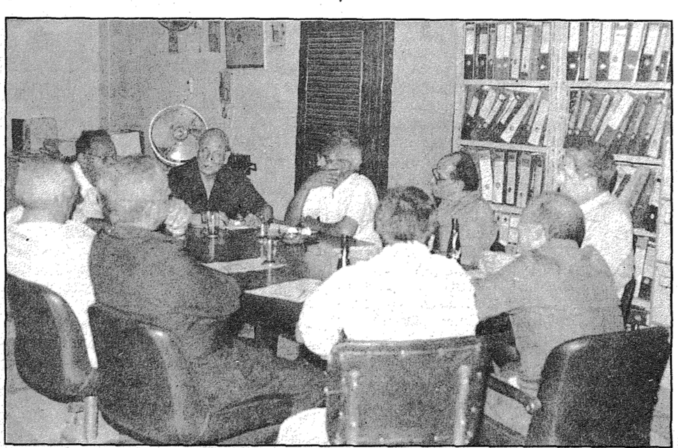
الثانية: وهى القوانين المقيدة للحريات بدءاً بقوانين الطوارئ والقوانين سيئة السمعة وإنتهاء بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

ومن الواضح أن الحكومة تفرض مناخاً يضمن حصولها على الأغلبية التى تضمن بدورها أن يجدد للرئيس لمدة رئاسة رابعة ، وبالتالى فهى عملية تبادل للمنافع والخدمات ، فالحكومة تأتى بالمجلس ثم يأتى المجلس برئيس الدولة وهكذا تستمر اللعبة كما يتصور الحزب الحاكم.

وعملية إشراف القضاء ما هى إلا شكلية ، والأمل فى توسيع إشراف القضاء على العملية بالكامل.

هذه هى الأوضاع الموجودة ، فهل نستسلم لها أم يجب علينا أن نتحداها ؟.

واجبنا أن نخوض المعركة وأن **نتحدى كل هذه القيود المفروضة على الانتخابات ، وطبعا سيكون هناك ضحايا**



وهذا وضع طبيعى .

بالنسبة للتنسيق أنا أعتبره ضروريا وان كانت التجارب السابقة التى لم تحقق جميعها الهدف المنشود لأسباب مختلفة والأستاذ عبد الغفار شكر فى ندوة سابقة بمقر حزب التجمع عدد هذه الأسباب وبشجاعة ووضوح وأذكر أيضا أنه فى مقابلة مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بحضور الأستاذ ابراهيم البدراوى: **قال إن تجارب التنسيق السابقة لم يتم التوصل من خلالها إلى نتائج محددة ، ورغم الخروج من هذه التجارب بسلبيات إلا أنى أرى أن التنسيق** ضرورة واجبة ، وأتصور أنه يمكننا أن نضع معالم لهذا التنسيق ولنبدأ به على مستوى رموز الأحزاب بحيث لا نضرب بعضنا البعض فى أى دوائر انتخابية لصالح الحزب الحاكم . ثم ننتقل إلى مراحل أخرى متقدمة واذا لم نستطع تحقيقه كاملا فى كل الدوائر فيجب أن يكون فى اعتبارنا دائماً ،وتجربة الاجتماعات المتوالية لأحزاب المعارضة والتى انتهت بالمؤتمر الذى أقيم فى حزب الوفد رفضاً للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ أثبتت أن هناك إمكانية للتعاون بين أحزاب المعارضة لتكوين جهة مؤثرة ،والحكومة كانت تعمل حساباً لهذه الاجتماعات ، استطاعت أحزاب المعارضة بالفعل أن تهزم هذا القانون معنوياً على الأقل فى أعين الناس رغم تمسك الحكومة به لتصورها أنه وضع لمصلحتها ، ولكن لا شك أنه حدثت تراجعات من الحكومة رغم أنها شكلية ولم تصل إلى حد إلغاء القانون.

المناخ مهيأ لأحزاب المعارضة لأن تقترب فيما بينها وعملية التنسيق التى تمت فى مواجهة القانون ٩٣ تعطى الأمل لاستمرارها ، ولنتفق على الحد الأدنى لهذه العملية فقد لا نستطيع أن نثق فى كل الدوائر ولكن على الأقل لابد وأن نتفق على التنسيق بشأن رموز الأحزاب الرئيسية بمعنى ألا يتصادم أحد مع خالد محى الدين فى كفر شكر ولا مع ضياء الدين داود فى فارسكور ثم بعد ذلك ننظر فى أمر الدوائر الأخرى التى يمكن أن نحقق فيها نوعاً من التنسيق على أن نترك مسافة بها قدر من الحرية لكل حزب.

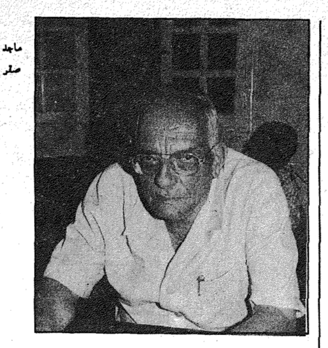
وبالنسبة لمدى وحدود التنسيق فهذا يتفق عليه من خلال قادة الأحزاب الرئيسية طبعا هناك أحزاب معارضة اسما نعرفها جميعا لا مجال للتنسيق معها ، فهى تنتظر دائما مباركة رئيس الجمهورية فى كل تصرفاتها أنهم ذيول للحزب الحاكم.

باختصار التنسيق لا يشمل كل الأحزاب المنسوبة للمعارضة وإنما يقتصر على الأحزاب الرئيسية والفاعلة والقادرة على تحقيق شئ على الساحة والتى هى بطبيعتها متناقضة مع الحزب الحاكم فى كل ما يأتيه من سياسات .

ورداً على ما قيل من عدم وجود حزب يسعى للتغيير أو يتحرك من أجله أو يقدم البديل ،فأنا أتصور أن الحزب الناصرى يقدم هذا البديل فلديه من الثوابت الناصرية ما يجعله يقدم بديلاً للأوضاع القائمة ، وبالتالى لو رجعنا لكل هذه الثوابت المنبثقة عن ميثاق الوفاق الوطنى فى سنة ١٩٦٢. أو رؤيتنا للديمقراطية والتى نرى أنها ليست وحدها السبيل لتطور المجتمع وإنما أيضا الاشتراكية بما توفره من عدالة اجتماعية تمثل جانباً آخر من جوانب الديمقراطية، وبالتالى فلا سبيل إلى تطور المجتمع بغير الديمقراطية أو الاشتراكية.

وعندنا البديل الذى يتناقض مع ما يقدمه الحزب الحاكم الذى نرى أنه جعلنا أسوأ مما كنا عليه قبل يوليو ١٩٥٢ وتتم الآن تصفية كل مكاسب الثورة رغم ادعائه الانتماء إليها وأنه يستمد شرعيته منها إن ما يحدث كل يوم يشير إلي عكس ذلك ، يكفى سيطرة رجال الأعمال ومجاهرة الحزب الحاكم بمساندتهم فى كل مواقفه واعتماده عليهم فى الانتخابات القادمة.

المعارضة مطالبة بأن تطرح بقوة الإصلاح السياسى وتعديل الدستور



ماجد صلر

الجماهيرجاهزة.. وفى انتظار أى زعامة

والضغط على الحكومة حتى من قبل المعركة الانتخابية ، وتستمر خلالها لمحاولة التغيير أو على الأقل فضح أساليب الحكومة فى التدخل والتزوير فى النهاية أؤكد على ضرورة التنسيق إلى المدى الذى تتفق عليه أحزاب المعارضة ، وأيضا الاتفاق على خطة عمل لمواجهة هذا الوضع المستحكم الذى لا تبدو معه أي بارقة أمل حتى يمكن أن نخلق بصيصاً من نور وسط الظلام الدامس نفتح به طاقة الأمل للجماهير لتحقيق ما تصبو إليه فى عملية الانتخابات القادمة.

د. نعمان جمعه

بالنسبة للأوضاع السياسية والقانونية فأعتقد أننا جميعاً نتفق على أن الأوضاع القائمة حالياً تمنع إجراء أية انتخابات نزيهة . وما أثاره الدكتور **رفعت السعيد** من نقاط كانت قوية وحاسمة ، تؤكد غياب الحد الأدنى المطلوب لأى انتخابات فالجداول الانتخابية فاسدة ويمكن التلاعب فيها . وقوانين الانتخابات التى تشترط على المندوب أن يكون من اللجنة الفرعية ، وعدم اشتراط ابرازه لبطاقته الشخصية وكل هذه البديهيات التى أصبحت لا تثير نقاشاً فى كل بلاد العالم ، ولكنها مع الأسف تعد من المطالب الوطنية التى نلتف حولها.

وبديهيات الانتخابات الحرة الموجودة فى العالم الحر كله وفى بعض بلدان العالم الثالث أصبحت موضوعات منتهية ، ولا أحد يتكلم الآن عن

تقفيل الصناديق وتدخل البلطجية.

وبعض الأجانب لا يفهمون ماذا يعنى وجود مندوب للمرشح فى الانتخابات ، فمجرد وجوده يعنى عدم الاطمئنان لرئيس اللجنة الذى من المفترض أن يكون ممثلاً للدولة وأميناً على مصلحة الجميع.

ووجود مراقب له فى التصويت والفرز يعنى التشكيك فى نزاهة الحكم، ولكن مع الأسف فإن هذا هو الواقع . وأوضاعنا التى نريد لها أن تتغير فى صورة ضمانات لا تجد استجابة من نظام الحكم، ويعاملنا بازدراء.

والتنسيق اعتبره هاماً بل وضرورة حياة بالنسبة لنا ، وكما شرح د. رفعت السعيد فإن هناك **بالضرورة مرحلة مجاملة بين الرموز يمكن أن تتم تلقائياً كما يوجد أيضا تنسيق بشأن المندوبين وشأن إدارة العملية الانتخابية من توكيلات لفرز .. إلخ وبعد ذلك تأتى المرحلة الثالثة وهى عدم التصادم ونحاول معاً أن نحدد مرشحاً واحداً للمعارضة ضد مرشح الحكومة.**

هل سنستطيع فعل هذا؟ أتمنى ذلك . وحزب الوفد ليس لديه أى اعتراضات بشأن التنسيق وخصوصاً مع عدم توافر الإمكانيات لأى من أحزاب المعارضة للترشيح فى كل الدوائر والمقاعد صعبة جدا وربما يحتاج إلى لجنة مشتركة من أحزابنا لتبادل الرأى حول كيفية إجراء هذا التنسيق ؟.

وهنا اختلف مع د . رفعت السعيد بالنسبة للإخوان المسلمين وتيارات الاسلام السياسى واعتبارهم منبوذين وخارج الملعب ومواطنون من الدرجة الثانية أن الحكومة توجه لهم الضربات الأمنية فهل يعقل أن تقول المعارضة أنهم الحذاء الثالث أو القدم اليسرى للحكم .. أم الصحيح أن نتعامل بوضوح على أساس التفرقة بين من يستخدمون القوة وبين من يدعون لها وبين من يتكلمون بالعقل والمنطق؟.

هل نعتبرهم قوى وطنية موجودة نتعامل معها أم ندفعهم دفعاً للنزول تحت الأرض فى الخفاء وهنا يكون الخطر الأكبر على المجتمع .

إننى أطرح هذه التساؤلات لنفكر معاً فى كيفية التعامل معهم ، وهل نستبعدهم من التنسيق أم يكونون طرفا فيه؟.

أنا أعتبر التنسيق قضية هامة ورداً عملياً على الإشاعات التى يتم ترويجها بشأن اتفاق الحكومة مع بعض الأحزاب الأمر الذى يثير البلبلة.

إننا ننادى بالإصلاح السياسى ووضع الضمانات الواجبة لتداول السلطة.

وعلينا الأن أن نفكر فى كيفية إدارة العملية الانتخابية بشكل جماعى نظراً للأعباء الهائلة التى نواجهها يوم الانتخابات بكل ما فيه من بلطجة ومندوبين ووكلاء مرشحين وفرز أصوات ، فلنتعاون فى هذا على الأقل ونترك للشعب حسم النتيجة. ولو جرت الإعادة يكون التنسيق هنا حتمياً فى مواجهة حزب الحكومة .

بالنسبة للسلطة والبديل الثالث -فحزبنا -كأى حزب- يسعى للحكم الآن ولدينا برنامج يتضمن وجهة نظرنا بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية والحرية الاقتصادية مع الحفاظ على الأبعاد الاجتماعية ، **فلا توجد لدينا حرية اقتصادية بدون ضوابط أو حرية اقتصادية تتيح الفرصة للرأسماليين للعربدة الاقتصادية .** فنحن نزعم أننا **حزب الجلاليب الزرقاء** ولذلك ارتباطنا بالطبقات الفقيرة انما هو ارتباط جذرى وأساسى ولا نفكر ابدا فى أية قوانين جائرة تمس العمال والفلاحين أو الطبقات الفقيرة ، فنحن حريصين على كل هؤلاء من خلال ما نسميه بالبعد الاجتماعى هذا إلى جانب الحرية الاقتصادية التى تتيح للرأسمال الشريف الوطنى أن يعمل وينطلق بغير بيروقراطية أو قيود قانونية أو رشاوى وفساد.

وبالنسبة لقانون الإسكان مثلا أنا شخصيا كتبت عن إمكانية عمل تشريع إسكانى متوازن تراعى فيه مصالح الملاك دون نسيان السكان ودون إخلاء المسكن أو عدم امتداده ، امتداداً قانونياً فهذا أمر لا يمكن المساس به ، أيضا الإيجارات لا تمس إلا بنسب بسيطة تتراوح بين ٥٪ إلى ٢٠٪ لصيانة المكان ، ولكن على جانب آخر لا يتم السماح للمستأجرين بتأجيرها كشقق مفروشة .

كما أننا لا نمس حق المستأجر فى شغل المسكن الذى يؤجره ، وكذلك حقه فى دفع الإيجار فى حدود القانون.

لدينا البرنامج ونريد الحكم ونتواجد دائما من خلال الانتخابات فى محاولة للحصول على الأغلبية سواء بمفردنا أو مع بعض الأحزاب المعارضة ولا مانع من تشكيل حكومة ائتلافية.

البديل موجود وأملنا أن ننتصر على الحزب الحاكم والتيارات الأخرى ولا نختلف -تقريباً- مع كل ما قيل . ولكن فكرة التنسيق أمر عاجل وان كانت تحتاج لبعض الجهد .

عبد المنعم حسين:

سأتكلم فى موضوع التنسيق من واقع خبرة خوضى الانتخابات أعوام ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ وخصمنا السياسى هو الحزب الوطنى الذى خرّب البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً مما أدى إلى تخلف البلد.

معركتى فقط مع الحزب الوطنى ولن ألتفت لأى مخلوق أخر ، وهذا الكلام لابد وأن يسرى فى جميع الدوائر الانتخابية.

وجميعنا يد واحدة ، واذا استطعنا أن ننسق فى عملية المندوبين فهذا خير وبركة . وهدفنا دحر الحزب الوطنى حتى وإن لم نحصل على المقعد نكون قد فضحناه.

وأذكر بأن الفرصة الذهبية - ونحن نتكلم عن تزوير الانتخابات قد ضاعت والسبب فى ذلك أحزاب المعارضة لأن الموطن الأساسى لعملية التزوير يكمن فى أربع " عمد" رئيسية فى الدستور وأحكامه.

أولها مدد رئاسة الجمهورية المفتوحة . فلو أنها كانت محددة فلن يفكر رئيس الجمهورية بعد انتهاء مدته مثلا أن يزور الانتخابات ليتم انتخابه مرة أخرى وهذا يندرج تحت بند الإصلاح السياسى والدستورى.

ولو كنا قد نجحنا خلال الحوار الوطنى فى السنة الماضية ونسقنا فيما بيننا على بنود الإصلاح السياسى وطرحنا ما اتفقنا عليه ماكنا الآن فى هذا الموقف.

ثانيهما أن ترشيح رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان بالحصول على ثلثى الأصوات يعتبر أسلوباً غير ديمقراطى. والوضع الصحيح هو أن يكون اختياره بالانتخاب الحر المباشر.

والثالثة رئاسة الجمهورية للحزب الوطنى ، وهنا تكمن كل الكوارث حيث يعطى أوامره للمحافظين لتزوير الانتخابات والذى لاينفذ يذهب ويأتى غيره.

والرابعة رئاسته للسلطة التنفيذية فكونه رئيسا للدولة ورئيسا للسلطة التنفيذية فبيده جميع السلطات.

ولو كنا قد نجحنا فى تعديل أى من الأربع نقاط السابقة لكنا قد كسرنا باقى النقاط وكسرنا عملية اندفاع الدولة لتزوير الانتخابات لصالح حزب الحكومة.

إذاً الفرصة قد ضاعت فى عملية الحوار الوطنى وكان يجب على الأحزاب أن تكون يداً واحدة وتصر على هذا الموقف ، وإلا فما هو الذى خرجنا به من الحوار الوطنى . هل هو مد القيد فى جداول الناخبين إلى ثلاثة أشهر ؟ فالجميع يعلم مابهذه الجداول من أخطاء وتزوير.

والقيد الذى وضعوه بفرض غرامة ٢٠ جنيهاً على من لايدلى بصوته فى الانتخابات سيكون له آثار سيئة حيث يتيح الفرصة لمن يريد أن يقفل الصناديق ويبرر هذا للفلاحين بأنه أعفاهم من دفع الغرامة ولذلك صوت بدلاً منهم!! أى أن قانون مباشرة الحقوق السياسية كله كوارث. وعلينا بعد هذا أن نوضح لجميع مرشحينا بكافة الدوائر أن العدو الرئيسى هو الحزب الوطنى وعلينا ألا نضرب فى بعضنا البعض ومن ينجح فلينجح.

إبراهيم بدراوى

أشير إلى بعض نقاط سريعة:

أولا: نحن نتعامل مع المسألة بالقطعة فإذا قلنا أن هناك أزمة شاملة

في المجتمع ولابد وأن نتجاوز هذه الأزمة فيجب أن يبحث الموضوع ككل مع الاهتمام بجزئية من الجزئيات كجزئية الانتخابات . لكن للبعض وجهات نظر تتعامل مع المسألة بالقطعة ومن الواضح أننا فى أزمة لابد من الخروج منها.

ثانيا: أن نضع المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الحزبية الضيقة لأنه مالم نتناول الموضوع بهذا المفهوم فلن نخرج من هذا النفق.

ثالثا: إذا كنا نقول أن مجتمعنا يعيش فى أزمة فلابد وأن ندرك أن المعارضة المصرية أيضاً تعيش فى أزمة خاصة بها.

رابعاً : إن أى تغيير يرتبط بتعديل ميزان القوى في المجتمع لصالح القوى الديمقراطية على وجه التحديد ، وعلى هذا فأنا أعتقد أن تغيير هذا الميزان لايتم دفعة واحدة ، ولكن مالفت نظرى فى كلام د. **رفعت السعيد** ما قاله بخصوص أن ماتكّون تاريخياً يتغير تاريخياً ، ورغم أن هذه المقولة صحيحة ، **ولكن هذه المسألة مشروطة بعمل جدى حقيقى وليس ترك الحبل على الغارب** وماتكون على مدى ٢٠ عاماً لايحل إلا على مدى ١٠٠ عام. من الممكن أن يؤدى مثل هذا الرأى إلى مفاجئتنا بالتغيير وبشكل غير موات محدثاً ردة ويعمق الأزمة بشكل أكبر ونجد أنفسنا فى وضع صعب المواجَهة.

وأعود إلى مابدأت به حول تعاملنا مع الموضوع بالقطعة ، فأنا فى رأيى أن الانتخابات لاتعد أكثر من كونها فرصة لنحاول وضع بداية لحركتنا فى المستقبل بمعنى أنها تفتح الباب للمستقبل . ولكن إذا تعاملنا معها باعتبارها نهاية مطاف وأنها القضية الوحيدة الموجودة أمامنا - رغم أهميتها الشديدة - فلن تفضى لشئ يذكر خصوصاً وأن تجارب المعارضة كثيرة جداً . حيث تتم معالجة مسائل جزئية وبمجرد أن تتكلم بشأنها قليلاً سرعان ماتعود لنسيانها.

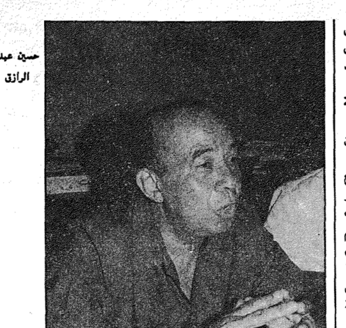
وفيما يتعلق بموضوعنا حول الأوضاع القانونية والسياسية التى تمنع اجراء انتخابات حرة ونزيهة فى مصر فهناك قانون طوارئ وترسانة قوانين مقيدة للحريات وتعددية منقوصة ، وليبرالية اقتصادية ذات طابع متوحش تابع وطفيلى ، أى عمليات نهب وسرقة تقوم بها الشريحة الطبقية الحاكمة التى تحتكر الثروة والسلطة ونجدها مصرة على هذا الاحتكار دون أى ليبرالية سياسية حقيقية.

لكن هذا جانب والممارسة الفعلية للسلطة التى تتجاوز بها القوانين التى وضعتها ، والأوضاع الدستورية التى كرستها . هذه الممارسات الوحشية فى مواجهة المعارضة ، وفى مواجهة الجماهير ورفضها لأى اصلاح فى النظام السياسى والنظام الانتخابى ووضع ضمانات تحول دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة .

هذه الممارسة طبعاً هى الأكثر خطراً ، والمسألة ليست مجرد ضمانات قانونية مطلوبة فقط ولكن ممارسة هذه الضمانات القانونية للأسف مفتقدة لأن قوانينهم بعيوبها يرفضون طلبنا بتطبيقها ودستورهم المعيب لايريدون تطبيقه ، وممارسات هذه السلطة تدفع إلى طريق التطور غير السلمى لكن يؤدى هذا بالمعارضة الديمقراطية للعدول عن خيارها الديمقراطى؟

بالطبع لا - لأن هذا هو الطريق الوحيد المتاح وعلى قوى المعارضة الديمقراطية - وأضع تحت الديمقراطية عدة خطوط - أن تقف فى مواجهة **القوى غير الديمقراطية التى تتمثل فى السلطة الحاكمة وقوى الإسلام السياسى** ، وأنا أعتبرهما قوتين من جنس واحد لايختلفان كثيراً فى رؤاهما للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

والديمقراطية ، وبالطبع يمكن أن يزيد هذا عن ذاك فى نقطة أو أخرى ولكن أعتقد أن كليهما ينتمى لنفس النوع كما أعتقد أننا **لسنا فى دولة مدنية فنحن نخشى الدولة الدينية الصريحة لكننا أيضاً فى ظل حكم دولة دينية مستترة وتلجأ إلى الإرهاب الدينى والفكرى وكذلك الإرهاب الجسدى حيث يضرب الناس بالرصاص فى الشوارع** وأحداث كفر الدوار الأخيرة ماثلة فى أذهاننا وبالتالى فأنا أرى أن يكون الموقف فى مواجهة هؤلاء .


حسين عبد الرازق

استيلاء الحزب الوطنى على مجلس الشعب للمرة السادسة .. سيؤدى إلى تنفيذ المزيد من السياسات المعادية لمصلحة الوطن والشعب.

والسلطة والقوى الظلامية وكلاهما يمارس بطريقته شق صفوف المعارضة الديمقراطية وأختلف مع الدكتور **نعمان جمعه** عندما يتكلم عن إمكانية فرز قوى الإسلام السياسى ، لأنها تستخدم وسائل الترهيب والترغيب من السلطة وتستخدم أيضاً أساليب الخداع والابتزاز والإرهاب الفكرى ضد قوى الارهاب الدينى .

المشكلة أن المعارضة الديمقراطية مبعثرة ولاتستطيع الاتفاق على شئ ولاتملك إرادة العمل الجماعى التى تمكنها من امتلاك قوة كافية لإحداث تغيير حتى ولو بالتدريج فى المجتمع ، وهذه هى نقطة ضعفها .

وصحيح أن لكل حزب على حدة رؤاه الخاصة به لكننا لانحاول أن نبحث عن المشتركات بين هذه الرؤى ، والمدخل الصحيح - رغم معرفتنا جميعا به - هو أن نمسك بالحلقة الرئيسية بأيدينا ونبدأ العمل المشترك ونحاول توسيع نقاط الالتقاء حتى نستطيع أن نكون قوى فاعلة فى المجتمع.بمعنى أنه ينقصنا امتلاك الرغبة فى عمل موحد وصياغة رؤية مشتركة - كحد أدنى - من خلال قضايا التقاء نسعى لتوسيعها وهذا ممكن وكما قلت فى البداية أن الانتخابات تفتح الباب فعلاً لبناء وصياغة تحالف ديمقراطى فى مواجهة التحالف الحاكم القابض على السلطة وأيضا فى مواجهة مايسمى بالتحالف الإسلامى المنتمى لنفس النوع وهما كمثيلين نقاط الالتقاء بينهما واسعة جداً ، ولكنهم يتنافسون حتى على طرح أفكار الإرهاب.

هذا التحالف الديمقراطى – فى مواجهة الحلفين القائمين والمتنافسين الذين نجلس نحن لمشاهدتهما فقط – يلزمه بناء جسور ثقة بينه وبين بعضه البعض فأولا يجب وبشجاعة شديدة أن نغلق الملفات القديمة بين أطراف هذا التحالف والتى سأقولها على وجه الحصر الآن. وإغلاق الملفات القديمة عملية هامة لأن المصلحة الوطنية العليا تتطلب ذلك إلى جانب أن مياها كثيرة قد جرت تحت الجسر.

وثانيا يجب التوافق على حد أدنى تلتف حوله ، وأن يستمر الحوار فيما بينها لتوسيع نقاط الالتقاء ، وتقرب رؤاها تجاه قضايا المستقبل.

وثالثا: لابد من التنسيق فى الانتخابات القادمة ولو أمكن بأسلوب إخلاء الدوائر أساسا– وهذه مسألة تتطلب جهداً كبيراً نظراً لضيق الوقت – سيساعد هذا على بناء جسور الثقة.

وأقول إن الطريق ليس سهلاً والوقت ضيق والموضوعات غير مكتملة ، ولكن إذا بدأنا فى هذا الأمر ستتحقق نتائج كثيرة وجيدة.

وفى النهاية أقول أنه إذا استبعدنا قطبى التحالف الطبقى الحاكم والتحالف الإسلامى سيبقى مايمكن أن نطلق عليه **التحالف الديمقراطى** ، ورأيى الشخصى أنه يشمل **الناصريين وحزب التجمع والشيوعيين** بفرقهم العديدة ، وأيضا يشمل **القوى الليبرالية المتمثلة فى الوفد** ، وإذا التقوا فقط على قضية الديمقراطية والإصلاح السياسى – رغم إمكانية التقائهم على أمور أوسع من هذا بكثير – سيتمكنون بالفعل من بناء تحالف بديل يستطيع أن يعمل خلال مرحلة طويلة قادمة لإنقاذ مصر.

عبد الغفار شكر

فى تناولى لانتخابات مجلس الشعب القادمة أنطلق من مسألة أساسية وهى أنه إذا كان الحزب الحاكم هو المسئول الأول والأكبر عن الأوضاع الراهنة . فإن أحزاب المعارضة بدورها تعتبر مسئولا أساسيا فيها وسأبدأ بالمحور الأخر من محاور المناقشة.

وأوافق تماما على ماطرحته ورقة العمل الخاصة بالندوة والقول بأنه لايوجد حزب واحد فى مصر الآن يطرح التغيير ويسعى سعياً حقيقياً للسلطة سواء كان منفرداً أو بالتحالف مع أخرين ، وأن الجميع مسلم تماماً بانفراد الحزب الحاكم بالسلطة ، وأنا من الذى يرون هذا الرأى وسبق وأن قلته وسأكرره مرة أخرى .

هناك منهجان لإدارة الصراع السياسى:

المنهج الأول هو أن يبنى الحزب نفسه كقوة جماهيرية منظمة ذات تأثير

المافيا قادمة

أحمد طه

لم يستطع النائب اليسارى أحمد طه المشاركة فى الندوة . وحرصا منه على أن لا يغيب عن هذا الحوار ، أرسل هذه المداخلة حول المحاور الأساسية للندوة مساهمة منه فى إغناء الحوار.

تشكل انتخابات عام ١٩٩٥ فاصلا فى التاريخ السياسى المصرى.

فلقد سبقها تطور اقتصادى واجتماعى امتد بعد وفاة عبد الناصر ، وسط صراع عنيف وضغط خارجى وداخلى متزايد ، وانتهى بكلمات إلى اختراق اقتصادى واجتماعى ملحوظ للحياة المصرية وتزامن وارتبط بنمو قوى الفاشية والإرهاب ، وظهور المافيا والفساد كظاهرة هامة ، ثم نمو ظاهرة المقاومة الجماهيرية التى عبرت عن نفسها بسخط عام وإرهاصات مقاومة جماهيرية للتدهور البارز للأوضاع الاقتصادية وللرأسمالية الصناعية المصرية ولحياة الشعب.

وسهل بروز خطر الفاشية والإرهاب ضمن التحالف المعادى للشعب ، تزايد التضييق على الحياة الديمقراطية والحريات العامة وابرزها تعديل قانون النقابات العمالية والمهنية والصحافة ،غيرها.

تلك هى أبرز المعالم العامة التى تلقى بثقلها على الانتخابات وهى فى التلخيص النهائى إصرار القوى المعادية على ترجمة هذا التغيير فى علاقات القوى إلى تغيير سياسى.

وقد بدأت تلك القوى عملية التغيير منذ انتخابات الشورى الماضية والحالية وبدأت مبكرة تعلن عن نيتها فى انتخابات الشعب الحالية . وسبق أن تنبأت بهذا منذ انتخابات الشورى قبل الأخيرة عندما كتبت بعدها مقالا بالوفد عنوانه «يا منشقى الحزب الوطنى ، افسحوا الطريق ... فالمافيا قادمة».

واستبعد إمكانية التنسيق بين أحزاب المعارضة ذلك أن الأحزاب –بدرجات مختلفة –تعانى من فقدان رؤية مستقبلية مثيرة وجاذبة ومناضلة . ويعود ذلك إلى أزمة فكرية عالمية ويقل الاحساس بالحاجة إلى التنسيق رغم أهميته بسبب المصالح الضيقة للأحزاب.

وإن كان هذا التنسيق ضرورى فى مواجهة المخاطر الخارجية وبصورة خاصة خطر الصيهونية ومواجهة المخاطر الداخلية أساسا للقوى الطفيلية والمافيا من جانب ومن جانب آخر خطر الإرهاب والفاشية.

وفى تصورى أن تنسيقاً شاملاً مع الحزب الحاكم لا يعنى سوى نهاية المطاف للمعارضة فى إنهاء الوضع الهش لتواجدنا بشكل عام.

بالإضافة إلى هذا فإن هذا التنسيق الشامل ينهى حتى الأمل فى صحوة عامة مناضلة وقادرة لقوى المعارضة ، ولا يخدم فى النهاية إلا تسليم الجماهير للقوى المعادية.

فعال يمكنه من أن يحصل على نتائج وذلك تطبيقا للقاعدة الموجودة فى الاستراتيجية السياسية - وهى أنك لاتستطيع أن تصل عبر مائدة المفاوضات إلا إلى المدى الذى تستطيع جيوشك أن تصل إليه ، وبالتالى فإذا كنت تريد أن تحصل على نتائج فى الصراع السياسى فلابد وأن تبنى نفسك كقوة جماهيرية منظمة ذات تأثير فعال . هذا المنهج يتطلب من قيادة الحزب أن تعطى جهدها لعدد من المهام:

١- أن تبنى تنظيماً حزبياً يغطى معظم القطر .

٢- أن تعمل بجدية من أجل تكوين قيادات جديدة تغطى مجالات أوسع وتعطى للحزب فرصة الاستمرار بنفس الكفاءة والفاعلية.

٣- أن تصل إلى مجالات نشاط جماهيرى أكثر بنفوذ أكبر لأنه بناء على هذا يمكن بناء التحالف الديمقراطى الذى يمكنها - كمعارضة - اختلفت توجهاتها لأن تكون بديلاً ديمقراطياً حقيقياً وفعلياً.

هذا لايحدث فى مصر الآن فى جميع أحزاب المعارضة المصرية وإن كان الحزب الناصرى لحداثة تأسيسه مازال يملك قوة الدفع الأولى ، ولاأحد يعلم ماذا يحدث بعد الانتخابات القادمة وخلال الخمس سنوات التالية لها.

لايوجد حزب فى مصر الآن يسعى لبناء تحالف ديمقراطى حقيقى يقدم بديلاً للسلطة القائمة لأن هذا ليس هو المنهج الأساسى الذى تعتمده الأحزاب ، لكنها تعتمد **المنهج الآخر** وهو التواجد فى الساحة والتعامل مع الحزب الوطنى والحصول منه على نتائج من خلال "الكواليس" وبالتالى من الممكن أن تحقق نتائج جزئية لكنها لاتستطيع أن تفعل مايقوله **د. رفعت السعيد** ، فهى لن تقدم البديل الثالث الديمقراطى .

وإذا كان قد فات الأوان الذى تستطيع فيه أحزاب المعارضة تغيير الإطار التشريعى القائم الذى يحد من نزاهة الانتخابات ويؤثر عليها ، مالم تفت الفرصة بعد لأن تعمل هذه الأحزاب معاً من أجل السير خطوة على طريق أن تبنى نفسها كقوى جماهيرية منظمة ، وأن تبنى - على أساس واقعى - إمكانية وجود البديل الديمقراطى من خلال التنسيق فيما بينها فى الانتخابات القادمة .. وهذا التنسيق فى رأيى أنه ضرورى جداً ، والنشاط العملى والجماهيرى المشترك هو الطريق لفتح الباب لأن يكون لها مزيد من النفوذ فى المستقبل.

وهناك أشكال كثيرة للتنسيق أغلبها طرح ولكننى أرصدها معا:

١- **إخلاء متبادل للدوائر بين أحزاب المعارضة والقوى السياسية الديمقراطية** كلما كان ذلك ممكناً - أى لاتكون قاصرة على رؤساء الأحزاب ،ولا أن يكون هناك وهم أن يتم هذا فى كل الدوائر-وذلك وفقاً لمعايير موضوعية من ضمنها مثلاً النتائج السابقة التى حققها المرشح، ومنها التواجد الحزبى للمرشح فى الدائرة.

٢- **العمل المشترك من أجل توافر مقومات والتعبئة - وليست ضمانات قانونية فقط - لنزاهة الانتخابات أهمها** أن تتضامن أحزاب المعارضة معاً من أجل توفير مندوبين فى كل صناديق الانتخابات لمرشح المعارضة ، وإذا كان هناك أكثر من مرشح للمعارضة فهى نفسها ستلعب دوراً فى الحد من انفراد الحزب الحاكم أو مرشحه بتسديد الأصوات الغائبة.

٣- **تشكيل لجان للوعى الانتخابى من عناصر مشتركة** تكون مهمتها الأساسية تعبئة الناس للمشاركة فى الانتخابات وتبصير الناس بمستقبل البلد إذا ظلوا على موقفهم السلبى من الانتخابات وغابوا عنها ، وبالتالى يلتفتون نظرهم بواجبهم تجاه المشاركة .

وأنا هنا أختلف مع الدكتور**نعمان جمعه** فى الكلام الذى يقال عن سلبية الشعب المصرى.

إن عزوف الشعب المصرى عن المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب هو قمة الوعى ، وهو وعى ناضج لأنه أدرك أن هذه الانتخابات ليست وسيلة للتغيير ، ولاتعبر عن رأيه بنزاهة . فهو شارك أكثر من مرة دون أن يجد الفرصة لذلك . ومن هنا فإن موقف الشعب المصرى إنما هو محصلة للوضع القائم والذى أساسه أن أحزاب المعارضة فشلت لأن تكون قوة ضغط فعالة وقوية.

٤- على أحزاب المعارضة من الآن أن تشكل **قوة مشتركة للضغط على الحكم وعلى المسئولين عن الإعلام** ، لتوفير مساحات أوسع فى التليفزيون والإذاعة وفى الصحف القومية لمرشحى المعارضة . وأن عليها أن تلعب دوراً فى هذا المجال وتنتزع مايمكن انتزاعه فى هذا الصدد.

٥- أن تتفق أحزاب المعارضة على ضرورة وجود نوع من الرقابة الدولية على الانتخابات وليس فى هذا أى نوع من المساس باستقلال مصر لأن مسألة الرقابة الدولية اليوم تعد الآليات التى تستخدم فى هذه المسألة.

٦- **وهى نقطة خلافية مع د.رفعت السعيد والأستاذ ابراهيم البدراوى** إن التنسيق فيما يتعلق بضمان نزاهة الانتخابات يجب أن يشمل الاخوان المسلمين والشيوعيين ولايقتصر فقط على أحزاب المعارضة العلنية وإنما يشمل الأحزاب المحجوبة عن الشرعية .

وأنا من الذين يشغلهم باستمرار مسألة الموقف من قوى الإسلام السياسى ، وخاصة التى بدأت الدخول فى إطار الممارسة السياسية ، هل نتخذ موقف قاطع ونهائى بأنها قوة فاشية ؟. أم نلعب دوراً فى الضغط عليها من أجل أن تقبل قواعد العمل الديمقراطى ؟

أنا أرى أنه من واجبنا ومن مسئوليتنا أن نواصل الضغط على **الإخوان المسلمين** ليقبلوا مزيداً من الرضوخ لقواعد العمل الديمقراطى .

والمجتمع المصرى مجتمع تكون تاريخياً فى إطار الحضارة الإسلامية ، والإسلام هو مكون أساسى فى الهوية المصرية ، وبالتالى فأنا أرفض فى الإخوان المسلمين منهجهم السياسى وطرحهم وتفسيرهم للدين وأطالب بأن يعمل الكل فى إطار الاحتكام إلى الشعب فى إطار قواعد ديمقراطية ، ومن خلال جهاز دولة مدنى ، ومن خلال تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة . وكلما مانضغط به من أجل أن يقبلوا هذه القواعد ويمارسون نشاطاً عملياً فى إطارها والرضوخ لها كلما كان ذلك نجاحاً وإنقاذاً للمجتمع المصرى من المنزلق الذى يقترب منه الآن وليس البديل للخوف من الاخوان المسلمين من نفوذهم وسطوتهم وأموالهم و.. و.. أن أغض الطرف عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، أو أن أقبل بتجزئة الوضع الديمقراطى فتوجد قوى غير مسموح لها مطلقاً بالممارسة ، وقوى أخرى يتاح لها ذلك . لأنه فى أى وقت يمكن للحكم أن يغير من ميزان القوى.

لست مع إسقاط الخلافات الجوهرية والأساسية مع الإخوان المسلمين ، ولكن أقول أنه يجب التعامل معهم وهذا التعاون والتنسيق قائم بالفعل فهم موقعون على قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وعلى كافة البيانات التى أصدرتها أحزاب المعارضة من أجل توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات وشاركوا فى المؤتمر الخاص برفض قانون الصحافة الأخير ، وموقعين أيضاً مع الأستاذ **ابراهيم بدراوى** وبالتالى هذا المستوى من التنسيق أنا أدعوا إلى استمراره. ولكن هذا يعنى أن يخلى لهم التجمع بعض الدوائر، أو أن التجمع والحزب الناصرى يسقطوا ملاحظاتهم على التوجهات الخاصة بتفسير الدين تفسيراً لا يتفق مع التطورات التى جرت بالمجتمع الإنسانى أو المجتمع الإسلامى.

هذه القضية محتاجة إلى تدقيق ، ومعالجة بمعنى أن نحافظ على الديمقراطية ونحميها من أن يحدث بها شرخ أو انهيار ، إذا قبلنا بتجزئ المواقف.

بابا الفاتيكان ..
ومؤتمر العطاء!

اسلام لاكهانة

خليل عبد الكريم

عندما أعلن المؤتمر السابع لمجلس الشئون الإسلامية أن عنوانه (عطاء الأديان لخدمة الإنسان) أدركت أنه شعار براق بقصد الصخب الإعلامي ولم ينل من اقتناعي دعوة يوحنا بولص غرة اثنين إليه ، ولا الصورة التى ظهرت بأهرام ٨ أغسطس ١٩٩٥ وضمت رئيسي شئون التقديس للديانتين الابراهيمتين اللتين تتألقان فى سماء المحروسة من قرون طويلة (جملة اعتراضية : كلما آراهما مجتمعين ولو مصادفة أضع يدى على قلبي وأقول : ربنا يستر . أ. هـ) ولا الزج باسم د./ سليمان قلادة ضمن المكرمين بالأوسمة.

هذه مظاهر برانية لا تخفى الحقيقة الكامنة وهى أن «المؤسسة الدينية الرسمية» بفروعها الثلاثة :(أ) وزارة الحبوس **(الأوقاف)** (ب) المعهد العتيق(**الأزهر)** (جـ) **دار الرخام الإيطالى** المستورد **(إدارة عموم الفتيا)** ، لا تملك من سعة الأفق ورحابة التفكير ما يمكنها من الاعتراف بما طرحته الأديان الأخرى من بذل لخدمة الإنسان.

وقبل أن نعطى برهاننا نبدى ملاحظة هامة وهى أن إغفال دعوة أى ممثل للديانة الابراهيمية الأم التى انبثقت منها الأخريات- وكان يتعين التفرقة بين اليهودية والصهيونية -نستطرد فنقول إن ذلك يعنى إنكار وجودها وهذا أول شواهد النظرة الدوجماطيكية، كذا توجد ديانات يعتنقها مئات ملايين البشر فى آسيا وافريقيا واستراليا ، ولا ينقص من قدرها أنها غير سماوية إذ لها عطاؤها البالغ الثراء والعمق فى ذات المضمار خاصة وأن عنوان المؤتمر لا يدل على اقتصاره على الأديان المنزلة.

قدم المتحدثون المسلمون أو المسلمون المتحدثون أدلة الثبوت الدوامغ على أن اسم المؤتمر الصق على غير مسماه وكان الأجدر أن يحمل لافتة (عطاء الإسلام لخدمة الإنسان) إذ تكلموا بعبارات إنشائية ركيكة وجمل تعظيمية تفخيمية تمجيدية تطفح بالمبالغة الفجة عن منح (ج منحة) الإسلام الخدمية ، ولا إشارة لليتيمة لفضل الديانتين الأخريين أو حتى تلك الممثلة فى المؤتمر ، بل إن أحد الوعاظ المتكلمين ،وليس مصادفة أنه يعمل ب« جامعة سعودية» : (يؤكد(أى الإسلام) نزعة المواطنة الإنسانية عند الإنسان المسلم وهو ما يعنى الأمن والاستقرار والمساواة.. الخ(ص ٢٣- أهرام ٩-٨- ١٩٩٥) ومفهوم المخالفة : إن المواطنة عند غير الإسلام تعنى الحرب والاضطراب واللامساواة .. الخ ، وهذا نابع من الاعتقاد الجازم واليقينى الراسخ لدى صاحب الفضيلة أو فضيلة الصاحب وغيره من اتباع كل دين ابراهيمى أنهم وحدهم دون سواهم يملكون الحقيقة المطلقة والقول الفصل والكلمة الخاتمة من الله تعالى !!!.

ولا يقال دفعاً لذلك أن بالمؤتمر ستة عشر كنسياً كان بمقدورهم أن يبرزوا أمجاد مسيحيتهم اذ هناك فرق بين أن تتغنى باجابيات ملتك وبين أن تنفيها عن ملة سواك ، ولو فعل كل فريق ذلك ، لكنا أمام(مؤتمر المنافرة بين الأديان).

وجان بول الثانى يعسوب أريب توقع ذلك كله ،ومن ثم رفض شهود المؤتمر بنفسه وأناب عنه وزير الفامليا (تبعه).

أما البابا شنودة فقد تجشم عناء السفر للإسكندرية من باب المجاملة ولذا فقد ذكر موعظة لا علاقة لها بعنوان المؤتمر ثم صلى من أجل مسلمى البوسنة !!! مما يجعلنا نقول إنهما كانا محقين فى ذلك فحتى فى الجلسة الختامية لم يجلسوا مسيحياً على المنصة ،وجاءت التوصيات عامة عائمة لا صلة لها بعنوانه وتصلح لأى مؤتمر غيره مثل : الالتفات إلى مسلمى البوسنة والشيشان وفلسطين وإلى أسرى الكويت ومعاناة ليبيا والإرهاب .. (**حسك لبن تمرهندى**)الأمر الذى يؤكد ما قلناه : إن العنوان كان للفرقعة الإعلامية.

وبعد

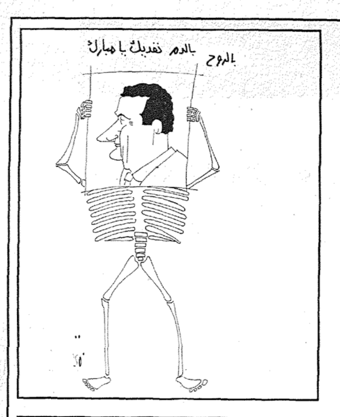
فلقد كتبنا مراراً عن البهلوانيات التى يلعبها وزير الحبوس فى كل عام مرتين أو ثلاثاً والتى تنكب دافعى الضرائب المطحونين المسحوقين فى كل احتفالية بعشرات الملايين من الجنيهات بدون أى نفع ولكن لا حياة لمن تنادى، حتى عقب محاولة أديس أبابا الآثمة والتى انتظرت القاعدة الشعبية العريضة حدوث تغيير بعدها فخاب أملها وأصبح مثل(**عشم إبليس فى الجنة**) ،ومما يؤسف له أن حكومة الحزب الوطنى تتوهم أن هذه الحركات السركية (نسبة إلى السيرك)التى يمخرق بها المحجوب عليها تمنحها قدراً من الشرعية التى تتهلف عليها.

كاريكاتير فتحى

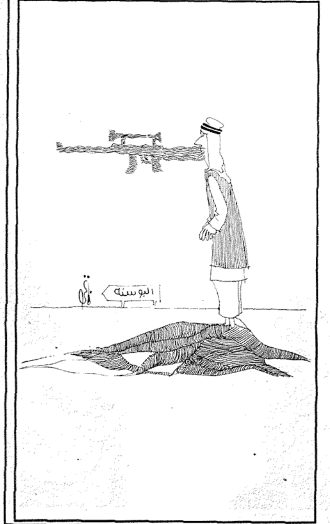





لا للأرهاب


بالدم نفديك يا مبارك
بالروح


مصر والسودان لنا وانجلترا...... إن أمكنا
صفوت دوبلز


البوسنه



الحكومة والإخوان وفشل الحل الأمنى !

مدحت الزاهد

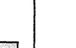
مون" طعم الراحة ، وليس من المحتمل أن يذوقوها قبل نهاية شهر نوفمبر القادم ، موعد إجراء انتخابات مجلس الشعب ، فالحملات الأمنية تتوالى بهدف واضح هو قطع الطريق على الطموح الإخوانى لأن يكونوا بديلا للحكم ، أو حتى منافسا تنعقد له زعامة المعارضة فى البرلمان القادم.

دوائر الحكم تؤكد أن " الاخوان" جماعة محظورة تساند الارهاب والعنف ، وأن أى انتصار اخوانى سوف يفتح فى مصر طريق الجزائر، وأن نظرية " الدومينو" سوف تفعل تأثيرها فى كل المنطقة إن انكشفت " ورقة مصر"

وتلح هذه الدوائر على أن أجهزة الحكم فعلت وسوف تفعل كل مافى وسعها لوقف الصعود الإخوانى ، وتلوح – أكثر من ذلك – باحتمالات استعادة أشباح محنة الاخوان عام ١٩٦٥ مرة أخرى عام ١٩٩٥.

ودوائر **الاخوان** تؤكد أن هدف الحملة حرمان الاخوان من التمثيل فى البرلمان القادم ، وأن الحركة **قد فعلت كل مافى وسعها لاثبات حسن النوايا كحركة مدنية تنهج الطريق القانونى وتعارض الارهاب والعمل الانقلابى** ،وفى هذا السياق ظهرت عدة بيانات أهمها بيان مايو الماضى.

ومما يضاعف من آثار هذه المواجهة أن الاخوان سوف يتمتعون فى هذه الانتخابات بميزة نسبية ترتبط بافتقاد الحاجة إلى غطاء شرعى من خلال التمثيل على قوائم حزب آخر مثلما حدث مع الوفد عام ٨٤ ومع حزب العمل عام ٨٧ ، بما يسمح لأطراف أخرى أن تقاسمهم الكعكة وأن تتوارى تحت عباءة شعارهم " الاسلام هو الحل" وأن تحجم من نفوذهم فى نظام القوائم.



حامد أبو النصر
المرشد العام للاخوان



حسن الألفى

السيد قطب

من المقاطعة للحصار

وقد كانت هذه الميزة متاحة للإخوان فى انتخابات ١٩٩٠ ، التى جرت بنظام الدوائر الفردية ، غير أن الإخوان قاطعوا هذه الانتخابات ، فأراحوا واستراحوا . ولكنهم اكتشفوا بعد ذلك أن وضعهم خارج البرلمان لم يضف لهم رصيدا جديدا ، **وأن مواقع نفوذهم فى النقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئة التدريس واتحادات الطلاب لاتمثل تعويضا مناسبا عن المجلس النيابى ،** خاصة بعد أن تعرضت هذه المواقع لحالة حصار ، فأعلنوا مبكرا الاستعداد لخوض الانتخابات ، فانتقل الوضع من حالة حصار إلى حالة مواجهة ..

من هذه الزاوية قد يكون عام ١٩٩٥ هو أسوأ عام فى علاقة الاخوان بنظام مبارك . كانت افتتاحية العام مريرة ، عندما ألقت قوات الأمن القبض على سبعة من قيادات الإخوان ، على رأسهم د. **عصام العريان** الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء ، بتهمة المشاركة فى اجتماع سرى لمجلس شورى الجماعة فى ١٩ يناير ، بمقر الشركة الاسلامية للطباعة والنشر ، شارك فيه – وفقا لتقارير الأمن – ٨٩ عضوا بحثوا خطة الإعداد لانتخابات مجلس الشعب ، ودعم مرشحى الاخوان فى انتخابات نقابة المعلمين ، كما ناقش الاجتماع الذى تم تصويره بالفيديو – وفقا لهذه التقارير – خطط التنسيق مع التنظيم العالمى للاخوان ، ونتائج الاتصالات –مع **حسن الترابى** زعيم الجبهة القومية الإسلامية فى السودان.

ثم تواصلت بعد ذلك الضربات الأمنة لإجهاض المشاركة الاخوانية فى مجلس الشعب حتى بلغت ذروتها فى الشهر الماضى (أغسطس) حيث تم اعتقال ١٩ من القيادات الاخوانية التى بدأت الاستعداد للانتخابات ، منهم د. **محمد السيد حبيب** ،نائب أسيوط الأسبق ورئيس نادى أعضاء

هيئة التدريس بجامعتها ،ود. **محمد خيرت الشاطر** عضو المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ومدير شركة سلسبيل للكمبيوتر ، **وشاد نجم** وكيل وزارة الصناعة السابق ، والشيخ **سيد عسكر** ، مدير الاعلام بالأزهر ،ود. **محمد فؤاد عبد المجيد** وكيل النقابة الفرعية للأطباء بكفر الشيخ .. ووجهت لهم النيابة تهمة العمل على قلب نظام الحكم والانتماء لجماعة محظورة .

قبلها بأيام كان قد تم الهجوم على معسكر كشفى خاضع لجهاز الشباب والرياضة بقرية الجزائر بالعامرية بالاسكندرية ، وتم القبض على ١٨٠ عضوا بالمعسكر بتهمة التدريب على أعمال العنف (**الكاراتيه والكونج فو**) ، والدعوة للجهاد وتكفير المجتمع ، ودراسة مؤلفات القطب الاخوانى **سيد قطب** (خيوط خطة، ومعالم فى الطريق) والانضمام للمعسكر بأوراق مزورة ، ومناقشة خطط المشاركة فى الانتخابات والتغلغل فى صفوف العمال والطلبة..

وتعد الحملة الأخيرة أكبر حملة أمنية يتعرض لها الإخوان منذ ضربة ١٩٦٥ ، فلم يحدث منذ هذا التاريخ أن ألقت قوات الأمن ، فى حملة واحدة ، القبض على ١٨٠ بتهمة الانتساب لحركة الاخوان ، حتى بالنسبة لقضية سلسبيل عام ٩٢ فقد تم فيها القبض على العناصر الإخوانية على دفعات.

وقبل ذلك بشهور تم اعتقال ٤ من قيادات الاخوان هم **جمعه عبد العاطى** الموظف بنقابة الأطباء ، **وحسين الشرقاوى** العائد من كرواتيا والمتهم بالاشراف على التدريب العسكرى للاخوان هناك **وأنور سعيد**عضو لجنة الاغاثة بألبانيا ،**ومصطفى درويش**الذى اعتقل فى ميناء القاهرة الجوى ، فى طريقه إلى تركيا ثم ألبانيا .

وكان قد تم قبل ذلك اعتقال ٤٠ فيما سمى بتنظيم الشرقية بعد اقتحام المقر الانتخابى للشيخ**عبد الرحمن الرصد** والمهندس **سعد لاشين**، والاعلان عن القضية المعروفة **"بلجنة الاغاثة"** لمخالفة الأمر العسكرى بعدم قيام النقابات بجمع تبرعات ، وتحويل ٢ مليون جنيه عن طريق المصرف الاسلامى لأحد البنوك البريطانية ، لتمويل نشاط الجماعة ، فضلا عن القضية المشهورة اعلاميا بقضية" سلسبيل".

وإذا كانت الحملة الأمنية قد بلغت ذروتها فى أغسطس ١٩٩٥ ، فإنها فى واقع الأمر تسير فى خط صاعد منذ الاعلان عن قضية سلسبيل عام ١٩٩٢ ، تواكبها اجراءات ادارية وقانونية وتشريعية تستهدف تحجيم نفوذ الاخوان فى الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئة التدريس ، من خلال اجراءات **شطب المرشحين فى انتخابات الطلاب** ، **ومنشورات حظر العمل السياسى** ، **ودعم أسرة حورس للقيام بنشاط خدمات ترفيهية لمركز نقل موازى لأسر وجمعيات الاخوان والجماعة** ، ثم بلغت **الحملة التشريعية ذروتها بقانون النقابات الموحد (القانون ١٠٠ رقم ١ لسنة ٩٣)** الذى استهدف تحجيم التفوق الاخوانى برفع النصاب القانونى لصحة انعقاد الانتخابات ، وإجرائها فى مواقع العمل ، وفى غير أيام العطلات الرسمية ، وتحت اشراف القضاء ، فيما عرف باستدعاء الأغلبية الصامتة فى مواجهة الأقلية المنظمة.

وكانت المواجهة بين الحكومة والاخوان قد بلغت درجة عالية من التوتر فى **نقابات المحامين والأطباء والمهندسين** بشكل خاص، بمناسبة اجراء انتخابات التجديد النصفى ، ومنازعات الجهة القضائية مع مجالس هذه النقابات حول صحة الجداول وموقع الانتخابات ، وأحيانا حتى موعدها.

ويدخل فى هذا السياق أيضا **العلاقات المتوترة بين الحكم وحزب العمل بسبب تحالف العمل مع الاخوان** ،وماعتبرته دوائر الحكم نفوذا متزايدا للاخوان فى قيادة وقواعد العمل ، والتى وصلت إلى حد التهديد بحل الحزب ، والتلويح بانشقاق **أحمد مجاهد**، والتذكير بتجربة " **مصر الفتاة**"، وهو الأمر الذى دفع قيادة العمل لتأكيد الهوية الخاصة المستقلة للحزب فى وثائق وكلمات افتتاح المؤتمر العام الخامس.

وأخيرا فقد تم أيضا تعطيل **جريدة الأسرة العربية** التى أصدرها حزب الأحرار باشراف وتمويل اخوانى ، غير أن التعطيل لم يحدث بقرار ادارى ، ولكن برسالة انذار خفيفة اللهجة ، صاحبها التلويح باستئناف التحقيقات فى فساد هيئة الأقطان.

الرد الإخوانى

من جانبهم فان الإخوان لجأوا إلى عدة تكتيكات لإدارة الصراع.

* **منها التصعيد** بدعوة الجمعيات العمومية الطارئة ، واعلان الاعتصام والتهديد بالمسيرة بهدف الوصول لحل وسط على نحو ماحدث فى نقابة المهندسين ، وفى أحداث عبد الحارث مدنى فى نقابة المحامين ..

ومنها الالتفاف على القانون ١٠٠ الذى استهدف تحجيم نفوذهم ، ورفض إخلاء المواقع ، بالمنازعات المستمرة حول تطبيق القانون وصلاحيات اللجنة القضائية ..

ومنها الدفاع برفض الاتهامات الخاصة بدعم الاخوان للارهاب ..

ومنها التحالف مع مطالب قوى المعارضة الخاصة بالديمقراطية بالحرص على تأكيد ايمان الاخوان بالتعددية والشورى والديمقراطية ، وحقوق الاقباط، وحقوق المرأة ، وغيرها من مفردات قاموس الاحزاب المدنية ، لا الدينية . ورغم كثرة البيانات والتصريحات الصادرة عن الاخوان فى هذا السياق ، ومن بينها بيان **ادانة محاولة اغتيال مبارك** ، الا أنه من أكثر البيانات دلالة على مفردات الخطاب الاخوانى فى حالة الحصار بيان مايو ١٩٩٥ الذى قدم صورة أخرى لتوجهات الاخوان ، فقد جاء فيه .

" **والحكام فى نظر الاسلام بشر من البشر ، ليست لهم على الناس سلطة دينية بمقتضى حق الهى ، وانما ترجع شرعية الحكم فى مجتمع المسلمين إلى قيامه على رضا الناس واختيارهم وإلى المساحه للشعوب ليكون لهم فى الشئون العامة رأى ومشاركة فى تقرير الأمور ، وللناس أن يستحدثوا بعد ذلك من النظم والصيغ والأساليب فى تحقيق هذا المبدأ ماينساب أحوالهم ، ومالابد أن يتغير ويختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وأحوال الناس ..**"

وأعلن بيان الاخوان رفض الارهاب والأساليب الانقلابية وهو الأمر الذى أكد البيان أن الاخوان قد أعلنوه عشرات المرات وبرهنوا عليه بالمشاركة فى الانتخابات والمجالس التشريعية ، كلماأتيحت لهم الفرصة .

كما أكد البيان الاخوانى احترام حقوق الإنسان.

" **وهم لايشغلون أنفسهم بتكفير أحد ، انما يقبلون من الناس ظاهرهم وعلانيتهم ، ولايقولون بتكفير مسلم مهما أوغل فى المعصية ، فالقلوب بين يدى الرحمن ، وهو الذى يؤتى النفوس تقواها ويحاسبها على مسعاها**"

" ومرقفنا من اخواننا المسيحين فى مصر والعالم العربى موقف واضح وقديم ومعروف ، لهم مالنا وعليهم ماعلينا ، وهم شركاء فى

الوطن ، واخوة فى الكفاح الوطنى الطويل ، لهم حقوق المواطن المادى منها والمعنوى ، المدنى منها والسياسى .. الخ"

فالروح الموجهة للبيان هى تأكيد الرابطة بين الإخوان ومنظمات المجتمع المدنى ، ومحاولة امتصاص الضربة فى محيط أكبر ، وكسر أى حواجز للعزلة ، وإفشال مسعى دوائر الحكم لتركيز الضربة على الاخوان ، وعزلهم فى ركن منفرد ، كقوة تسعى للهيمنة فى مواجهة كل القوى الأخرى.

أوامر الاعتقال

ورغم الحملة الأمنية عالية الصوت ضد الاخوان ، فإن هذه المواجهة تنطوى على أزمة ، بل أزمات ، بقدر ماتستبدل الصراع السياسى والفكرى ، بالاجراءات الأمنية والادارية ، وأوامر الاعتقال التى لاتعرف طريقها إلى القضاء الطبيعى..

فالفريضة الغائبة فى هذا الصراع هى غياب أى مواجهة أيديولوجية لفكر الاخوان، وغياب أى مسعى سياسى لمقرطة النقابات كوسيلة لاستدعاء الأغلبية الصامتة فى مواجهة أى أقلية منظمة مهما يكن اتجاهها الفكرى أو السياسى..

من هنا يمكن أن نتبين للصراع عدة مسارات ، **فجانب كبير من الصراع يتصل بكعكة السلطة، لا أيديولوجية الحكم ، وبالصراع على النفوذ، لا على** صورة أخرى لمستقبل مصر ،وبالتالى لايمكن تصور وصول العلاقة بين الاخوان والحكم لحالة طلاق ، بسبب الخطوط المشتركة بين طرفى الصراع الأمر الذى يشير بوضوح إلى أن أى من الطرفين لايمكن أن يحقق نصرا حاسما فى جولة قريبة .بصرف النظر عن فاعلية الضربات الأمنية فى تحجيم المشاركة الاخوانية فى البرلمان القادم.

بين ٦٥ و ٩٥

ومن هنا فإن محنة ١٩٦٥ ليست قابلة للتكرار فى ١٩٩٥لأسباب عديدة ، يأتى فى مقدمتها هذه الفريضة الغائبة المتعلقة بالصراع الفكرى ، بينما **كان للناصرية مشروع يختلف عن مشروع الاخوان** ..ومعنى هذا أن ضربة ١٩٦٥ كانت ضربة تصفية " مؤقتة" بينما ضربات ١٩٩٥ هى ضربات تحجيم مؤقتة أيضا.

ورغم تكرار تصريحات المسئولين حول استعادة اشباح ١٩٦٥ ، وظهور بعض التحليلات الصحفية التى تبشر باحتمال دخول الاخوان مرحلة الشتات الثالث ، فإن الأوضاع العامة وميزان القوى فى المجتمع لايرجح ، على أى صورة ، هذا التقدير . فنجاح الضربات الأمنية يتعلق بقدرة الحكم على تعبئة المجتمع وراء مشروع قومى يتبناه الحكم ، ولقد كان للناصرية مشروعها ، **ولكن أين مشروع" المباركية"؟**

وهذا الاختلاف الجوهرى نفسه يفسر لجوء الاخوان للعمل الانقلابى فى عهد عبد الناصر - الذى احتوى بصورة أو بأخرى الجبهة الداخلية لابسبب اجراءات الأمن وحدها ، بل فى المحل الأول ، النجاح فى تعبئة الجماهير خلف التوجيهات السياسية والفكرية للنظام ، كما يفسر لجوء الاخوان الآن للعمل فى مؤسسات المجتمع المدنى ، وقد وجدوا الفرصة مواتية.

ومهما يقال عن تقسيم عمل موضوعى استغنى فيه الاخوان عن الجناح العسكرى بسبب دور مخلب القط الذى تمارسه الجماعات الجهادية ، أو حتى عن تنسيق مباشر ب جناحى الحركة الاسلامية ، فإن المركز الذى حققه الاخوان فى مؤسسات المجتمع المدنى يوفر فرصة امتصاص الكثير من الضربات الأمنية ، ويضع المواجهة فى نطاق أوسع من مواجهة بين الأمن" وتنظيم محظور"

الخيط الأحمر

يضاعف من هذا الأثر أن الحكم لم يلجأ لمعالجة التفوق الاخوانى أو أى تفوق لأقلية منظمة ، بمقرطة النقابات والحياة السياسية، باطلاق حرية التشكيل النقابى فى أدنى مستوياته ، ومنح اللجان النقابية كل مقومات الشخصية الاعتبارية ، والغاء مبدأ الهرم المركزى كوسيلة لجذب فاعليات جديدة للحركة ، وتوسيع مسامها ، واستدعاء الأغلبية الغائبة ، فى كل الأوقات ، لامواسم الانتخابات فقط ، واستبدل بكل ذلك مخطط الهيمنة المركزية الهرمية ، والإصرار على فلسفة فى التنظيم النقابى والسياسى ، اهترأت ، وتجاوزتها التحولات ، بصرف النظر عن مشروعيتها من الأصل .

ومن الملفت للنظر أيضا أن الحكم الذى يأخذ على الاخوان ، مساندة الارهاب ، شاركت أطرافا منه فى حملة تكفير **د. نصر حامد أبو زيد ود. فرج فودة ونجيب محفوظ**، بينما اهتزت هذه الأطراف عندما تعلق الأمر بعملية أديس أبابا ، مع أن فتوى التكفير واحدة.

فالحكومة ، فى غيبة صورة لمستقبل مصر، ومشروع للتنوير والتقدم لاتملك سوى اجراءات الأمن ، التى تظل محدودة من حيث سقفها ومداها بحدود المشروعية المرتبطة بمستوى من القبول الشعبى والرضا العام.

ولعله يساعد أيضا على **ابقاء على ماهو أكثر من شعرة معاوية بين الحكم والاخوان** ،حرص الاخوان ، على تفادى صدام حاد واللجوء إلى التراجع المؤقت والحلول الوسط ، كلما بدت ممكنة.

وأزمة الاخوان

وإذا كانت المؤشرات لاتشير إلى قدرة الحكم على حسم صراع مباشر يستهدف تصفية الاخوان ، فإنها تشير أيضا إلى أزمة مماثلة يواجهها الاخوان . فبدلا من أن يطرحوا مشروعا لمقرطة النقابات فى مواجهة مخطط الهيمنة الادارية الحكومية ، تمسكوا بسياسة عدم إخلاء المواقع بالالتفاف ، كما أن **المسكوت عنه فى خطابهم أكثر من المعلق عنه ، وهو لاينطوى على أية إشارات لنقد الماضى، بل يكتفى بمساطة لابراز التحول الجديد فى لغة الخطاب كامتداد للخطاب الأصلى ..**

وفضلا عن كل ذلك فإن الاتجاه للمهادنة مع الحكم عند الضرورة يؤدى إلى رفض كتل كانت مستعدة لمواجهة أوسع مدى ، وإلى التراجع عن تقديم الدعم الكافى لحلفائهم عل نحو ماحدث أثناء الأزمة بين الحكم وحزب العمل ، والتى كانت العلاقة بالاخوان أحد مصادر توترها..

ويسعى الإخوان لتوسيع نطاق التحالفات بابراز توجه جديد كحركة مدنية سوف يرتبط بالقدرة على تبنى مشروع ديمقراطى حقيقى لدولة مدنية ، يختبر فى الممارسة العملية.

والكلام فى هذا المجال يطول ، ولكن الوقت ليس وقت الخلاف الفكرى ، الذى يستبدله الحكم بالإجراءات الإدارية وأوامر الاعتقال . وماسبق يتصل بأزمة الاخوان أيضا عن حسم صراع مباشر على السلطة، فالصيغة التى لازالت تحكم الجميع لازالت صيغة **توازن الضعف** ، وخير مايمكن أن تكسبه مصر فى هذه المرحلة الانتقالية هو توسيع نطاق الحريات الديمقراطية ، وتحرير القوى الحية فى المجتمع من القيود المفروضة عليها ، لا التوسع فى أصدار أوامر الاعتقال ، لأن **الاجراءات الأمنية وحدها لن تنجح فى حل المشكلة ، ولن تطول الاخوان وحدهم!**

مصر قادرة على تجاوز أزمتها الزراعية والغذائية



لم تكن شهوة المعارضة -إن كان للمعارضة شهوة!- وراء قراءتنا -على مدى الأعداد الأربعة السابقة من «اليسار» -لحصلة ما توصل إليه المؤتمر المصرى / الأمريكى الذى عقد بالقاهرة فى مارس من هذا العام،حول السياسات الزراعية فى مصر فى العقد الأخير،والتى تبينا-وتبين القارئ معنا- مدى مجافاتها للواقع الزراعى والفلاحى فى مصر.

فتردى أوضاع الزراعة فى مصر -كما ذكرنا تفصيلا-لم تعد قضية معارضة أو تأييد ، بقدر ما أصبحت تمثل خطرا جديا على اقتصادنا القومى وأوضاعنا الاجتماعية ، بل وأيضا على استقلالية قرارنا السياسى، بما يفترض معه أن تكون هذه الأوضاع على رأس اهتمامات وجهود كافة القوى الوطنية أيا كانت اتجاهاتها الفكرية أو انتماءاتها الحزبية.

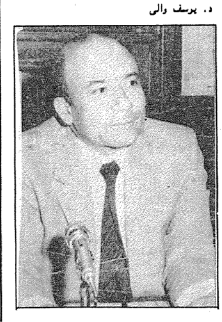
وفى خاتمة هذه السلسلة من المقالات، فإننا -ومع مرور ثلاثة وأربعين سنة على صدور قانون الاصلاح الزراعى المصرى- نطرح برنامجا زراعيا . فلاحيا نأمل / أن يكون محل حوار من كل من يعنيه مستقبل الزراعة فى مصر، وبالتالى مستقبل مصر على كل الأصعدة.

أولا:- بالنسبة لأراضى الدلتا والوادى (الأراضى القديمة) :

١-توفير الظروف الملائمة للفلاح المصرى بما يمكنه من الإنتاج والحياة ، ويتمثل ذلك فيما يلى:

-قيام بنك تعاونى لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعى يكون مؤهلا وقادراً على تمويل الحركة التعاونية الزراعية ، بما يمكن معه أن تصبح الجمعية التعاونية وحدة اقتصادية متكاملة قادرة على توفير مستلزمات الإنتاج





بأسعار فى متناول الفلاحين ،وتقديم القروض المالية اللازمة لزراعاتهم بفوائد محدودة، وتيسير استخدامهم للميكنة الزراعية ، وتسويق حاصلاتهم وإقامة مشروعات لصالحهم.

* مراعاة قواعد العدالة من ناحية وصالح الإنتاج الزراعى والاقتصاد القومى من ناحية أخرى بالنسبة لقضية العلاقة الإيجارية.

وكحد أدنى مد العلاقة الإيجارية خمس سنوات أخرى ، بمعنى عدم تطبيق الفقرة الخاصة بحق المالك بارادته المنفردة فى طرد المستأجر من الأرض وبدون تعويض -الواردة فى القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ إلا اعتباراً من عام ٢٠٠٢ بدلا من عام ١٩٩٧ كما هو مقرر وفق هذا القانون .

* تنفيذ القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ ،والذى يقضى **بإعفاء مالك الأرض الزراعية التى لا تزيدملكيتها على ثلاثة أفدنة من ضريبة الأطيان وكافة الضرائب الإضافية الملحقة بها،** وعدم تعويق نفاذ القانون تحت دعاوى إدارية وبيروقراطية لا دخل للفلاحين بها.

*نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية -بأسلوب حقيقى وجاد -على جماهير الفلاحين المحرومين منها.

٢- حماية الأرض الزراعية الخصبة:

*سواء من التعديات التى تتم عليها من مافيا الأراضى والمساكن والتى قاربت على أن تهدد -بالتجريف والتبوير والبناء -حوالى ١٥٪ من مجمل الأرض الزراعية.

* أو من مخاطر التفتيت الزراعى الذى وصل -وفق احصاءات ١٩٧٩ - إلى أن ٩٥٪ من الثلاثة مليون حائز زراعى كل

منهم أقل من ٥ أفدنة ، من بينهم أكثر من ٥ر٢ مليون تتراوح حيازتهم بين فدان ، ٥ قراريط.

بكل ما يعنيه التفتت من إنهاك للتربة وتقليل لخصوبتها بل وفقد نسبة غير ضيئلة منها.

٣- التعامل المتوازن بالنسبة لقضية مياه الري:

وذلك بتشكيل لجنة قومية من المسئولين فى مجالى الرى والزراعة والخبراء العلميين ،وممثلى الاتحاد التعاونى واتحاد الفلاحين ،لوضع القواعد الخاصة بالرى-وبالذات المتعلقة ببعض المحاصيل التى تحتاج زراعتها لنسبة أكبر من المياه كالأرز فى وجه بحرى وقصب السكر فى الصعيد- بما يتحقق معه المواءمة الموضوعية بين حماية مصالح الزراع من ناحية ،والحرص الوطنى على مياه النيل من ناحية أخرى .

٤- تقليص النسبة العالية من الفاقد فى الحاصلات :

* فى دراسة قدمت فى أوائل الثمانينات إلى مؤتمر «تنظيم وإدارة قطاع الزراعة من الدكتور **أحمد جويلى** رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بجامعة الزقازيق آنذاك وبعض الأساتذة الآخرين - يتبين أن فاقدات مصر من الحبوب والمحاصيل الغذائية تقدر سنوياً بمبلغ يزيد على ٨٦٢ مليون جنيه.

*وفى ١٩٩٥/٧/١٦ أعلن د. الجويلى -وزير التموين -أن الفاقد فى المواد الغذائية وصل إلى ما يقرب من ١٣مليار جنيه سنويا .

* فاقد القمح -بسبب سوء التخزين فقط- يؤدى وفقا لبحوث المهندس سعد هجرس نقيب الزراعيين الأسبق إلى خسارة حوالى ٢٥ ٪ من حجم الإنتاج ، بما قدره -عام ١٩٨٦ -المجلس القومى للانتاج بحوالى ٥٠ مليون جنيه.

ثانياً: بالنسبة للأراضى الجديدة وعمليات الاستصلاح والاستزراع :

١- ضرورة التعامل الجاد مع البحوث العلمية المائية:

* د. فاروق الباز يؤكد منذ أكثر من عشرين عاما على أنه توجد مياه جوفية قريبة جدا من سطح الأرض تكفى لزراعة ٢٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠٠ سنة بالصحراء الغربية.

ويعلن فى مارس ١٩٩٣ ،أنه قد تبين- من خلال الصور الفضائية التى التقطتها الأقمار الصناعية لمصر- أن سيناء والصحراء الشرقية تعومان على بحيرة من المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض والقليلة الملوحة ،والتى تكفى لزراعة أكثر من ٣ مليون فدان خاصة فى المناطق المجاورة للدلتا.

* **د. محمود أبو زيد** -رئيس مركز البحوث المائية -يعلن إمكانية التوسع حتى عام ٢٠٠٠ فى مساحة مليون ، ٥٨٠ ألف فدان ،حيث أن احتياجاتها المائية متوافرة بشرط استخدام طرق الرى الحديثة.

* نخبة من علماء مصر -وخاصة أساتذة معهد بحوث الصحراء يؤكدون فى ندوة« **الزراعة المسعدية فى المناطق المطرة**» المنعقدة فى شهر نوفمبر ١٩٩٤ ،أن هناك ٤ مليون فدان صالحة للزراعة بمياه الأمطار فى الساحل الشمالى، وأن ٦ر٢ مليار متر مكعب من هذه المياه تسقط سنويا على الساحل الشمالى ونتيجة عدم الاهتمام لا يروى بها سوى ٢٢٠ ألف فدان فقط.

.. ومع كل هذه الإمكانات المائية المهولة- نهريا وجوفيا ومطريا - تصفي أغلب مشاريع الاستصلاح والاستزراع لعدم وجود مياه!!

٢- حماية مشروعات الاستصلاح والاستزراع وخاصة الكبيرة منها التى أخضرت أرضها وأثمرت محاصليها بجهد وعرق عشرات الآلاف من المصريين المنتجين والتى تكلفت المليارات كمديرية التحرير والصالحية وغرب النوبارية ووادى النطرون- من التصفية النهائية .



أحمد الجويلى
وزير التموين

٣- حتى يكون مشروع زراعة ما يقرب من نصف مليون فدان فى أرض سيناء من خلال ترعة سيناء ، مشروعا قوميا حقا وليس اعلاميا فقط فإن هذا يستوجب:

* رفع يد المستثمرين الاسرائيليين تماما عن الأرض وعن المياه.

* تشكيل لجنة قومية -حقا وفعلا- على أعلى مستوى للمشاركة الجدية مع الحكومة فى كل ما يتعلق به تخطيطاً وتنفيذاً.

ثالثاً: التنسيق الغذائى والزراعى العربى:

* مع إدراكنا أن ما يقرب من ٩٨٪ من الأرض العربية القابلة للزراعة متروكة دون استغلال (وقد حدد المؤتمر السادس لرجال الأعمال العرب المنعقد بالاسكندرية فى المدة- ٢٩- ٣١- /١٩٩٥/٥ -أنه يمكن حاليا زراعة ٢٠٠مليون هكتار من هذه الأرض).

* ومع إدراكنا أيضا أن المنطقة العربية لا تستخدم سوى ٢٠٪ من المياه الممكنة الاستخدام ولا يستفاد بالباقى سواء بالهدر أو سوء الاستخدام.

* فمن الطبيعى أن يقدر الخبراء قيمة الفجوة الغذائية العربية عام ٢٠٠٠ بما بين ١٢٠ - ١٥٠ مليار دولار سنوياً.

.. أمام هذا ،ليس مستحيلا- رغم كل الظروف والخلافات -بل واجبا قوميا ووطنيا أن تطرح- بصورة جدية وعملية -قضية التنسيق الزراعى والغذائى العربى.

.. وأخيراً

إن كل هذه الإمكانات كفيلة- مع إضافة خبرة الفلاح المصرى أول من مارس الزراعة منذ آلاف السنين بأن نتجاوز أزمتنا الزراعية والغذائية ،دون أن نعتمد على«**الصديق الأمريكى**» ولا على «**الجار الاسرائيلى**» -بكل مخاطر هذا الاعتماد الاقتصادية والسياسية ،ولا على سياسة «**التصدير من أجل الاستيراد**» التى ثبت ليس فقط خطأها وخطرها ولكن أيضا فشلها.

.. وحتى نصل إلى تحقيق هذا المستهدف ،فالأمر يتطلب:

* توافق -إن لم يكن اتفاق -كل القوى الوطنية والديمقراطية على هذا البرنامج أو على حده الأدنى والتحرك الجاد- من الجميع -حتى يصبح واقعا حقيقياً ملموسا فى المجتمع.

* ترابط الفلاحين فى اتحادهم وحركتهم التعاونية وكافة منظماتهم الديمقراطية.

وهذا ما نأمل أن نحيا ونرصد -ولو مجرد التحرك الجاد من أجله -فى سبتمبر ١٩٩٦.

أساتذة الجامعات فى موسم السعودة

د. أحمد محمد صالح

فى بداية شهر سبتمبر من كل عام اذا ذهبت إلى مطار القاهرة الدولى سوف تكتشف أن طيران الخليج وخاصة الطيران السعودى يحمل مصر كلها إلى الخليج،وقتها سوف تتذكر فورا ما درسناه فى كتب التاريخ من **أن سليم الأول فرغ مصر من العمالة الماهرة وسفرهم إلى الأستانة لصالح الدولة العثمانية فى ذلك الوقت،والأن الحكومة المصرية نفسها هى التى تشحن وتفرغ مصر من مهاراتها وخبراتها بعد أن تخلت عن دورها التنموى وجعلت كل مصرى يحل مشاكله بطريقة فردية** .ولا نستغرب حين شبجمال حمدان هجرة مصر للخليج بالدودة الشاقبة التى تنخر فى قلب المجتمع تجوفه وتخربه من الداخل كأعجاز نخل خاوية .

وبعد أن انخفضت القيمة الحدية للعامل المصرى هناك إلى ما دون مستوى الأجور السائدة حتى صار صاحب أقل اجر.

سادت حركة الهجرة المصرية للخليج انتخاب مهنى فأصبحنا نشحن أكوام من المهندسين والأطباء والقضاة وأساتذة الجامعات والمدرسين والخبراء فى جميع المجالات إلى بلاد النفط.وعند عودتهم إلى مصر يحملوا معهم تلك الأفكار المسطحة والسلوكيات المصابة بالانفصام بين الكلام والعمل ،ويشكلون عن قصد أو غير قصد منبعا جديدا للتطرف الدينى فى مصر، خاصة المدرسين وأساتذة الجامعات الذين تأثروا بالمناخ السائد هناك،سوف ينقلون أفكارهم المريضة إلى طلابهم وإذا كانت الحكومة تنظم هجرة المدرسين فى شكل اعارات دورية ،فإن اساتذة الجامعات المصرية يسعون لها بطرق شخصية كحق مشروع لتحسين مستوياتهم المعيشية ، فمع بداية شهر مايو من كل عام يرسل الراغبون فى الإعارة من أساتذة الجامعات المصرية سيرتهم الذاتية (C.V) إلى جامعات الخليج وخاصة جامعات السعودية ، سواء اعلنت تلك الجامعات عن حاجتها لأعضاء هيئة تدريس أو لم تعلن ،وتستقبل كل كلية فى الخليج فى شهور الصيف من كل عام آلاف الطلبات من أساتذة الجامعات المصرية يعلنون فيها مؤهلاتهم وخبراتهم وبحوثهم ومؤلفاتهم ،**ويعلنون أيضا موت الحلم المصرى وموت قضايا التنمية فى مصر**، ويتابع الأساتذة فى مصر أخبار زملائهم فى الخليج الذين أنهوا عقودهم أو الذين تم الاستغناء عنهم ، واذا دخلت بعض الكليات فى مصر تجد جداول الاعارة وراء مكاتب بعض الأساتذة فكل واحد يعرف دوره ويعرف مواعيد انهاء عقود زملائه.

وكانت لى تجربة إعارة فى السعودية لم أسع إليها ، شاهدت آلاف الطلبات التى تصل من مصر من أساتذة عظماء وزملاء كرام يطلبون العمل بدون دعوة ، بل أن بعضهم يرسل عروضاً بمرتبات أقل ودرجات وظيفية وأكاديمية أقل من مكانته ، والبعض يطلب العمل مكان زميله الذى لم ينه فترته بعد ،والآخر يرسل يشكك فى القدرات العلمية لزملاء له لكى يحل محلهم ،لذلك نعطى الفرصة للأخرين للتنديد بعوراتنا بعد ان كشفنا نحن هذه العورات بدون داع (هيكل روزاليوسف ٧-٧- ١٩٩٥) ، وآخرون يرسلون عروضهم بلغة التوسل والرجاء بوجه مكشوف مستغلين ادعاءهم فى الرغبة بالعمل بالقرب من الأماكن المقدسة ،وحضرت بنفسى فى إحدى لجان الفرز لتلك الطلبات ورأيت طلبات الأساتذة المصريين وبحوثهم وشهاداتهم ومؤلفاتهم يتم تعبئتها فى أجولة وترمى فى المخازن الى أن يتم التخلص منها ،وبعض الكليات الخليجية تستغل تلك الطلبات وتكون مكتبات علمية من بحوث الأساتذة ومؤلفاتهم دون ان يدروا ذلك.

ومن يذهب هذه الأيام إلى حى المهندسين حيث الملحقيات الثقافية لدول الخليج يجد مصر كلها هناك وتفاجأ ان المزدحمين حول أبواب تلك الملحقيات هم **أساتذة جامعات مصر عقول مصر تتكالب على أبواب الجنة الخليجية بدون دعوة وتعلن رفضها للحلم المصرى، ويقفون ساعات حتى تتاح فرصة للدخول إلى أحدى لجان التعاقد يعرضون أنفسهم مثل عمال التراحيل.** وقتها تتحسر وتحزن على ما تكلفته مصر من أموال فى اعداد تلك العقول فى جامعات أوروبا وأمريكا ومصر ويأتى الخليج يأخذ (وش القفص) كما يقولون ،وأقصى ما يستطيع ان يرجع به أستاذ الجامعة من الاعارة بضعة الاف من الدولارات لا تأتى بثمن شقة لوكس فى القاهرة أو الأسكندرية والأساتذة المصريون فى هجرتهم للعمل فى الجامعات الخليجية وخاصة السعودية منها يسافرون وهم طاقات إنتاجية وعلمية مبدعة ولكنها معطلة لأسباب كثيرة ،ويرجعون منها طاقات استهلاكية ،مقهورة مشوهة تمارس متاعبها النفسية فى كلياتها

بمصر.

وطوال فترة هجرة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات السعودية بالذات يتم تجميدهم علميا فلا يستطيع الاشتراك فى أى مؤتمرات دولية إلا بأذن ملكى خاص وان يكون ذلك باسم المملكة ،ولا يستطيع ممارسة الابداع البحثى بحرية فهو مقيد بالإطار السياسى والاجتماعى السائد خاصة فى العلوم الاجتماعية ، فماذا تتوقع من بلد يعيش فى أكذوبة كبرى تبثها وسائل الإعلام وهى التضخيم والمبالغة لما يحدث فى بلادهم من خدمات ،واذا تتبعت أى انجاز يعلنون عنه ويهللون له تجد وراءه عقول وايدى العمالة غير السعودية خاصة المصرية منها ،فكل حجر فى السعودية تحته مصرى يعمل فى صمت متحملا كافة الصعاب ، أو تجدهم يستوردون منظومة التكنولوجيا فى أي مجال ويعطونها المكياج السعودى ويخدعون انفسهم بأنهم صانعوها ،فعندما تركب الخطوط السعودية تجد طاقم الطائرة بالكامل من الطيار إلى المضيفات أجانب كل ما هناك أن المضيفة وضعت إيشارب على رأسها لكى تصبح سعودية المكياج ،والجامعات هناك مجرد ديكور لزوم التزين بها أمام العالم المتحضر ،والجميع يعرف أن وراء كل أستاذ جامعى سعودى أستاذ مصرى يقوم بالتدريس ويجرى البحوث يؤلف الكتب باسم الأستاذ السعودى ،الذى لا يجد غضاضة فى ذلك بل ويعتبرها من واجبات المصرى طالما يدفع له راتبه.

والإعارة فى الجامعات السعودية لها قواعد يلعبها ويمارسها أعضاء هيئة التدريس المتعاقدون لكى يحافظوا على عقود عملهم ،منها المجاملة لدرجة النفاق على حساب كرامتك وبلدك ،المبالغة فى مدح كل ما هو سعودى. وذم كل ما هو مصرى . أن تقبل أى مهمة حتى لو كانت فى غير تخصصك العلمى والوظيفى ،ان تعامل كل سعودى فى الكلية حتى لو كان الطالب نفسه على أنه كفيلك حفظه الله ،ان تتشبه بهم فى الملبس والمظهر وان تدعو إلى أسلمة العلوم بطريقتهم ،وأن لا تنسى أنك تعمل لدى الطالب وانه ينظر لك كأجير مثل خادمة الهندى ،ان تكون امتحاناتك سهلة ويفضل أن تكون محلولة ، وتكون موجوداً قبل الطالب فى لجنة الامتحان مستعداً لمساعدته فى أى سؤال ، لا داعى لاستخدام الانجليزية فى محاضراتك فهى لغة الكفار، واذا دعت الضرورة لذلك فيمكن كتابة الانجليزية بالعربى حتى تحل البركة، وفى بحوثك لا تذكر مشاكل وعيوب المجتمع السعودى ، ولكنه يفضل ذكر عيوب ومشاكل وبلاوى المجتمع المصرى ، بل يجب ان تذكر الجنة السعودية التى تعيش فيها ،ان تواظب على صلاة الجماعة حتى يراك الجميع ويستحسن أن تكون فى مسجد الكلية ومسجد الحى حتى يرضى عنك الجميع ويمكنك فعل ما شئت فى الخفاء ويفضل فى بداية كل محاضرة ان تقول التعوذ والبسملة ،وان تعلن ان التعامل مع البنوك والصور الرسم والفن.. الخ تلك القائمة حرام حرام ، وان تعلن بأعلى صوتك أن عرب السعودية هم أصل العالم وأصحاب العلوم ،وهم الذين ساعدوا العالم على التقدم وان الله سخر أوروبا وأمريكا لصنع التكنولوجيا للعرب الذين عليهم أن يتفرغوا للصلاة وتربية الذقون وتقصير الثوب ، ويمكن أن تذكر اصولك السعودية وانسابك وجذورك التى ترجع لقبائل قريش التى تبحث عنها الآن وتتنصل كلما أمكن من مصريتك ،ان تتنازل أمام السعودى عن القابك العلمية ،ويجب أن تكون عيناً على زملائك المصريين ،وان تربط بين الإسلام وتخصصك مهما كان بعيدا ،واذا امكنك أن تستقبل العميد السعودى فى القاهرة أو الإسكندرية أثناء الصيف يكون أفضل ملخص ذلك كله أن أساتذة الجامعات المصرية يتعاملون مع الإعارة وفقا للتركيبة الشخصية لكل واحد التى جاء بها من مصر وكانت مختفية وراء أقنعة الألقاب العلمية وتظهر فى الأعارة بصورتها الحقيقية فمعظمهم يحدث لهم انكسار فى الشخصية العلمية والانسانية حيث تغلظ المشاعر ويخشن الوجدان ويتجمد الابداع ،وتسجن الانفعال فى دائرة الحواس.

وكنت أتوقع منذ فترة ونحن بصدد إصلاح التعليم الجامعى ،ان يتخذ المجلس الأعلى للجامعات المصرية قراراً متماثلاً لقرار المجلس الاعلى للقضاء منذ حوالى عام بعدم اعارة **رجال مصر من القضاة عن طريق لجان المقابلة التى ترسلها الدول العربية ،وعلى الدولة التى تحتاج رجال القضاء المصرى ان ترسل احتياجاتها إلى المجلس الأعلى للقضاء ،هذا القرار حفظ كرامة وماء وجه قضاة مصر من عنجهية وسلطة المال ، واقترح بالمثل على المجلس الأعلى للجامعات المصرية قراراً مشابهاً** بأن على الدولة المحتاجة إلى أعضاء هيئة تدريس من الجامعات المصرية ان ترسل احتياجاتها للمجلس الأعلى للجامعات المصرية وتنظم الإعارة من خلاله ، حفاظا على كرامة اساتذة الجامعات المصرية وعدم إراقة ماء الوجه تحت اغراءات المال، وأعتقد أنه حان الوقت الذى يجب أن يسعى فيه الجميع للحفاظ على مصلحة وكرامة الوطن .

صحبة سفر
مع
السلطة

منذ أكثر من ١٥ سنة تضطرنى ظروف عملى فى جامعة أسيوط وإقامتى فى الأسكندرية إلى السفر من شمال لجنوب مصر وبالعكس بطريقة منتظمة ودورية ، وتكون صحبة السفر دائما مع مصر بكل تناقضاتها ومشاكلها وإنجازاتها وفسادها. ومن مقعدى المجاور للنافذة ترى مصر الحقيقية بعيدا عن القرى السياحية والأبراج والقصور والفنادق الفاخرة ، فعلى طول شريط السكة الحديد من الشمال إلى الجنوب تتراقص أمامك الحقول الخضراء والبيوت الطينية وعند مداخل المدن تستقبلك العشوائيات التى زحفت فعلا على كل شئ ،وتظهر لك مظاهر الوهن والضعف والفقر والشيخوخة واضحة للعين وفى الليل تموت مصر كلها فى الظلام خاصة بالجنوب ،ويمكنك أن تستشعر بسهولة الفرق فى خدمة السكك الحديدة بين بحرى وقبلى فرق فى النظافة والاهتمام والأمان لصالح بحرى ،وكأن للإرهاب فوائد. أصبح هذه الأيام الاهتمام بخدمة وتنمية قبلى تلفت النظر ،وهو رد فعل

ايجابى على احتجاج الصعيد على الأهمال والفساد بالعنف الدينى.

وفى السفر تقابل الكثير كصحبة وهم عادة من أساتذة الجامعات ورجال القضاء والنيابة والمحاماه والزراعة والرى والشرطة والجيش ،ويصبح دائما موضوع حديث السفر هو مصر ،وأكتشف ويكتشفو معى أن حكايات الفساد هى محور الحديث بين رفقاء السفر ، فلا يجتمع أثنان فى مصر الا و تحدثوا عن حكاية فساد فى مؤسسة ما وعن الصمت المريب من قبل المؤسسات المنوطة بالوظائف السيادية.

ومنذ أسبوع فى سفرى بالديزل المسمى الفراشة إلى الصعيد جاء مقعدى فى عربة مليئة بضباط الشرطة فى ملابسهم المدنية ومسدساتهم الظاهرة من ملابسهم ،والجميع ينادى الجميع بلقب الباشا والغريب أنهم حينما يتحدثون عن رتبة أعلى منهم يكون اللقب المصاحب للاسم هو لقب البيه، فالجميع باشوات وقيادتهم بهوات رغم أن الباشا أعلى مرتبه من البيه ، وأتبين أنهم مثل بقية أهل مصر يتصفون بخفة الدم والظل ويسخرون فيها من أحوالهم وما يحدث لهم على يد الإرهاب ، وأنهم مثلنا ساخطين محتجين على أحوال البلاد ،التى تظهر واضحة على ملابسهم المدنية المتواضعة رغم تدخينهم للسجائر الأجنبية تحت شعار ممنوع التدخين المرفوع على عربة الديزل، فكأن حراس القانون هم أول من يخترقونه ، ولم يبالوا بدعوتى لاحترام الشعار ، فلم أجد مفراً من السكوت. فأغلبية الركاب منهم وهم يدخنون ويخالفون القانون ويمثلون سلطة القانون فى نفس الوقت فمن الذى يستطيع أن يجعل الأمور تستقيم وينفذ القانون، فآثرت السلامة بالسكوت والإنصات لأحاديث السفر محتملا أخطار التدخين ، واستنتجت من مضمون أحاديثهم أنهم غير راضين عن عمليات النقل والتبديل الجماعى التى تحدث للضباط فى المنيا ، ولا يعجبهم سير محاكمات الإرهابيين فى محاكم أمن الدولة لما يحدث لها من تأجيل وراء تأجيل ، ويشكون فى أن رجال القضاء يزحلقون قضايا الارهاب من دوائرهم بتأجيلها حتى لا يتم وضع اسمائهم فى قوائم الدم للجماعات الارهابية وأكتشفت أنهم مؤمنون تماما بمقولة **كمال الشناوى** وزير الداخلية الشهير فى فيلم«الارهاب والكباب» بأن وزارة الداخلية تتحمل دائما أخطاء الوزارات الآخرى ، ولم يكتشفوا تقريبا أننى المدنى الوحيد بينهم لأنهم تجمعوا من محطات صعود مختلفة فأخذوا راحتهم فى الكلام بعيدا عن القيود العسكرية وعرفت منهم أن الناس يظلمونهم لأنهم عصا السلطة والشماعة التى تعلق الحكومة عليها مشاكلها ورغم ذلك يشعرون بالغبن فى تقدير الحكومة لهم بالمقارنة بمؤسسة سيادية آخرى ، وقال أحدهم وهو يستعد للنزول فى أسيوط أن ضباط الشرطة أصبحوا كثيرين والعدد فى الليمون وأن الموضوع كله (بهوء) ، وفى أسيوط كان فى استقبالهم سيارات مدنية وحراسة شديدة من افراد يرتدون الجلابيب مسلحين بالرشاشات وتم نقلهم بسرعة عن ميدان المحطة وتلفت حولى وحيدا متوجها إلى الجامعة وحمدت الله كثيرا علي ان مسافة الرحلة لم أشعر بها لتلك الصحبة الممتعة مع السلطة أقصد الشرطة.

وفى إحدى رحلات العودة إلى الاسكندرية فشلت فى حجز مقعد وقررت صعود الديزل بتذكرة الوقوف وهى خاصة لأساتذة الجامعات ، وفوجئت بوصول الديزل فى ميعاده وشكله الخارجى يلمع من النظافة ،وعربات الدرجة الأولى التى فشلت فى حجز مقعد فيها خالية تماما ، والمقاعد أنيقة ونظيفة والستائر والمفارش مغسولة ومكوية ، وأنا كراكب محترف في سكك حديد مصر لم أتعود على ذلك حتى بعد أن ارتفعت اثمان التذاكر أضعاف وأضعاف ، والعجيب ان التكييف كان مضبوطا وكل شئ منضبط وتمام ، وكنا اثنين فقط فى العربة ، وكان زميلى محترف سفر مثلى ولفت نظره كل ملاحظاتى السابقة ولكنه كان أكثر منى واقعية بحكم عمله القيادى ورتبته الكبيرة فى أحدى المؤسسات السيادية ، فتوقع أن يكون هناك شخصية كبيرة فى القطار ، وامتد بنا الحديث إلى أحوال البلاد ، وكان هناك سؤال يؤرقنى دائما سألته لزميل السفر لماذا نشعر هذه الأيام بعدم الاهتمام من قبل رجال تلك المؤسسة السيادية التى يعمل فيها بملابسهم الرسمية ومظهرهم ففقدت تلك الملابس الرسمية رمزيتها الوطنية وهيبتها وأناقتها وأصبحوا يتجنبون ارتداءها فى سفرهم بدليل أنه شخصيا غير مرتديها ؟ وصمت الرجل واحترمت صمته ، وبعد فترة نبهنى صاحبى إلى أن الديزل أسرع وملابس العمال نظيفة وأنيقة ،ورئيس القطار مرتديا حلة رسمية جديدة ، وهناك جرسون نوبى يرتدى رابطة عنق حمراء ، وسألنا وعرفنا أن وزير المواصلات سوف يصعد القطار من المنيا التى وصلها الديزل مبكرا عن ميعاده وصعد الوزير وصحبه إلى العربة الأمامية ، وظهرت أدوات بوفيه جديدة من الفضة مختلفة تماما عما تعودنا عليه نحن محترف فى السفر فى سكك حديد مصر وسخن الحوار مع زميلى طوال المسافة إلى القاهرة حول ماذا اذا كان الوزير متصوراً أن ركاب سكك حديد مصر يلقون نفس الخدمة التى يتلقاها الآن رغم أنه أى الوزير وصحبه لم يدفعوا ثمن التذاكر وحجزوا لهم عربات الدرجة الأولى بالكامل؟! وسألت زميل السفر عن المبلغ الذى خسرته سكك حديد مصر بسبب رحلة الوزير ! ضحك ساخراً منى وقال : سيتم تعويضه منك ومنى يا دكتور !! ووصلنا القاهرة قبل ميعادنا وكانت مقدمة الديزل وباب عربة الوزير فقط على الرصيف وبقية العربات خارج الرصيف لدواعى الأمن ،وتذكروا أننا خارج الرصيف بعد نصف ساعة من الانتظار ، ولكن متى نتذكر جميعا أن مصر كلها خارج الرصيف منذ عشرات السنين؟.

وفى رحلة أخرى منذ عدة سنوات أستشعرت فى محطة بنى سويف بحركة أمن حول مقعدى ووجدت حولى ناس مثل مخبرى المسرح الكوميدى مشطوا العربة ، وتوجه نحوى عقيد شرطة حاملا شماعة عليها بدلة وسئلنى بخشونة عن المقعد الخالى المجاور لى ووضع الشماعة فى حاملها وقال بصوت مسموع : سعادة الباشا جاى ،وتقدم الباشا فى حشد من الموظفين والمخبرين الى المقعد المجاور لى وكان الجميع حولى وقوفا ناظرين لى شزرا لعدم وقوفى ، وجلس الباشا جوارى بعد أن تفحصنى بطرف عينه ، واستنتجت من الهمهمات حولى أن الباشا محافظ كبير ذاهب إلى سوهاج للاجتماع مع بقية الباشوات محافظى الجنوب فى اجتماع عمل مهم ، واستعديت لتجاذب الحديث مع الباشا المسئول ، ولكن ظنى خاب بسرعة ، فقد جاء من يطلب منى الانتقال الى مقعد آخر لأن الباشا يريد الحديث مع شخص معين يهون عليه السفر ، فوافقت بسرعة على البدل تنفيذا لمقولة الدكتور **زكى نجيب محمود** الله يرحمه *أن البعد عن السلطة تأديب لها* ، وفى مقعدى الجديد جاءت جلستى مع مجموعة من المستشارين فى القضاء، وعرفت منهم أن الباشا كان زميلهم ولا يعرفون كيف أصبح محافظا فجأة ، ولكنى لا أستغرب لأن الباشا أصبح بعدها محافظا لأكبر مدينة ساحلية منذ سنوات طويلة وجعلها عجوزا للبحر المتوسط ، ويظهر هذه الأيام فى تليفزيونها المحلى متحدثا عن انجازاته بمناسبة عيدها القومى فى حين *ان رائحة الزبالة تملأ شوارعها* ، وبدلا من تغييره منذ سنين طويلة يعينون له نائباً لكى يساعده.

يوميات

المنطق المغلوط.. ومدعو العلم

د. سمير حنا صادق

طلب رئيس تحرير المجلة ممن بالفرقة الانصراف مع «سحب» الباب خلفهم . وقفت أمامه مرتبكا . نظر إلى من فوق نظارته السميكة ،على وجهة مزيج من الألم والتعجب . قال لى :« لم أفهم كلمة واحدة مما كتبت » . دار بعد ذلك حوار عبثى يذكر «بيكيت وايونسكو» . انهارت وتحطمت أول محاولة لى للارتقاء إلى مستوى «كتاب اليوميات».

هل أطمع من السيد الأستاذ رئيس تحرير «اليسار» أن يفك عقدتى وأن يسمح لى بأن أمارس ،ولو لمرة واحدة فى حياتى ،كتابة يوميات؟.

**

السبت : بوميرانج

يستعمل سكان استراليا الاصليين من الابوريجينى Aborigines آلة للصيد تدعى البوميرانج Boomerang . وتتميز هذه الآلة بأنها اذا لم تصب هدفها تعود إلى من قذفها ، بل وقد تصيبه بضرر . وقد استخرج الناطقون بالانجليزية الفعل To boomerang من أسم الآلة لكى يصفوا انعكاس فعل ما على صاحبه.

يذكرنى بهذا الفعل(To boomerang) ما يفعله الإعلام الرسمى المصرى بمهرجاناته واحتفالاته الأخيرة المبالغ فيها.

**

الأحد : الحكم

لست من رجال القانون لكى أفتى فى حكم المحكمة لفصل الدكتور نصر عن زوجته الدكتورة ابتهال يونس ، وبكل تواضع ، وبكل احترام ، ومع الأخذ بالاعتبار اللازم للقانون رقم ٩٣ ، ومع رهبتى الشديدة من قضايا الحسبة ومع ملاحظة أن بعض الناس يعتبروننى ذميا ،وهى درجة أكبر من العهد وأقل من المواطنة ،ولذا فإنه لى بعض الحقوق و لكن.. مع كل هذه الاعتبارات ، لا استطيع أن أخفى ارتباكى ازاء بعض النقاط التى لا أفهمها فى هذه القضية.

فمثلا: كيف ينفذ هذا الحكم ؟ إلى من ستذهب د. ابتهال ؟ هل تنصب لها خيمة ؟ هل تذهب إلى شيخ القبيلة؟ هل تضعها المحكمة فى كنفها فتصرف عليها وتقيم أودها؟ أم يصرف عليها من بيت المال؟ هل يضعها أمير جماعة المنطقة تحت رعايته؟.



د. نصر حامد أبو زيد

ومثلا :لو طبقنا نفس ما طبقته المحكمة من منطق هل يبقى للمحكمة اساس شرعى ؟ هل يمكن لقاض يتقاضى مرتبه من دولة مدنية أن تكون له شرعية بهذا المنطق ؟ هل سيمكن إقامة قضايا حسبه على كل قضاة مصر؟.

ومثلا : ألن يصبح هذا الحكم ، مرجعا لآلاف الأحكام على القادة والسياسيين والكتاب والمثقفين والأدباء.

ومثلا: الا يمكن إساءة استعمال هذا الحكم من بعض السيدات للتخلص من أزواجهن باتهامهم بالكفر بطريقة أو بأخرى؟.

لعل هذا الحكم يذكر قادتنا بتخلفهم فى محاربة الفكر المتخلف ولعله ينبههم إلى أن ما نراه من إرهاب يمثل قمة جبل الثلج المختفى تحت الماء والذى يضم ملايين (نعم ملايين) من البسطاء المخدوعين العاملين فى قطاعات الدولة المختلفة مما قصرت وزارات التعليم والأعلام (الإرشاد القومى سابقا) فى إعدادهم للقرن الواحد والعشرين.

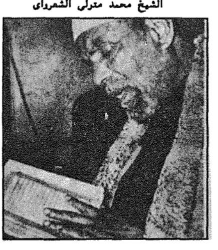
**

الاثنين: منطق

يوم الاثنين عيد لى ، ففيه أقرأ المجلات الأسبوعية المفضلة لدى .

فى مقال للاستاذ سعد الدين وهبه فى«العربى» يقول انه شاهد فى شريط تلفزيونى حواراً اشترك فيه الداعية الكبير الشيخ متولى الشعراوى، وأن فضيلة الشيخ قد طلب من فتاة مصرية أن تسأل المذيعة الفرنسية عن الأسم الذى كان يطلق على التلفزيون قبل اختراعه ، فقالت الفتاة:

الشيخ محمد متولى الشعراوى



إنه لم يكن له اسم ، فرد الشيخ بما معناه أن غير الموجود لا اسم له ، وبالتالى فإن من له اسم فهو موجود والله سبحانه وتعالى له اسم فهو موجود.. وكبر الحاضرون.

والله سبحانه وتعالى أعظم من أن يثبت وجوده بمنطق مغلوط ، فهو غنى عن ذلك، وما قاله فضيلة الشيخ يدرس للطلبة الصغار كمثال للمنطق المغلوط - وليس هذا مكان لدرس فى المنطق ، ولكن يكفى أن نقول أنه بمثل هذا المنطق يمكن اثبات وجود **اوزوريس وحورس وحاتور والثعبان الأقرع والعنقاء.**

والخطأ فى المنطق من شخص عادى خطأ صغير يدل على البساطة ، ولكن الخطأ من شخصية اعطاها الاعلام المصرى هذا القدر من النجومية هو خطر على عقل الأمة . فالشيخ قدوة ،وما يستعمله من منطق يقتدى به الناس، وانتشار استعمال المنطق المغلوط خطأ خطير يحطم وحدة الأمة.

وليست هذه أول مرة يجانب التوفيق فيها فضيلة الشيخ فى تصرفه كقدوة.

فقد نشر فضيلته قصيدة طويلة يضع فيها عبد الناصر عند وفاته فى مرتبة قريبة من الأنبياء . ثم قال بعد ذلك بسنوات أنه سجد لله شكراً فى عام ١٩٦٧ لهزيمة مصر لأنها ستتخلص من الطاغية.

وقد افتخر مراراً بأنه منذ سنين طويلة لم يقرأ كتابا سوى القرآن الكريم.

وأنا أعلم أن هذه الهفوات لن تؤثر فى نجومية الشيخ الشعراوى الكاسحة ومغناطيسيته الجذابة التى تؤثر فى الملايين من البسطاء ، ولهذا ، ونحن لا نملك رد القضاء وانما نسأل الله اللطف فيه ، نرجو من فضيلة الشيخ بعض الرحمة بعقول هؤلاء الناس.

**

الثلاثاء: ابتلاء

لعل من أخطر ما ابتليت به شعوب العالم الثالث الفقير هو ظهور طائفة من مدعى العلم الكسالى Pseudo scientists الذين يلجأون إلى الدجل وابتزاز مشاعر الجماهير الدينية للهروب من القيود الصارمة للمنهج العلمى السليم ،وقد انتشر هذا النوع فى فترات الردة فى العديد من بلدان العالم .ومن أمثلة ذلك ما حدث فى **باكستان** أيام حكم **ضياء الحق الذى استغل تعاليم المودودى** فى توطيد أواصر حكمه الغاشم . فقد انتشر فى ذلك الوقت الدجل والنصب بالافتراء على الأديان العظيمة ، فظهرت فى أقسام الفيزياء فى الجامعات وحدات لتوليد الطاقةمن الجن ،ولاستخراج تكوين الذرة من كتب التراث ، وصدرت تعليمات من القيادات باخضاع تدريس العلوم الطبيعية (كالأحياء والكيمياء.. الخ) لتعليمات أسوأ القيادات الدينية ، مما ادى إلى نكسة كبيرة فى عقول ابنائها لا تزال الباكستان تعانى منها حتى الآن.

وقد أصيبت الأوساط العلمية مؤخراً عندنا فى مصر بهذا الوباء وظهر هذا فى اتجاهات لا مجال لتفصيلها الآن .وانطلق مدعوا العلم ممن يتمتعون بأطماع أكبر من قدراتهم ،فى محاولات مستمرة لفتح ثغرات فى أسوار المنطق العلمى الصارم ينفذون منها إلى مطامعهم باستخراج ما يزعمونه «علما» من كتب التراث والمراجع القديمة.

ولعل أكثر هذه الأمراض استشراء الآن هو ما يحدث فى مجالات البحث العلمى الطبى ، وآخرها هو قضية علاج فيروس سى بالأعشاب.

ومتطلبات البحث العلمى الطبى الإكلينيكى منذ الخمسينات صارمة ومعروفة ويدرسها أى طالب بحث يحترم علمه:

وأولها متطلبات أخلاقية تفرضها اتفاقيات دولية اهمها اتفاقية هلسينكى التى تتطلب: - **عدم اجراء أى بحث على بشر إلا على بالغ عاقل يعرف معرفة تفصيلية ما هو مقبل عليه،**

- **عدم استبدال علاج غير معروف بعلاج معروف لتجربة إلا فى أحوال معينة.**

- **عدم إجراء أى بحث على بشر إلا بعد إقراراه من لجنة محايدة تقر بجداوة وجدارته.**

-**عدم تجربة أى دواء الا بعد دراسة وافية وكاملة عن سميته وفاعليته كيمائيا وباستعمال حيوانات التجارب .. الخ.**

وثانيها: متطلبات علمية يفرضها المنهج العلمى . فنموذج Paradgm البحث العلمى الطبى الأكلنيكى يتطلب شروطا خاصة مبنية على ظروف تحكمه . وببساطة لا تخل بالحقيقة فإنه اذا تعاطى مريض دواء ما وشفى من مرضه بعد ٧ أيام فإن هناك عدة تفسيرات منطقية لهذا الشفاء.:

-أن المريض كان سيشفى سواء تعاطى الدواء أو لم يتعاطاه.

-إن المريض كان سيشفى بعد ٣ أيام لو لم يتعاطى هذا الدواء.

-إن المريض شفى فعلا بتأثير الدواء ولكن المرض سيعاوده بعد ذلك.

- إن المريض شفى من المرض ولكنه سيصاب بمرض آخر خطير(السرطان مثلا) بعد ذلك بسنين.

-وآخر هذه التفسيرات طبعا هى أن الدواء فعلا يشفى المرض.

فإذا اتضح ذلك فإن الخطوة التالية- قبل انتشار استعماله -هى دراسة الجرعة والسمية والتفاعل مع الأدوية الأخرى ومحاولة عزل المادة الفعالة بل ومحاولة تخليقها كيمائيا وتخليق مواد أخرى مشابهة لها.

هكذا يكون البحث العلمى الطبى الكريم الشريف الذى يهدف إلى مساعدة المرضى.

أما ما يحدث فى أحد أكبر المراكز العلمية فى مصر ، فقلمى يعف عن وصفه.

**

الأربعاء: الفزع

بلغت التاسعة والستين ، وهذه أول مرة فى حياتى يكون سنى فيها التاسعة والستين (ها ها ها) .. شئ مفزع ، ضاع العمر يا ولدى .. هذا آخر عام لى فى الستينات . ولقد كبرت فى السن دون أن الحظ ذلك . كل ما الأحظه هو ازدياد صغر من حولى من نواب ومدرسين وأساتذة وعمداء ورؤساء جامعات.

ويصحب ازيادا السن ، علاوة على وهن الجسد وضعف الذاكرة ظواهر عديدة . منها ان يرفع المتحدثون اليك عقيرتهم مفترضين فيك شيئا من الصمم ، ومنها انهم يتحدثون إليك بكلمات بسيطة وببطء لافتراض وهن العقل، ومنها أن تنادى ممن لا يعرفك بالحاج ، ومنها أن تتوجه إليك زوجتك وأنت فى الحمام بسؤال أو بآخر كل فترة من الزمن للتأكد من انك لا زلت على قيد الحياة ، ولا أدرى لماذا تفترض أن الحياة تنتهى دائما فى الحمام.

ورغم ما منيت به ومنى به زملاء الفكر والمشغولون بقضايا الوطن والإنسانية ،من هزائم متتالية على أيدى **تاتشر وريجان والسادات ويلعسين والشيخ عمر** عبد الرحمن ، فإننى أحمد الله على نعمه ، فلقد علمتنى مصر وأتاحت لى ظروف السفر إلى أرجاء العالم والمعيشة فى الخارج لفترات طويلة وكان أهم حصيلة حياتى هو من ساهمت فى تربيته من أبناء المهنة وأبناء الجينات .

والحمد لله على ما أنعم به على.

الخميس والجمعه : عطلة آخر الأسبوع.



الشعب الأردنى يرفض أن تكون بلاده مركزاً للتآمر على العراق

الملك حسين يروى قصة لجوء صهر صدام للأردن

ناهض حتّر

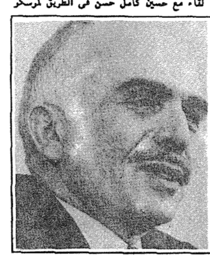
رسالة الأردن

فى عزّ آب / «أغسطس»، تلبدت سماء الأردن بالغيوم السود، وأمطرت غضباً وضياعاً وقلقاً وخوفاً من الغد الغامض الذى بات هاجس الأردنيين الرئيسى فى عهد الانقلابات «السياسية -الاجتماعية» الحادة المتسارعة المتحركة من أعلى من دون حسابات محلية أو عربية ومن دون سابق انذار.

طارق مصاروة ، صحفى النظام الأشهر فى الأردن ، وصاحب التنظيرات القومية للسياسات الرسمية مهما كان مضمونها ، يكتب عن حيرته إزاء ما يحدث فى البلاد ،ويعلن أنه لم يعد قادراً على النوم على وسادة قناعاته السابقة(الرأى ، ١٩٩٥/٨/١٧) أما الدكتور فهد الفانك ، المعلق الصحفى الشهير ، ومحامى الدفاع عن برنامج صندوق النقد الدولى و«عملية السلام» فما يزال يكتب منذ اعلان لجوء وزير التصنيع العسكرى العراقى ،حسين كامل حسن وشقيقه ومرافقيه إلى الأردن (٩٥/٨/١٢) وحتى اليوم(٩٥/٨/١٨) ،منددا باستقبال «اللاجئ العراقى» والسماح له بالهجوم على النظام العراقى من على شاشة التليفزيون الأردنى ،محذراً من التعاون مع البرنامج الأمريكى لاستخدام الأراضى الأردنية منطلقاً للمجابهة مع «النظام العراقى»، ومنبهاً إلى أن «للأردن مصالح كبيرة لا يجوز تعريضها للخطر . وأهمها الاستقرار والأمن الداخلى ،والحصول على النفط (العراقى والمحافظة على ديوننا على العراق البالغة(١١٠٠) مليون دولار لا يمكن تسديدها بغير النفط،والسوق العراقية التى قامت بعض الصناعات الأردنية اعتماداً عليها (الرأى ٩٥/٨/١٨). وكان فى مقال سابق ، سخر صراحة من التصريحات الأمريكية بالتعهد بحماية الأردن إزاء «التهديدات العراقية» موضحاً أن العراق لن يهاجم الأردن عسكريا بحيث تكون الحماية الأمريكية ، ذات معنى ،فى حين أن واشنطن عاجزة عن حماية أصدقائها بل ونفسها من«الارهاب » ، مثلما

الملك حسين

لقاء مع حسين كامل حسن فى الطريق لموسكو



هى غير قادرة على تعويض الأردن عن خسائره الاقتصادية الناجمة عن تخريب العلاقات الأردنية ،العراقية.

وبالفعل ،هل تستطيع الولايات المتحدة تعويض الأردن عن حجم العمليات الاقتصادية التى تربطه بالعراق؟ وفى الإجابة على هذا السؤال ينبغى النظر فى المعطيات التالية:

أولاً ،هناك إجماع بين المعلقين الاقتصاديين على أن ٢٥٪ من الصادرات الأردنية تذهب إلى السوق العراقى ،وما هو أهم أن العامل الرئيسى الذى تأخذه الاستثمارات الصناعية والخدمية الأردنية بعين الاعتبار فى قراراتها الاستثمارية والانتاجية هو الطلب العراقى القائم والممكن .

ثانياً: -ان قطاع النقل الأردنى يرتبط عضويا بالخدمات التى يقدمها للاقتصاد العراقى. وهناك شبكة من المؤسسات والناقلات وسيارات الشحن وما تتطلبه من خدمات صيانة وإدارة وتأمين الخ قائمة كلياً لخدمة السوق العراقى . ويقول د. دريد محاسنة مدير عام مؤسسة الموانئ إن ٧٩٪ من نشاطاتنا مع العراق (شيحان الأسبوعية ١٩٩٥/٨/١٧) .

ثالثاً : ان المديونية الأردنية على العراق -والبالغة ١١٠٠ مليون دولار -هى نتيجة فواتير مستوردات عراقية من المنتجات الأردنية ،ويسددها العراق .

رابعاً : بالنفط الذى يحصل عليه الأردن بأسعار خاصة ولا يدفع من قيمته البالغة حوالى نصف مليار دولار سنوياً ، أية مبالغ نقدية لا بالعملة الصعبة ولا بالعملة المحلية ، بل بمنتجات صناعية ،وخاصة

المنتجات الدوائية .

خامساً -تعتبر عمان عاصمة مالية للعراق ،وخاصة منذ آب/أغسطس ١٩٩٢ ،حيث يقوم الجهاز المصرفي الأردني بتمرير وترتيب وإدارة جزء كبير من المعاملات المالية العراقية سواء مع السوق الأردني أو مع الأسواق العالمية.ومن كل ذلك يظهر أن العراق هو الشريك الاقتصادي رقم(١) للأردن . وهو شريك ثابت وقادر والشراكة معه مؤسسة على أرض صلبة وقابلة للتوسع باستمرار.

ويمثل الأردن منفذاً طبيعياً للعراق ، ليس في وقت الحصار فحسب ، بل في الأوقات العادية ، وميناء العقبة يمثل المنفذ البحري الأقرب والأنسب للعراق ، بل أن نائب رئيس الوزراء العراقي ، طارق عزيز ، قال لي في حوار معه عام ١٩٩١ بأنه يعتبر ميناء العقبه عراقياً من حيث الحسابات الاقتصادية والأمنية معاً.

هل تستطيع واشنطن تعويض الأردن عن هذا الحجم الذي لا يمكن تقديره بدقة ، نظراً لضخامته وتعدده وتعدد اشكاله القانونية ،من التعامل الأقتصادي مع بغداد.

تجيب شيحان الأسبوعية الأردنية على هذا السؤال في خطاب موجه إلى رئيس الوزراء كالتالي:«تصفح قبل نومك الهانئ صفحتين من تاريخ الوعود الأمريكية لتتأكد أن ضحاياها الخاسرين دائما هم الذين صدقوها ، وهدموا دارهم القديمة لأن أمريكا وعدتهم بقصر جديد .. فناموا في العراء (شيحان ١٩٩٥/٨/١٧).

ولكن ، فلنبدأ القصة من أولها.



عبد الكريم الكباريتي.. وزير الخارجية

ليلة الاثنين / الثلاثاء ٩٥/٨/١٨ وصل إلى الأردن موكب رسمي عراقي على رأسه وزير التصنيع العسكري العراقي وزوج أبنة الرئيس **صدام حسين**، وأخوه وعدد من المرافقين والحراس ،**في طريقه إلى بلغاريا ،حيث كان هناك ترتيب لعقد مباحثات عراقية -بلغارية.**وبعد يومين ، تم الإعلان رسمياً عن لجوء **حسين كامل حسن** وصحبه إلى الأردن . وكانت التصريحات الرسمية الأوليةتشير إلى أن الوزير العراقي طلب من الملك حسين اللجوء إلى الأردن،وأن الملك قبل الطلب . وبرغم المخاوف التي أثارها هذا الإعلان في الشارع الأردني ،والاستياء من الاستقبال الرسمي لمنشقين عراقيين ، فقد بدا الأمر عادياً ،وفي اطار اعراف اللجوء السياسي وقوانينه ، سيما و أن تصريحات رسمية عراقية أكدت أن استقبال الأردن لحسين كامل حسن وجماعته لن يؤثر على العلاقات الأردنية . العراقية نافياً أن تكون هناك أية تهديدات عراقية للأردن ،رداً على إعلان الرئيس الأمريكي بالتعهد بحماية الأردن إزاء العراق ، على خلفية قبول الأول لجوء المنشقين العراقيين.

إلا أن «القنبلة» الأمريكية -على حد تعبير جريدة **المجد الأسبوعية** -انفجرت بين ايدي الأردنيين ، يوم الأحد ١٢/ ١٩٩٥/٨ ، حين بث التلفزيون الأردني على الهواء مباشرة ،وأعاد مرتين بث الوقائع الكاملة للمؤتمر الصحفي الذي عقده **حسين كامل حسن** في الديوان الملكي ، وأعلن فيه نيته إسقاط نظام الرئيس **صدام حسين «بالوسائل السياسية والعسكرية والاستخباراتية»** معاً ،وذلك انطلاقاً من الأراضي الأردنية وبالمساعدة التي لا غنى عنها للملك حسين الذي توجه حسين كامل له بالشكر والتقدير على الاستضافة والدعم.

وجه **حسين كامل حسن** ، في مؤتمره الصحفي ،الدعوة إلى القوات المسلحة العراقية لإطاحة النظام العراقي ،وتحدث عن اتصالات مع المعارضة العراقية ،واتصالات عربية ودولية في الاطار نفسه. ولكنه **لم يستطع أن يبرر معارضته المفاجئة لنظام كان هو فيه جزءاً من مطبخ القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري أو يتحمل ، ثانياً ،المسئولية الكاملة عن سياساته في مختلف المجالات.**

إعلانات الحرب في المؤتمر الصحفي للمنشق العراقي التي أصر التلفزيون الأردني على بثها كاملة ثلاث مرات في ليلة واحدة ، والانذارات الأمريكية للعراق، وزيارة قائد القوات المركزية الأمريكية ورئيس المخابرات السعودية ووزير الدفاع البريطاني وفريق كبير يضم مسئولين مرموقين في ال CIA للأدرن ، وبدء مناورات أمريكية أردنية مشتركة ، وسط تحركات بحرية أمريكية مكثفة في البحر الأحمر والخليج ، وإعلان وزير الخارجية الأردني **عبد الكريم الكباريتي** ان شيئا ما سيحدث وعلينا أن ننتظر . كل ذلك -وغيره من تقارير الوكالات والاذاعات

حسين كامل .. المؤتمر الصحفي في عمان



الأجنبيـة والشـائعـات خلق جـواً متـوتراً ومحـمـومـاً فى البـلاد ، تجلى فى **تعطل الأعمال المصرفية والتجارية وهبوط أسعار الأسهم** ، وحالة من الوجوم والغضب فى الأوساط السياسية والشعبية .

فى اليـوم التـالى ،ويبـدو أن الضـغـوط الداخلية (من الفعاليات الاقتصادية والنيابية والسياسية حتى من بين أوساط كبار الموظفين والضبـاط) كـانت قـوية إلى درجـة اضطرت رئيس الوزراء ،الشريف زيد بن شـاكـر ، إلى الاجتـمـاع ، على عـجل ، بالنواب الذين استقبلوه باحتجاج جماعى على التطورات الأخيرة ،وأدلى رئيس الوزراء ببيان مضطرب وإيضاحات مرتبكة ،وانتهى الاجتماع باصدار بيان حكومى -برلمانى مشترك نص على ما يلى :

(١) الاستمرار فى جهود رفع الحصار عن العراق كعنوان رئيسى للسياسة الأردنية.

(٢) بقـاء الحدود مفتـوحة كـالمعتـاد، وانسيـاب البـضـائع بالاتجـاهين ،وقف قـرارت الأمم المتحدة .

(٣) عـدم السـمـاح بأية انشطة تناقض مبدأ عدم التدخل فى شئون الغير.

وقد اسـتـقـبـل البـيـان بارتيـاح الأوسـاط الاقتصادية خاصة، واعتبرته الأوساط الموالية مدعاة للاطمئنان ، ولكن ،سرعان ما تبين أن وصف وكـالات الأنبـاء الأجنبـيـة للبـيـان الحكومى- البـرلمـانى بأنه« **للاسـتـهـلاك الداخلى** » ، صـحـيـح ، فـقـد تصـاعـدت التحركات العسكرية الأمريكية فى المنطقة ، واستمر المسئولون الأمريكيون يتحدثون بلغة الحرب . ففى صحف الجمعة (٩٥/٨/١٨) أعلن مسئول فى وزارة الدفاع الأمريكية ان الولايات المتحدة اتخذت سلسلة من التدابير العسكرية استعداداً لعمل عـسكرى محتمل «كـمـا تم الإعـلان ، فى اليـوم نفـسـه ، عن وصول ثلاثة من كبار المسئولين الأمريكيين ومـسـاعـديهم -بينهم **مـسـاعـد وزير الخارجيـة والمسـاعـد الخـاص للرئيس كلينتون** ، إلى الأردن. ونقلت الصـحـف عن **الواشنطن بوست** ان المسئولين الأمريكيين يهدفون إلى حث الحكومة الأردنية على قطع علاقات الأردن الاقتصادية مع العراق لممارسة ضغط جديد على النظام العراقى ، واعـدين باقناع الـسـعـودية والكويت بـبـيـع نـفـط إلى الأردن بدلاً من امدادات النفط العراقى .

ويبدو أن التطورات الأخيرة فى الأردن ، فتحت شهية الإدارة الأمريكية على التركيز فى عـمـلهـا ضـد العـراق على الجـوانب الأقتصادية والاستخبارية الأمر الذى يتيحه ويزيد فعاليته تعاون أردنى غير مشروط و «كنز» من المعلومات الي يحملها **حسين كامل حسن** . ويـقـول **جيم هو جلاند** المتـخـصـص بشـئـون الشـرق الأوسط فى **الواشنطن بوست** ، إن أهمية **لجوء حسين كامل** ليـسـت فى وزنه وتـأثيـره ،وإنما فى«الحظوة التى لقيها فى عمان» بينما تقول مصادر استخبارية عربية ان ال CIA تسعى إلى الحصول من حسين كامل على معلومات متصلة عن(٤٥٠٠) عـالم عراقى ، تعتقد المخابرات الأمريكية أنهم يمثلون الاستثمار العراقى الرئيسى فى مجال برامج الأسلحة غير التقليدية .وان تحطيم الامكانات المستقبلية لهذه البرامج يعتمد على تحطيم هذا الكادر (الأسواق ، ٩٥/٨/١٩).

الملك يروى

القصة الكاملة

لم يتحدث **الملك حسين** لوسائل الاعلام المحلية حول موضوع لجوء حسين كامل، ولكنه أدلى بحديث مطول إلى صحيفة **يدعونوت احرونوت** (نشر يوم ١٤/ ٨/ ٩٥) كشف فيه خلفيات لجوء **حسين كامل** وفريقه إلى الأردن فى قصة نعتقد أنها الأكثر تطابقاً مع الوقـائع ، الأكثر تعبيراً عن الموقف الفعلى للقصر من تطورات الشأن العراقى.

قال الملك أنه يكن كل التقدير والاحترام لحسين كامل على ما فعله الأخير وأنه يقدر

رجال قبائل عراقيون يؤيدون قرار اهدار دم حسين كامل



تحمله المخاطرة، ولجوءه إلى الأردن بالذات، وقال «التقيت معه قبل ثلاثة أو أربعة اسابيع عندما كان في طريقه إلى روسيا فقد توقف هنا، وحمل لي رسالة أدركت منها مدى صعوبة الأوضاع داخل العراق .وكانت الأقوال التي سمعتها منه متناقضة كلياً مع أقوال سمعتها من مسئولين كبار آخرين في العراق كانوا قد زاروا عمان فقد حرص هؤلاء على خلق الانطباع بأن الأوضاع لديهم على ما يرام».

وأضاف الملك الذي تشجع فيما يبدو من لهجة حسين كامل الانتقادية للوضع العراقي «من ناحيتي طرحت اقتراحا بضرورة إعادة النظر بمايجري وإجراء تغيير بالوضع . وكان هذا هو جوهر الرسالة التي طلبت منه نقلها إلى رئيسه . قلت أن عليهم البدء باحترام القوانين الدولية المرعية(..) وأن يبدأوا التفكير حول كيف يمكن للعراق أن يكون شريكا في مسيرة السلام في المنطقة " وفي السياق نفسه قال الملك :" أجريت حينها مع حسين كامل محادثة طويلة أكدت خلالها مرات عديدة على العهد الجديد للسلام في منطقتنا . **ويبدو أن الأقوال التي سمعها مني كانت بمثابة صدمة له وأعتقد بأنه فكر مطولاً فيما سمعه مني**"وعدد الملك هنا الأخطاء العديدة التي اقترفها النظام العراقي ابتداء من الحرب مع ايران ومروراً باحتلال الكويت وعدم التعاون مع " الشرعية الدولية " وانتهاء بالتعدي على حقوق الانسان والقمع داخلياً وقال الملك ، أنه أوضح لحسين كامل ، بناء عليه ، أنه لم يعد **هناك مجال لاصلاح الأمر** ." وأضاف **"أنا واثق أن هذه المحادثة التي جرت بيننا قد أعطته مادة للتفكير . وقد كرس بالفعل وقتا للتفكير في الأمور التي طرحتها . حينها قرر بأنه عندما يتخذ قراره ويغادر بلاده ، سيسارع بارسال رسالة حاسمة إلى الشعب العراقي والقيادة والجيش العراقي - وكلهم يعرفونه - رسالة يؤكد فيها أنه حان الوقت لاجراء التغيير . تغيير في المفاهيم وفي أسلوب التعامل واخراج العراق من الظلام".**

وبالرغم من أنه يفهم من هذا أن رغبة الملك تتجه إلى تغييرات سياسية ينجزها الرئيس صدام نفسه ، إلا أن إجابته على سؤال الصحيفة الإسرائيلية حول دعوة **حسين كامل إلى اسقاط النظام العراقي** ، وهل سيحدث ذلك قريبا ، كانت واضحة ، إذ قال :" **هذا هو الوقت المناسب للتغيير ولكن لايمكن التحديد**" وحول المخاطر على الأردن الناجمة عن موقفه هذا ازاء النظام العراقي قال الملك :" علينا الاستعداد لأوضاع يتوجب فيها مواجهة التحديات (.) **وعلينا أن نتعلم كيف نأخذ على عاتقنا المخاطر من أجل الأشياء التي نؤمن بها. فلا يمكن أن نتحدث هنا في الأردن عن تطبيق حقوق الانسان ونغض الطرف عما يجري في العراق"!**

وعلى الأرجح فإن هذا القول الأخير ، سيكون فحوى الخطاب الذي سيوجهه الملك إلى الشعب الأردني قريباً . وسيكون شعار المواجهة مع النظام العراقي.

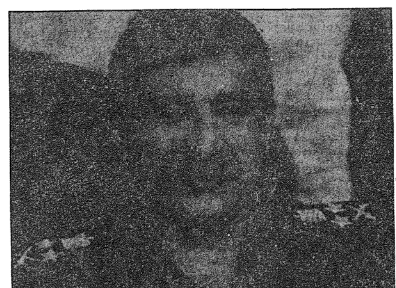
اجماع أردني مناوئ

وبرغم أن البرنامج السياسي للتعامل مع الشأن العراقي ، واضح كلياً لدى الملك حسين وهو يتطابق مع البرنامج الأمريكي - الإسرائيلي - الخليجي : فإن الملك - الذي نجح في تمرير الإنقلاب السياسي الذي حول"إسرائيل" إلى دولة صديقة وحليفة - اكتشف أن الأمر فيما يتصل بالعراق أكثر صعوبة . حيث ظهر على الملأ اجماع أردني كامل على رفض التدخل في الشؤون العراقية ، وعلى المحافظة على العلاقات الأردنية - العراقية على المستويين الرسمي والشعبي ويضم هذا الاجماع - بالإضافة إلى القوى اليسارية والقومية والاسلامية - القوى الليبرالية واليمينية والمرتبطة بالنظام والعشائر وبيروقراطية الجيش والدولة. وخلال اللقاء البرلماني مع رئيس الوزراء لبحث موضوع لجوء حسين كامل ، تناسى النواب الأردنيون جميع خلافاتهم وصراعاتهم ، واتخذوا موقفاً جماعياً منددا باستقبال المنشق العراقي والسياسات والاجراءات المرتبطة بهذا الاستقبال ، كما عبرت الفعاليات الحزبية والاجتماعية على اختلاف مدارسها واتجاهاتها - عن موقف مماثل.

النائبة **توجان فيصل** (ديمقراطية راديكالية) قالت إن الحكم الأردني أحرق باستقبال **حسين كامل** ، كل رصيده . وأضافت " إن العلاقة بين الشعبين متينة وقوية ولن تتأثر (.) وهناك تعاطف شعبي كبير مع صدام ." أما المليونير **علي طريد السعد**، رئيس حزب التقدم والعدالة - الليبرالي اليميني والمؤيد للنظام وللتقارب مع تل أبيب - فقد قال" لايجوز أن نسمع لأي فرد أن يحصل على حق اللجوء السياسي وأن يستغل هذا للمناورة أو الإطاحة بنظام الحكم في بلده " فيما أكد النائب **حماد أبو جاموس (عشائري موال للنظام)** على أن العلاقات بين الأردن والعراق مبنية على الثقة والاحترام والمصلحة العربية المشتركة وقال **النائب أنور المديد(عشائري موال للنظام)** أنه " كان هناك اجماع من النواب على عدم الترحيب بحسين كامل ، وعدم السماح له بأي نشاط سياسي ضد العراق **أرضا وحكومة وشعباً** انطلاقاً من الأراضي الأردنية" أما **النائب عبد الهادي المجالي -- رئيس حزب العهد اليميني الفاشي** - فألح على ضرورة عدم التدخل في الشئون العراقية ." وعدم **جعل الأردن مركزاً للتآمر على الدول العربية**».

النائب بسام اللصوص(الحركة الإسلامية) قال أن النواب أدانوا موقف الحكومة، وأكدوا أنها "اخطأت بالسماح لحسين كامل بعقد مؤتمر صحفي في الديوان الملكي . وقال أن الشعب الأردني غير نادم على وقوفه مع العراق وأنه يرفض التدخل في شئونه».

وأعرب ممثلو الأحزاب اليسارية والقومية والنقابات المهنية عن مواقف أكثر حدة إزاء



اهدار دم حسين كامل في بغداد ..

سياسة التدخل فى الشئون العراقية وقال النائب بسام حدادين (اليسار الليبرالى) إن" النجاح الذى حققه خصوم العراق باصطياد حسين كامل ، ومحاولة الأردن الرسمى استثمار الحالة لإيصال رسالة واضحة للنظام العراقى كى يستجيب لمطالب المجتمع الدولى " يظهر درجة التوافق الأمريكى الإسرائيلى - الأردنى الرسمى الشاملة التى باتت تعنى اخضاع المنطقة بالكامل للحل السياسى من منظور المصالح الأمريكية أولاً .

وفى المساء نفسه ، قال سالم النحاس، أمين عام حزب الشعب الديمقراطى الأردنى ، أن الحكم الأردنى يستغل ظروف العراق الصعبة من أجل فك العزلة عن«مسيرة السلام».!

وعلى كل حال ، فإنه من الصعب علينا هنا أن نرصد جميع ردود الأفعال الصادرة عن الشارع الأردنى وفعالياته ، فهى كثيرة ومتلاحقة ، ولكنها جميعها تجمع على رفض التدخل فى الشئون العراقية ،والتأكيد على التمسك بعلاقات متينة مع العراق حكومة وشعباً .وليست قليلة الأصوات التى تعلن تأييدها للرئيس صدام حسين ،بالرغم من كل شئ -ولكن اللافت هو المواقف العلنية لرجال الأعمال والمصارف المنددة بامكانية تخريب العلاقات الأردنية- العراقية . وكان أقوى تعبير: عن مواقف التصريحات التى أدلى بها واصف عازر ، المصرفى الأردنى البارز ، والتى أكدت على أنه لا بديل للاقتصاد الأردنى عن عمقه العراقى . أما الأهم ، فما اشار اليه مراقبون من أن أصواتا قوية فى الحكومة والقوات المسلحة اعربت عن قلقها العميق ازاء الانقلاب على العلاقات مع الرئيس صدام . وقد اعرب وزراء سابقون- منهم سليمان عاز وهانى الخصاونة وسواهما علناً عند ادانتهما التدخل فى الشأن العراقى ،وما تزال ردود الأفعال تتوالى.

على كل حال ،واضح تماما لأى مراقب ان الاجماع الأردنى مناوئ تماماً للسياسات الجديدة التى اقتنع بها الملك حسين وبدأ بتطبيقها إزاء العراق، وهو يبدو فى هذا الشأن وحيداً -مع الدائرة المقربة منه، وبخاصة د. خالد الكركى وزير الاعلام وعبد الكريم الكباريتى وزير الخارجية الذين طالب مجلس النواب باعفائهما من منصبيهما جراء ضلوعهما فى ترتيبات مناوئة للعراق وسيجد الملك نفسه بين مطرقة الضغوط الأمريكية -الاسرائيلية- الخليجية وسندان المعارضة الداخلية الشاملة فيما يتصل بالشأن العراقى . أيهما سيكون تأثيره أقوى على الملك- الذى بيده وحده اتخاذ القرار فى الأردن -هذا ما ستكشفه الأيام المقبلة.

فى الماضى ، عندما سمع الملك هتافات جنوده لصدام حسين، بعد احتلاله للكويت ، حسم الملك أمره ،ووقف علناً ، إلى جانب صديقه القديم ، أما اليوم ،فالوضع مختلف ، فصدام ضعيف ومحاصر ، والملك يحظى بدعم أمريكى -اسرائيلى كامل ،والمغامرة سخرية ، ولكنها تظل مغامرة غير محسوبة لثلاثة أسباب.

أولها : أن تخريب العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية سيلحق ضرراً فادحاً غير معروفة نتائجه بالاقتصاد الأردنى ، بما فى ذلك إمكانية انهياره الكامل ، وثانيها : إن نظام صدام حسين ما يزال قوياً كفاية . وربما اتاح له هروب حسين كامل ، وفقاً لتحليل وكالة الأنباء السورية- زيادة قوته داخلياً وسد الثغرات فى نظامه ، وفى الوقت نفسه مرونة أكبر فى التعامل مع الأمم المتحدة وثالثها إن للنظام العراقى قاعدة شعبية راسخة فى الأردن ناجمة عن المصالح الاقتصادية المتشابكة والكثيفة ، مثلما هى ناجمة أيضا وبالقدر نفسه- عن المزاج الأردنى الذى تتشابك فيه قيم الوفاء للعراق الذى قدم للأردن تضحيات جسيمة تاريخياً ،والتماثل النفسى والاجتماعى مع الشعب العراقى ،والشعور الخاص إزاء صدام حسين الذى يبدو-بكل حسناته وسيئاته- قريباً من نفسية الأردنى ،ومعبراً عن القيم التقليدية فى مجتمع عشائرى.

إن الأردنيين الذين يكنون كراهية خاصة للعجرفة الخليجية والذين لا ينظرون بعين الرضا لقيم ومظاهر التغريب ، ويحارون فى كيفية مواجهة الاختراق الاسرائيلى الواسع والمنظم للأردن ، ولا يثقون بالوعود الاقتصادية الأمريكية ، ويعانون من انخفاض مستمرفى مستوى حياتهم وتنتابهم مشاعر القلق العميق ازاء مستقبلهم الاجتماعى والسياسى ، ما زالوا ينظرون إلى العراق بقيادة صدام حسين كضمانة .

وقد يكونون واهمين ، إلاّ أنهم ،وفى كل الأحوال ، لن يسمحوا بأن يكون الأردن مركزاً للتآمر على العراق ، أو على الأقل فانهم لن يشاركوا فى مؤامرة تستهدف العراق . وستجد أية مخططات معادية للنظام العراقى انطلاقا من الأردن ،معارضة قوية ومصاعب جمّة . والغريب فى الأمر أن الأمريكيين لا يأخذون ذلك بعين الاعتبار فيما يبدو أنهم مستعدون للمغامرة بالملك ونظامه لتنفيذ سيناريو- قد لا ينجح -للإطاحة بنظام صدام حسين.

الرئيس العراقى فى زيارة هيئة التصنيع العسكرى

هكذا نفذت المذابح
الأسرى المصريون أجبروا على حفر قبورهم بأيديهم

نظير مجلي

رسالة حيفا

«في اليوم الثالث للحرب، شاهدنا بأنفسنا كيف أعدم أسرى مصريون في «**محاكم ميدانية**» لقد شاهدتها بأم عيني . كان ذلك في صبيحة الثامن من حزيران (١٩٦٧) في منطقة مطار العريش . هناك تمرست قوة عسكرية بقيادة الجنرال **يسرائيل طال** ، وكنت أنا أحد أفرادها. في الصباح سمعنا أن بأيدينا مئات الأسرى المصريين .وفي وقت الفراغ ، ذهبنا نتفرج عليهم . حوالي ١٥٠ منهم تم تركيزهم داخل خندق مخبأ للطائرات ، أحيط من ثلاث جهات بأكوام من أكياس الرمل. لقد جلسوا باكتظاظ وكل منهم يرفع يديه إلى أعلى قفا الرقبة».

« بالقرب منهم وضعت طاولة صغيرة جلس عليها رجلان بلباس الجيش الاسرائيلي الرسمي اعتمرا قبعتين من الفولاذ وقد غطيا وجهيهما بنظارتين مقاومتين للغبار ومنديلين باللون الكاكي .من آن لآخر كان رجال الشرطة العسكرية المسؤلون عن حراسة المكان، يتناولون أحد الأسرى ويجلبونه إلى الطاولة . هناك كان يدور حوار قصير لم نسمعه . ولكن في أعقاب ذلك كانوا يأخذون الأسير إلى ما وراء مخبأ الطائرات برفقة شرطيين عسكريين . قررت ملاحقة الموضوع لقد ابتعدوا به مائة متر عن المكان، وقدموا له أدوات ليحفر حفرة».

«شاهدت الأسير يحفر لمدة ١٥ دقيقة . ثم يأمرونه بإعادة آلة الحفر إليهما . ثم يطلقون عليه زختين من الرصاص ، ٣-٤ طلقات كل زخة . فيسقط ميتاً.

« بعد بضع دقائق ، كان يجلب أسير آخر إلى الحفرة . ثم أسير ثالث . وهكذا يمتلئ القبر وتتكرر العملية عدة مرات . في ذلك الصباح ، أعدم بهذه الطريقة حوالي عشرة أسرى».

«لقد كنا مجموعة جنود، وقفنا جانبا وشاهدنا العملية بصمت الكثيرون منا لم يشعروا بالارتياح ، وقد أحس قائد الفرقة بذلك.. فجاء وأمرنا بمغادرة المكان . وعندما ترددنا في المغادرة ، أمتشق مسدسه وابعدنا بالصراخ والتهديد عن المكان».

«في ساعات الظهر جاءنا أحد الضباط يفسر ما جرى بقوله أن رجال الاستخبارات العسكرية يبحثون بين الأسرى عن فدائيين من قتلة اليهود الهاربين من قطاع غزة . في ظروف الحرب تلك، اقتنعنا بالرواية ،ولكن .. بعد حين انتشرت الشائعة بأن مئات الأسرى المصريين قتلوا لأنهم أعاقوا تقدم قواتنا».

بهذه الكلمات ، وصف الكاتب **جابي برون** ما كان شاهده بأم عينه في أحد أيام حرب حزيران ١٩٦٧، على الجبهة المصرية . وجاءت روايته(**صحيفة «يديعوت احرونوت» ١٩٩٥/٨/١٧**) ، واحدة من عدة روايات تنشرها الصحافة الاسرائيلية في الأسابيع الأخيرة عن جرائم الحرب التي إرتكبت بأيدي جنود وضباط إسرائيليين بحق الأسرى العرب ، وخصوصا المصريين .

والنشر لم يبدأ صدفة، بل بمعرفة ومصادقة رئيس، أركان الجيش السابق وزير الداخلية الجديد ، **أهود براك** وبحسب قانون «**تعافي الزمن**» التقادم، القاضي بفتح ملفات التاريخ بعد ٢٥ سنة ، إلا اذا احتوت على أسرار خطيرة تحددها المراقبة العسكرية.

وقد بادر إلى النشر المؤرخ د. **موطي جولاني**،الذي أعد كتابا عن حرب سيناء (العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦) بعنوان «**حرب سيناء ٥٦- الابعاد السياسية والعسكرية**» . والكتاب حاليا تحت الطباعة . وسيصدر عن دار النشر «**معرخوت**» ،التابعة للجيش الإسرائيلي. و في ٢١ تموز / يوليو الماضي قام الصحفي **أمير أورن** بنشر تلخيص عن مجزرة (صحيفة دافار) ارتكبها عدد من الجنود في ممر متلة قتلوا خلالها ٣٥ جنديا مصريا أسروا وجردوا من السلاح . ودار الاتهام حول ثلاثة ضباط عسكريين في حينه ، أصبحوا فيما بعد قادة سياسيين بارزين في اليمين الإسرائيلي وقائدين آخرين في حزب العمل وهم:

-**ارئيل شارون** ، الذي بلغ رتبة جنرال وآخر مركز قيادي عسكري وصل إليه هو قائد المنطقة الجنوبية. ووصل في المراكز السياسية إلى منصب وزير الأمن ، وذلك في حكومة بيجن ابان حرب لبنان . وقد اعتبر احد المسؤولين عن مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ . وتاريخه معروف بتصفية فدائيين ومدنيين فلسطينيين .وفي مذبحة متلة ، كان شارون قائد الفيلق.

-**رفائيل ايتان** ، الذي بلغ أعلى رتبة عسكرية في إسرائيل وتولى رئاسة هيئة الأركان (أيضا في حرب لبنان ، كان له دور في **مجازر صبرا وشاتيلا**) . عندما خلع البزة العسكرية أقام سوية مع عدد من قادة اليمين المتطرف حزب «**هتحيا**» ثم حزب «**تسومت**» الذي يرأسه حاليا . وهو معروف بتعصبه اليميني وعدائه للعرب. ذات مرة وصف الفلسطينيين بقوله: «**صراصير في قنينة**». دوره في مجزرة المتلة ، أنه كان قائدا للوحدة العسكرية التي نفذتها ، وأنه

علم بالأمر ولم يعترض ، بل برر المذبحة بقوله : **«لقد استفزنا هؤلاء الأسرى طول الوقت بأن الجيش المصرى سيسحقنا وسيقضى علينا . وكانت الأجواء التى خلقتها هذه الأقوال غير لطيفة . كذلك فإن عملية حراسة هؤلاء الأسرى كانت تتطلب تخصيص ثلاثة جنود لحراستهم ومراقبة تحركاتهم.**

- **رحبعام زئيفى** ، وآخر رتبة عسكرية له أيضا جنرال . وهو اليوم زعيم حزب «موليدت» اليمينى الفاشى الذى يدعو إلى ترحيل العرب الفلسطينيين أجمعين من البلاد (ترانسفير) . فى مجزرة متلة كان قائد المنطقة الوسطى للجيش.

أما قائدا حزب العمل فى تلك الفترة فكانا :

- **موشية ديان** ، وكان إبان مجزرة «معلة» رئيسا لاركان الجيش . علم بأمرها ولم يخبر رئيس الحكومة ووزير الأمن ، **دافيد بنغوريون** ، بشأنها ديان أصبح فيما بعد وزيرا للأمن . ولعب دوراً بارزاً وأساسياً فى التوصل إلى سلام مع مصر منذ التفاوض مع **حسن التهامى** فى المغرب إلى ترتيب زيارة **السادات** لاسرائيل وحتى صياغة وتوقيع **اتفاقيات كامب ديفيد.**

- **شمعون بيريز** ، وزير الخارجية الاسرائيلية الحالى ، والذى كان آنذاك مديراً عاما لوزارة الأمن . وقد علم بأمر قتل الأسرى المصريين ، كما يشاع ، ولم يخبر وزيره ورئيس حكومته . وبالتالى لم يحاكم أحد من منفذى المذبحة.

إن الكشف عن تلك المجزرة فى ممر «معلة» المصرى استفز أوساطا مختلفة فى القيادات الحزبية والسياسية فى إسرائيل ، فراح الكل يهدد الكل بالكشف عن المزيد من المذابح.. فكما يبدو ان الجميع متورطون . وبالفعل فقد فرطت المسبحة وبدأنا نقرأ عن مجازر جديدة.

مجزرة متلة

لنعد إلى الحقائق حول مجزرة المتلة كما، رواها صاحبها ، **اريبه بيرو** ،الذى وصل إلى رتبة **«عميد»** فى الجيش . وكان يومها ضابطا عاديا فى الوحدة العسكرية التى قادها **رفائيل ايتان** (صحيفة «كوتيرت» ٤آب / أغسطس ٩٥).

فى ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦) بالمناسبة هو اليوم نفسه الذى ارتكب فيه **مجزرة كفرقاسم** الرهيبة(ن. م)، نفذت وحدة المظليين الاسرائيلية انزالا فى المدخل الشرقى لممرات متلة .. بهدف انتظار الالتحام مع القوة العسكرية بقيادة **ارئيل شارون** . بعد يومين دارت معركة مع القوات المصرية ادت إلى سقوط ٣٨ جنديا اسرائيليا .وفى التحقيقات اللاحقة اعتبرت القيادة الإسرائيلية هذه المعركة غير ضرورية لكنها لم تحاسب او تحاكم من أمر بتنفيذها **(ارئيل شارون)**.

ويقول بيرو: كان علينا ان ننزل فى أول نوفمبر إلى راس سدر ومن هناك عبر خليج **السويس إلى شرم الشيخ** . وكان بأيدينا الأسرى المصريون. لم تعد معى قوة كافية . وكان على أن أغادر إلى راس سدر **فقررت ان اصفى الأسرى . لم يكن معى** **وقت للتعامل مع أسرى».**

سؤال : هل كانوا مقيدين بالاغلال؟.

- أنت تسألنى سؤالا صعباً . واحد منهم على الأقل كان مقيداً . جندى آخر هرب ، لكنه عاد بعد نصف يوم بسبب عطشه . وقد كان هو أيضا مقيداً.

سؤال : كم عددهم؟.

- ٤٩ جنديا .

سؤال : ألا تعود إلى خيالك هذه الصورة جنود منبطحون على الأرض وأنت تطلق الرصاص عليهم ؟.

- لم يكونوا منبطحين . لقد وقفوا ومشوا ربما كانوا جالسين.

سؤال: هذا مختلف عن القتل خلال المعارك ؟.

-أعتقد أنه كان على أن **أقتل هؤلاء الناس لكى لا تصل إلى المصريين معلومات** . لم نعرف من هم. لم نحقق معظمهم حسب تقديرى معهم أناس بسطاء . ولكن يكفى أن يكون بينهم ابن قحبة فهلوى واحد.. حتى يوصل المعلومات.

سؤال: وماذا حدث بعدها هل حققوا معك أو حاكموك؟.

-لا . لا أذكر أن أحداً سألنى.

سؤال: هل قمتم بتصفيتهم ومن ثم دارت معركة متلة؟.

- لا . هذا حدث بعد معركة متلة . كنا فى طريقنا إلى رأس سدر.

سؤال: ألا توجد لك مشكلة مع هذه العملية؟.

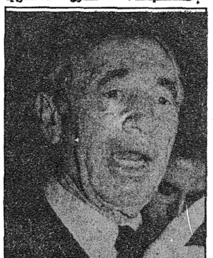
- كلا .

سؤال: أنت جندى . فهل ترغب فى أن

أريك شارون موشى دايان، شمعون بيريز، شاركوا فى جريمة إغتيال الأسرى المصريين







يطلقوا الرصاص على جنودك الأسرى؟.

-أنا لا أكره العرب . ولا أحب الحروب لكن عندما أخرج إلى الحرب يكون هدفى تصفية جيش العدو . لا أذهب لكى ألعب «شيش- بيش» ، بل لأقتل أكبر عدد منهم . هذه هى الحرب.

سؤال: ولكن للحرب توجد قوانين ويحظر قتل الأسرى .

- يجب ألا يقعوا فى الأسر.

سؤال: الست نادماً؟.

-كلا.

سؤال: أورى ألفيرى يقول ان مجزرة المتلة هذه كانت شيئا بسيطا بالمقارنة مع ما حدث فى أماكن أخرى؟

-نعم . أعرف . لقد قتلنا كثيرين . قتلنا ٤٩ جنديا فى المتلة ثم قتلنا فدائيين فى راس سدر ثم فى راس محمد وشرم الشيخ ، **يمكنك القول اننا قمنا بتصفية فيلق كامل.**

سؤال: انت لم تكن تسقى أسرى عطاشى؟.

-إذا لم يكن ماء ، أهتم أولا بجنودى لو سقيت الأسرى المصريين ماء لما كنت عرفت شيئا عن تحركات بقية الجيش المصرى . بهذه الطريقة عرفنا عن قدوم الفيلق المصرى ، فتربصنا به وقمنا بتصفيته فيما بعد.

سؤال : كم كان عددهم؟.

-لا أدرى ، ربما اربعمئة . قتلنا معظمهم وليس جميعهم.

سؤال: والباقون؟.

- هربوا للجبال نجحنا فى تصفية بعضهم والباقون ماتوا، حسب تقديرى ، من العطش.

مجزرة العريش

فى يوم الأربعاء ١٦ آب / أغسطس ١٩٩٥ كشف النقاب عن مجزرة أخرى ، كانت ارتكبت فى سنة ١٩٦٧ ، وقد كشف عنها **المؤرخ اريبيه يتسحاقى** ، متخصص فى شؤون العسكره ويحاضر حاليا فى جامعة **باراِيلان** .ومنذ ان كشفها ، وهو يتعرض للأتهامات والهجمات الصحفية من مختلف الأطراف.

ويتضح أنه فى هذه المجزرة ، اختلط الدم المصرى والفلسطينى مرة أخرى . إذ أن وحدة عسكرية مصرية فلسطينية من جيش التحرير الفلسطينى ، التى كانت مرابطة فى منطقة العريش ، أسرت بيد الدورية ٤٢٤ من وحدة «شاكيه» الإسرائيلية ، بقيادة الضابط بنيامين بن اليعزر (وهو وزير البناء والإسكان فى حكومة إسرائيل اليوم).

ويقول يتسحاقى : «القوة المصرية ضمت ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ جندى .وقد اشتبكت مع القوة الاسرائيلية لفترة قصيرة ثم استسلمت ، وبعد الاستسلام والقاء السلاح، قام أحد الأسرى المصريين بإطلاق رصاصة من مسدس. فأعطيت الأوامر بالتصفية ، وشاركت فى عملية التصفية طائرة صغيرة ومروحية . وقد حاول بعض الجنود الاعتراض على تنفيذ المجزرة ومنعها ، فرد عليهم قادتهم : **المصريون قتلوا جنودنا بالخداع قبل يومين**».

ويقدر **المؤرخ يتسحاقى** عدد الجنود المصريين الذين قتلوا فى هذه المجزرى ،حوالى ثلاثمائة.

مجازر أخرى

هناك من رأى فى كشف **يتسحاقى** موقفا سياسيا حزبيا رد فيه على **مذبحة المتلة ومذابح راس سدر وراس محمد** وشرم الشيخ . فالمتهمون بهذه المجازر هم بالأساس من قادة اليمين الاسرائيلى . والشكوك تدور حول احتمال ان تكون كشوفات يتسحاقى انتقامية ضد قادة حزب العمل **(ابن اليعزر هو وزير الاسكان وفى حينه كان رئيس الأركان ، يتسحاق رابين نفسه).**

وقد أوضح يتسحاقى ان مذابح أخرى ارتكبت فى حرب ١٩٦٧ ، تحت **قيادة رابين** ، راح ضحيتها ما بين ٩٠٠ والف جندى مصرى .. أطلق الرصاص عليهم وهم عزل من السلاح وبعد ان استسلموا.

واضاف «المجازر الفظيعة التى ارتكبت بتصفية الأسرى وقعت خلال حرب ١٩٤٨ أيضا».

من جهة ثانية ذكر الكاتب الاسرائيلى المعروف ، والذى عمل ناطقا بلسان وزراء الأمن خلال عام ١٩٦٧ ، **ميخائيل بار زوهر** ، أن قتل الأسرى ظاهرة رافقت اسرائيل فى كل حروبها .. **من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣** وحتى حرب لبنان . انها ظاهرة غير لطيفة ، لكنها حصلت بالفعل (تصريحه للتليفزيون الإسرائيلى العبرى- ١٧/ آب/ أغسطس ١٩٩٥).

الحلية الدبلوماسية

ان المتتبع للتاريخ الاسرائيلى العسكرى ، خصوصا من الخندق الفلسطينى لم يفاجأ بما كشفه المؤرخون عن مذابح قتل الأسرى المصريين.

فالشعب الفلسطينى كله كان أسيراً بأيدى الجهاز العسكرى ، وحرب ١٩٤٨ مثلا رافقتها مئات المذابح ضد الفلسطينيين المدنيين . إذ كانت القوات الإسرائيلية المحتلة تختار عادة مجموعة من الرجال الشبان الكبار وتطلق الرصاص عليهم أمام المواطنين ، حتى يخافوا ويرحلوا وبهذه الطريقة تم تشريد غالبية الشعب الفلسطينى ومع أن أكثر مجزرة اشتهرت فى حينه ، **هى مجزرة دير ياسين** ، التى نفذتها **عصابات الاتسل والليهجى اليمينهة المتطرفة** ، فان عشرات المذابح بقيت فى الكتمان حتى السنوات الأخيرة .. مثل: **مذبحة عيلوط، مذبحة الصفصاف ،وعين زيتون ، وعيلبون** .. وغيرها.

وقبل سنتين فقط ، اعترف احد المؤرخين العسكريين بأن كل بلدة فلسطينية تقريبا شهدت مجزرة .

ولم يقتصر الأمر على سنة ١٩٤٨ . فقد توالت المذابح فيما بعد بحق الشعب الفلسطينى : **قبية ، كفرقاسم عمواى ويالو وبيت نوبا ، الأقصى ، الخليل ، رشون ليستون** وهذا إضافة إلى المذبحة الكبرى ، مذبحة الوطن : **التشريد الاحتلال ، نهب الارض ، الاستيطان ، نهب الماء .. الخ.**

وحتى فى الوقت الذى يسعى فيه الشعب الفلسطينى إلى لملمة جراحه وإقامة كيان ليضع أقدامه على أرضه بشئ من الهدوء والاستقرار .. لا يزال يعانى آثار المذابح وتوابعها . وهو ، قبل غيره ، يعرف ان قصة عنائه طويلة ومتواصلة.

لكن هذا لا يعنى ان يطمس التاريخ بما فيه من حقائق وفظائع لذلك ، كان لابد من فتح ملف حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وغيرهما من الحروب والعمليات التى رافقتهما او وقعت بينهما . فهذا مهم للتاريخ وللحقيقة . ولعله نوع من الشجاعة ان يكشف النقاب عن تلك الموبقات.

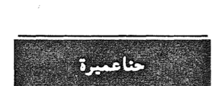
أحد الصحفيين حاول أن يدافع عنها بالقول : العرب أيضا نفذوا مجازر بشعة بحق اليهود . ويا ليت التاريخ يفرض تحدياته لتكشف الحقيقة مهما يكن نوعها أو مصدر السوء فيها.

الأمين العام لحزب الشعب:

لابد من تعليق المفاوضات رغم ضرورتها.. هناك تهميش مستمر لهيئات منظمة التحرير..

طالب **بشير البرغوثي** ، أمين عام حزب الشعب الفلسطيني، بتعليق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وأكد فقدان الموقف الإسرائيلي لمصداقيته من هذه المفاوضات

وأشار إلى أن تقدير الحزب بشأن الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو أن حضوره سيكون بلا جدوى ، منتقدا الطريقة التي وجهت فيها الدعوة .وفيما يلي النص الكامل للقاء.

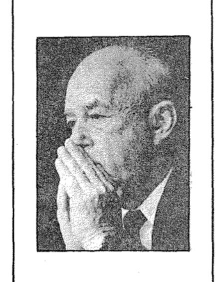


رسالة القدس

- هل أنعم مع قيام بعض أعضاء اللجنة العنفيذية بمقاطعة الاجتماعات التي عقدتها هذه اللجنة ،خاصة أنها تقرر مصير المفاوضات الفلسطينية الجارية؟.

* يجب أن لانحكم على مقاطعة اجتماعات اللجنة التنفيذية من قبل حوالي نصف أعضائها بالمعايير الشكلية . إن تهميش اللجنة التنفيذية وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى جاء منذ زمن . وقد تسلم الأعضاء الدعوة إلى الاجتماع مساء السبت ليكونوا في تونس لاجتماع يعقد يوم الإثنين هناك ، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي لايرافق كتاب الدعوة فيها أية وثائق ولاحتى جدول أعمال . ولم توجه الدعوة من قبل منظمة التحرير بل من مكتب رئيس السلطة الوطنية التي يفترض أن تكون اللجنة التنفيذية مرجعيتها . لقد انعكست **الآية وباتت السلطة توجه الدعوة وكأنها الهيئة الأعلى**. فضلا عن ذلك ، وفي مجرى المفاوضات ، لم يطلع أعضاء اللجنة التنفيذية ، وبالذات المعارضة ، على آية معلومات أو وثائق تتعلق بسير المفاوضات!

رابين



لقد سعينا من جانبنا في حزب الشعب ومن خلال ممثلنا في اللجنة التنفيذية إلى إصلاح هذا الوضع . والبدء في حوار لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية واحترام حقوقها ودورها واللوائح الداخلية للمنظمة على أمل أن تنتهي المقاطعة ويتوفر الجو الديمقراطي للحوار واتخاذ القرارات والاحتكام إلى قرارات الشرعية الفلسطينية ، قرارات الهيئات العليا لمنظمة التحرير ولكن هذه الدعوة لم تلق التجاوب المطلوب وخاصة في أوساط السلطة.

من هنا كان استنتاجنا أن الاجتماع سيكون شكليا مثل الإجراءات التي سبقته واتخذت فيها قرارات لم ينفذ أي منها . وبالتالي سيكون الاجتماع مجرد غطاء شكلي لقرارات تمت خارج إطار شرعية منظمة التحرير وأن حضوره سيكون بلا جدوى!

- في ظل استمرار مقاطعة المعارضة الفلسطينية للمؤسسات التابعة لـ م . ت . ف مثل المجلس المركزي ، اللجنة التنفيذية ، ألا تعتقدون أن هذه المقاطعة ستدفع الأمور باتجاه المصلحة الإسرائيلية؟.

* أود القول أن المعارضة تمثل أطرافاً مختلفة. وليس جميع أطرافها تقاطع المجلس المركزي بل البعض منها يلح على ضرورة عقده . ونحن في حزب الشعب لم نقرر موقف المقاطعة المطلقة . بل نطالب بعقد اجتماعات لهذه الهيئات يكون التحضير لها جيدا وتتوفر الضمانات لاحترام قراراتها وهذه المطالب لم تجد الآذان الصاغية.

-ماهو المطلوب من المعارضة والمؤيدين الفلسطينيين على حد سواء بتجسير الهوة القائمة بينهما حاليا ، وكيف يمكن تقريب وجهات النظر السياسية بما يخدم المصلحة لوطنية؟

* المطلوب الحوار على قاعدة قرارات الهيئات الفلسطينية الشرعية وإعادة الاعتبار لتلك الهيئآت عند اتخاذ القرارات المصيرية . إن العملية التفاوضية الجارية قد انحرفت عن المسار الذي يفترض أن تسير فيه نحو تحقيق هدف الاستقلال الوطني . وتكفي الإشارة إلى أن ٧٣٪ من أراضي الضفة ستبقى بيد إسرائيل بعد اتفاق طابا الأخير ، وهو أمر مخالف حتى لنصوص اتفاقي القاهرة وأوسلو . لقد وافق المجلس المركزي بالأغلبية على اتفاق أوسلو ولكن اتفاق القاهرة لم يكن ترجمة لذلك الاتفاق بل كان انحرافا عنه ولم

يعرض على المجلس المركزي ولاحتى على اللجنة التنفيذية بطريقة أصولية ، **وفي كل اتفاق جديد م نذ ذلك الوقت نلمس تراجعات لصالح إسرائيل عن الاتفاق الذي سبقه** . وحول اتفاق طابا الأخير علق رابين بالقول: «لم أصدق أننا سنتوصل إلى اتفاق جيد بهذا القدر".

-المؤيدون يواصلون المفاوضات والمعارضون ينتقدون دون طرح البديل السياسي والعملي ، والشعب الفلسطيني هو الخاسر . ماهي مقترحاتكم من أجل المحافظة على مصالح الشعب الفلسطيني؟

* هناك وقائع قائمة من غير الواقعي التراجع عنها . ولكن هذه الوقائع في ذاتها لاتستطيع أن تتطور إلى الاستقلال الوطني ولا إلى حماية الوحدة الإقليمية للوطن الفلسطيني . إن النهج التفاوضي الحالي يؤدي وسيؤدي إلى تغيرات كمية في حياة الشعب الفلسطيني ، في مجال الصلاحيات الإدارية وغير ذلك مما توافق إسرائيل على نقله من صلاحياتها الاحتلالية إلى السلطة الفلسطينية . ولكن هذا النهج عاجز عن إحداث تغيير نوعي في حياة الشعب الفلسطيني أي نقله من حالة القهر والحياة تحت سيطرة الاحتلال إلى حالة التحرر والسيادة والحياة في ظل الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وعاصمتها القدس وولايتها كاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

من هنا سيستمر نضال الشعب الفلسطيني من أجل تلك الأهداف . وسيدخل في هذا النضال الحسابات الاجتماعية . **ومن السهل ملاحظة أن مختلف الفئات الاجتماعية من الصناعيين وحتى العمال والفلاحين لاتحمل اليهم الاتفاقيات والسياسات الحالية وعودا بالتقدم ولاحتى بحماية أرضهم وحقوقهم** ، *ولهذا فإن النضال الفلسطيني* سيتضمن في تطوره هذه الاعتبارات . ومن واجب القوى السياسية الأكثر استيعابا لهذه الحقيقة أن تأخذ في اعتبارها التداخل الجاري بين المهمات السياسية والاجتماعية أمام الشعب الفلسطيني بعد اضطلاع السلطة الفلسطينينية بدور داخل الأراضي المحتلة.

- هناك طرح أن المفاوضات فقدت مصداقيتها ، وأن المفاوضات لم توصل الشعب الفلسطيني إلى حق تقري رالمص ير ، فما هو تعليقكم على هذا الطرح وما هو المطلوب فلسطينيا؟

* إن المفاوضات ، من حيث المبدأ ، ضرورية . والذي فقد مصداقيته هو موقف إسرائيل منها ، والأساليب الخاطئة التي يتبعها الطرف الفلسطيني المفاوض في إدارتها . وأعتقد أن الأمور باتت واضحة **بحيث لايجوز بعد اليوم أن يترك موضوع القدس والمستوطنات ومصادر المياه واللاجئين والنازحين إلى مايسمى المرحلة النهائية** . إن موضوع التفاوض هو القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ولذلك لايجوز ترك أهم عناصرها إلى المستقبل المجهول خاصة وأن إسرائيل ترسم على الأرض معالم الحل النهائي وتريد مواجهتنا بالأمر الواقع عند بدء المفاوضات النهائية . لتكن المفاوضات من الآن على المرحلة النهائية ولنطرح كل مبرراتنا لطلب ذلك - بعد تعليق المفاوضات - أمام العرب والعالم ، ولدينا الكثير عن السلوك الإسرائيلي المناقض لروح عملية السلام .

-عملية المفاوضات جارية، والمستوطنون يواصلون هجمتهم الاستيطانية ، ماذا تقترحون على الوفد الفلسطيني المفاوض من أجل وقف هذه الهجمة وطرحها بقوة أمام المفاوض الإسرائيلي؟

* أظن الجواب متضمن في الجواب السابق . لابد من التعليق واطلاع الأشقاء العرب والعالم على انتهاك إسرائيل للاتفاقيات . وأعتقد أن موقفا صلبا كهذا سيؤثر في عرقلة التسارع على المسارات الأخرى وعلى التطبيع ، ويعيد للقضية الفلسطينية مركزها كمركز الصراع في المنطقة والمنطلق لحله.

عرفات .. وقدومي .. مقاطعة اجتماع اللجنة التنفيذية



الأزمة الكردية فى شمال العراق بين "جحوشية" الحزبين الكبيرين ، ومدى تعبيرهما عن الطموحات القومية الكردية

صلاح صابر

أجريت فى التاسع من أغسطس الماضى محادثات المصالحة بين الحزبين الكرديين العراقيين الكبيرين ،**الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى** . وتمت هذه المحادثات فى العاصمة الايرلندية (دبلن) تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والتى شاركت بوفد رأسه **روبرت دويتش** مسئول ملف شمال الخليج بالخارجية الأمريكية . وشارك فى هذة المحادثات أيضا وفد من المؤتمر الوطنى العراقي الموحد برئاسة د. **أحمد الجلبى** رئيس «المؤتمر» كما شارك بصفة مراقب في هذه المحادثات الجانبان التركي والبريطانى الذين تقرر مشاركتهما فى الأيام الاخيرة السابقة على انعقاد المحادثات ، بينما لم تدع فرنسا للمشاركة وهى إحدى الدول المشرفة على تطبيق قرار مجلس الأمن (٦٨٨) الذي يجعل من منطقة كردستان العراق منطقة آمنة يحظر على الطيران العراقى التحليق فيها وهى العملية المسماه ب (**بروفايد كومفورت**) ترأس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى **سامى عبد الرحمن** عضو مكتبه السياسى، وترأس وفد الاتحاد الوطنى الكردستانى نوشيروان **مصطفى** عضو مكتبه السياسى ، بينما أرجئ لقاء **البارزانى والطالبانى** لما بعد إنجاز الاتفاق على المحاور الرئيسية . وتعد هذة هى المرة الأولى التى يلتقى فيها وفد تركى بوفد من المؤتمر الوطنى العراقى الموحد إذ أن تركيا لاتعترف بالأخير وتؤكد دائما علي أهمية الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية باعتبار ذلك ضمانة للسيطرة على نشاطات حزب العمال الكردستانى (التركى) المناوئ لها والذي يستغل حالة الفوضى والسيولة السائدة فى شمال العراق إلى جانب تعاطف بعض الأكراد العراقيين معه فى العمل النشط ضد الدولة التركية من خلال أراضى شمال العراق .

وتأتى هذه المحادثات بعد قتال دام نشب بين ميليشيات الحزبين الكرديين في شمال العرق فى مايو من العام الماضى ، راح ضحيته الآلاف من الجانبين وتعطلت على إثره الحكومة والبرلمان الإقليميين ، الذين كانا قد تشكلا إثر انتخابات فى شمال العراق تقاسم بموجبها كلا الحزبين الأصوات تقريبا وبالتالى تقاسما الحكومة والبرلمان الاقليميين وفى ظل ذلك الاقتتال فشلت كل مساعى الوساطه لإيقاف، تلك المساعى التى قامت بها اطراف من المؤتمر الوطنى العراقى الموحد الذى تشكل فى عام ١٩٩٢ واتخذ من «**صلاح الدين**» تلك المدينة الكردستانية العراقية مقرا له . وتعد الجبهة الكردستانية أحد أهم قواه الفاعلية ، تلك الجبهة التى تضم بدورها الاحزاب الكردية العراقية بمافيها الحزبان الكبيران ، الحزب الديمقراطي الكردستانى والأتحاد الوطنى الكردستانى .

كما فشلت أيضا مساع اخرى للوساطة بينهما قامت بها كل من فرنسا وكانت قد خطت خطوات كبيرة فى التوصل إلى اتفاق كامل بين الحزبين إلا أنه لم يتم السير فى هذا الاتجاة حتى نهايته . ويقول بعض الأكراد ان فرنسا لم تنجز هذا الاتفاق وتوقفت قبل نهاية الطريق بضغط من تركيا التى لاترغب فى وجود كيان ثورى مستقل للأكراد فى شمال العراق لأنه يغذى الطموحات القومية للأكراد بشكل عام وبالتالى يهدد أمنها القومى ،إذ أن لديها حوالى ٢٠ مليون كردى لايتمتعون بأى حقوق لهم كأقلية داخل تركيا بما فى ذلك الاعتراف بلغتهم سواء فى التعليم الأبتدائى أو فى وسائل الإعلام الرسمية . وجاء الاهتمام الأمريكى المتأخر بالأزمة الكردية فى شمال العراق والرعاية الأمريكية لهذة المحادثات لعدة أسباب منها :

١- النشاط الإيرانى فى شمال العراق والذى بدأ يظهر بقوة من خلال « **حزب الله الكردستانى** » الذى يعد مواليا لإيران ويرأسه ادهم البارزانى والذى شارك غير مرة فى القتال الدائر بين الأكراد العراقيين فى مواجهة الاتحاد الوطنى الكردستانى . كما

ظهر ايضا من هذا النشاط خلال اللقاءات شبة المستمرة التى يعقدها مسعود البارزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى مع مسئولين ايرانيين وتواجده غير مرة فى طهران .وهوما لاحظه ايضا **جلال الطالبانى** واعتبر ذلك موالاة لإيران من جانب ندة البارزانى وندد به فى وسائل اعلامة.

٢ـ الفشل الذى ألم بالعملية الديمقراطية فى شمال العراق وفشل الحكومة الإقليمية للأكراد (فى ظل رعاية الغرب لهم) أمام الرأى العام العالمى . وكذلك القلق التركى من هذا الوضع(ونشاط حزب العمال الكردستانى التركى)والذى فشلت فى حله حتى بالطرق العسكرية وكانت تركيا قد شنت حملة قوامها أكثر من ٤٥ الف جندى فى مايو الماضى لإستئصال حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق ، الان الحملة لم تحقق أية نتائج إيجابية فى هذا الاتجاه ، وبالتالى سادت نبرة عالية في الأوساط السياسية الإقليمية تتحدث بقوة عن أهمية الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية وعودة السلطة المركزية العراقية لضبط الأمور فى هذه المنطقه. وهو الأمر الذى يعد مقلقا للادارة الأمريكية المعادية للعراق .

٣ـ استغلال العراق هذه الحالة المتردية للاكراد وارساله للدكتور مكرم الطالبانى (وهو وزير كردى سابق فى الحكومة العراقية) لدعوة الاكراد لاعادة التفاوض مع السلطة المركزية فى بغداد وإحياء مشروع اتفاق ١٩٩١ الذي كاد يتم إنجازه بين الطرفين لولا الضغوط الأمريكية على الجانب الكردى لرفضه . إذ أن الإدارة الأمريكية اناك رأت فى إنجازه عاملا لتقوية النظام العراقى . وهذه الاتصالات العراقية الأخيرة بالأكراد مثلت قلقا للإدارة الأمريكية يفوق قلقها على آلاف الضحايا الذين سقطوا فى (البيشمركة) الميليشيات الكردية منذ اشتعال القتال فى مايو ١٩٩٤ بين الطرفين وبالتالى بدأت تتحرك فى هذا الوقت فقط لإحتواء الاقتتال الكردى الكردى . والجدير بالذكر هنا ان الدكتور **مكرم الطالبانى** (المبعوث العراقى) لم يتمكن من مقابلة **مسعود البارزانى** لوجوده خارج كردستان العراق رغم ان الأخير أعلن بعد ذلك أنه مع أى إتفاق لصالح الأكراد والقضية الكردية مع السلطة المركزية فى بغداد أيا كانت هذه السلطة . بينما إلتقى مكرم الطالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى **جلال الطالبانى** الذي أبلغة موقف حزبه المتمثل فى مايلى :

* الاتحاد الوطنى الكردستانى لم يرفض الحوار بل الحكومة العراقية هى التى رفضته كلما شعرت انها فى غنى عنة ووجدت نفسها قوية .

* « الاتحاد » لايرفض الحوار إذا كان قائما على قرار مجلس الأمن الدولى (٦٨٨) عام ١٩٩١ والداعى إلى كفالة حقوق الإنسان فى العراق .

* « الاتحاد » لايدخل الحوار منفردا وإنما لابد من قرار يصدر عن الجبهة الكردستانية العراقية باعتبار « الاتحاد » عضو فيها ، والجبهة الاتقبل بالحوار الأضمن الحوار مع المعارضة العراقية .

* « الاتحاد » يعتقد ان مشاكل العراق المختلفة بما فيها المشكلة الكردية لن تحل إلا بإنهاء الديكتاتورية وإقامة النظام الديمقراطى البرلمانى التعددى .

« فحوى الاتفاق »

إلى جانب المعاناة الاقتصادية التى يشهدها الاكراد فى شمال العراق المتأثرين بحصارين:

الحصار الدولى على العراق والحصار العراقى عليهم ،فإن هناك اسبابا عديدة للاقتتال الكردى ـ الكردى يأتى على رأسها الخلافات التاريخية بين الحزبين . فكلاهما يتهم الآخر بأنه « جاشا »اى عميل ، اوبممارسة « الجحوشية » أى الارتزاق باللغة الكردية . ويعتبر الطالبانى حزب البارزانى بانه حزب عشائرى تسيطر عليه عائلة البارزانى بينما يرى البارزانى أن حزب الطالبانى يفتقر إلى القاعدة الجماهيرية وبالتالى يفجر دائما القتال خشية اجراء انتخابات لايحظى فيها بمايحتفظ به الآن « **المناصفة مع حزب البارزانى** » أما السبب المباشر ل هذه الصراعات فهو السيطرة على الطرق الرئيسية والاستراتيجية والتى تمر منها الشاحنات التركية والإيرانية إلى المناطق التابعة للسلطة المركزية العراقية والتى توفر للاكراد مصادر للدخل نتيجة الجمارك التى يحصلونها من هذه الشاحنات .وبالتالى حرصت المحادثات بينهما فى (دبلن) على معالجة هذه الأمور ، وطبقا لما جاء فى البيان الختامى للمحادثات فإن الحزبين تعهدا بالحفاظ على وقف إطلاق النار بصورة دائمة ووقف الحملات الاعلامية فوراواحترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى الحزب الآخر وإطلاق جميع المحجوزين الذين اعتقلوا خلال عمليات القتال الأخيرة وتضمن الاتفاق مايلى :ـ

* نزع السلاح عن مدينة «أربيل» عاصمة اقليم كردستان العراق (والتى كانت ميليشيات **الاتحاد الوطنى الكردستانى** قد سيطرت عليها وعطلت أعمال الحكومة والبرلمان الكرديين. »

* تأليف لجنة محايدة باشراف المؤتمر الوطنى العراقى الموحد لتنفيذ الاتفاق .

* خفض عدد القوات المنتشرة حول «أربيل» ونقلها إلى مناطق اخرى يتم تحديدها لاحقا .

* فى غضون ٤٨ ساعة من المصادقة على نزع السلاح عن مدينة «أربيل» يتم تحويل كل الرسوم والعائدات المحصلة من جانب الحزبين لإيداعها فى حسابات بأسم الحكومة الإقليمية تحت إشراف لجنة محايدة .

* إعتماد نظام للمحاسبة لجرد الرسوم والعائدات التى جباها الحزبان من مايو ١٩٩٤ .

* إعادة الشرعية إلى حكومة الاقليم عبر العودة إلى إجتماع البرلمان المحلى فى غضون ٤٨ ساعة من المصادقة على نزع السلاح من «اربيل »

*يعمل البرلمان المحلى بسرعة على توسيع القاعدة الإدارية للمحافظات الشمالية العراقية لتضم الأحزاب والأقليات الأخرى. * تقرر ان تعقد جولة أخرى يلتقى فيها زعيما الحزبين الكرديين الطالبانى ، والبارزانى .

« إمكانية صمود هذا الاتفاق »

جاءت من البداية مشاركة الحزبين الكرديين فى هذه المحادثات التى تمخض عنها هذا الاتفاق بمنطق« نحن نسعى لأى حل للأزمة بينما الطرف الاخر هو الذى أشعلها ويسعى «لاستمرارها» وليس بمنطق التوصل لحل جذرى للأزمة الكردية بشكل عام. وقد عبر عن ذلك كلا الزعيمين الكرديين قبل المحادثات كما عبرا عن عدم تفاؤلهما حول إمكانية التوصل الي نتيجة إيجابية ومكمن ذلك الشعور المتشائم فى طبيعة الأزمة الكردية بشكل عام والتى يحكمها دائما العوامل الإقليمية والدولية أكثر مما تحكمها الظروف الداخلية نتيجة تواجد الأكراد فى عدة دول هى تركيا وسوريا والعراق وإران ولكل دولة منها حساباتها وخياراتها الاستراتيجية التى تنسحب على موقفها النهائى من الأكراد. وبالتالى فصمود هذا الاتفاق لفترة طويلة غير وارد ولا يعنى فى ذاته الحل النهائى للأزمة الكردية ومن هنا يجدر البحث عن بديل ثان يضمن للأكراد حقوقهم كأقلية عراقية ويخرجهم من دائرة استخدامهم كأداة لتحقيق أهداف لدول أخرى كالولايات المتحدة أو غيرها من دول المنطقة **كتركيا أو إيران أو سوريا أو العراق.**

اتفاق الفرصة الأخيرة في أسمرا

أمينة النقاش

لم يكد يمر أقل من شهر على انتهاء مؤتمر المعارضة السودانية ، في العاصمة الأريترية «أسمرا» ، وصدور بيانه الختامي ، ممهورا بتوقيع أحزابها وقواها السياسية والنقابية والعسكرية الرئيسية ، وإعلانه إختيار الزعيم الاتحادي «محمد عثمان الميرغني» رئيسا للتجمع الوطني الديمقراطي » المعارض حتى طالب المكتب التنفيذي للحزب الاتحادي الديمقراطي ، بإعادة ترتيب مقررات مؤتمر «أسمرا» وبالتحديد الخاصة منها «بتقرير المصير» ، و أنشق قيادي بارز في القيادة الشرعية - الجناح العسكري للمعارضة -هو اللواء «الهادي بشرى» عنها ، وعاد إلى السودان ، بعد أن أعلن انسحابه من التجمع الوطني ، احتجاجاً على تبنيه في أسمرا مبدأ حق تقرير المصير.

وبرغم أن دوائر المعارضين السودانيين بالقاهرة، قد هونت من الحادث الأخير على وجه الخصوص ، وقللت من شأنه ، إلا أن الحدثين معاً يعكسان حجم التحديات التي تواجه المعارضة السودانية ، فالبنود التي أجمعت عليها في «أسمرا» لا تزال محل خلاف خارجها ، والمسافة بين «بيان أسمرا» وبين واقع القوى السياسية الموقعة عليه ما تزال شاسعة ، كما أن البيان ، يقبل بالتفسيرات المختلفة لبنوده ، مما دفع واحدة من القوى الكبرى الموقعة عليه ، إلي المطالبة ، بتعديل صياغته.

لكن هذه المؤشرات وغيرها ، لا تنفى أن «مؤتمر أسمرا» الذى اصطلحت المعارضة السودانية على وصفه «بمؤتمر القضايا المصيرية» ، وهو واحد من أهم الأحداث ، على الساحة السياسية السودانية منذ انقلاب الجنرال «عمر البشير» العسكري ، قبل ست سنوات.

الانعقاد هو الحدث

ولعل انعقاد مؤتمر المعارضة السودانية في «أسمرا» -في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يونيو الماضي -هو حدث في ذاته، بعد أكثر من عامين من المحاولات المتعثرة ، لعقد المؤتمر الخامس للتجمع . حيث رفضت بعض أطراف المعارضة ، دعوة زعيم الجناح الرئيسي للحركة الشعبية (جون قرنق) لعقد المؤتمر ، في المناطق التي تسيطر عليها حركته، في جنوب السودان ، وأبدت العاصمة المصرية القاهرة تحفظاً على عقده فوق أراضيها ،وجاءت استضافة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية في أريتريا للمؤتمر لتحل واحدة من أعقد المشاكل التي سببت عدم انعقاده طوال الفترة الماضية .

ويكتسب مكان عقد المؤتمر الخامس للتجمع الوطني العقدي في العاصمة الأريترية أسمرا أهمية خاصة، فأريتريا دولة حدودية مجاورة للسودان ،وفي الآونة الأخيرة انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، بعد أن اتهمت أريتريا النظام السوداني ، بدعم جماعة الجهاد الإسلامي الإريتري المناوئة للحكومة.

وأتهم السودان أريتريا بدعم معارضي النظام السوداني ، وبالتحديد الفصائل التي تقود حربا مسلحة في جنوب السودان.

ولم تكن مذكرة الاحتجاج التي تقدم بها السفير السوداني في أثيوبيا لمنظمة الوحدة الأفريقية على ما قال أنه تدخل أريتريا في الشئون الداخلية للسودان ، ومحاولة زعزعة أمنه ، وأحتوائها المعارضة السودانية السياسية والعسكرية ، سوى مظهر وحيد من مظاهر القلق، التي اعترت النظام السوداني ، من عقد مؤتمر يضم القوى الرئيسية المدنية والعسكرية التي تسعى لقلبه والإحلال محله في دولة متخامة لحدودة ، فمن المعروف أن المؤتمر ، ضم ممثلين عن الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية والحزب الشيوعي والنقابات والشخصيات الوطنية المستقلة ،كما اتخذ المؤتمر قراراً بأن يقبل في عضوية التجمع « قوات التحالف السودانية » و « مؤتمر البجا » وهو ما أعتبره «العميد عبد العزيز خالد» قائد قوات التحالف انتصارا على العقلية القديمة السائدة في التجمع ، التي تريد إغلاق أبوابه ، مشيرا إلى أن انضمام تنظيمه وتنظيم «البجا » للتجمع يفتح مجالا جديداً لوحدة العمل المعارض ، ويشكل نقله نوعية به، من حيث مشاركة قوات التحالف كتنظيم سياسي وعسكري ، ومؤتمر «البجا» كقوة إقليمية ، مما يعني اعترافاً بالمناطق المهمشة ومشاكلها .

المشاكل الملغومة

فتح مؤتمر «أسمرا» ملفات المشاكل الملغومة والمزمنة ، التي رافقت الحياة السياسية السودانية منذ الاستقلال ، وكانت سببا في الإطاحة بدكتاتوريتين عسكريتين ،واندلاع انتفاضتين شعبيتين ، وإسقاط أنظمة الحكم الديمقراطية الثلاثة، ألا وهي قضية الحرب والسلام في السودان، وقضية العلاقة بين الدين والسياسة وهما في واقع الحال ، محوران لقضية واحدة هي مشكلة الحكم في السودان .

وفي «أسمرا» أقر المشاركون في المؤتمر مبدأ حق تقرير المصير ،كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب ،على اعتبار أن ممارسة هذا الحق توفر حلا لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة في السودان ، وتسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية . ووضع المؤتمر شروطاً لممارسة هذا الحق بينها ، أن يتم في مناخ من الديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي ، كما وضع تعهداً من سلطة التجمع الوطني الديمقراطي ، بالعمل على بناء الثقة، وإعادة صياغة الدولة السودانية ، حتى تأتي ممارسة حق تقرير المصير دعما لخيار الوحدة.

لكن الضجة الواسعة التي أثيرت بعد انتهاء «مؤتمر أسمرا» حول موافقة قيادات التجمع الوطني على منح حق تقرير المصير للجنوب وبعض المناطق المهمشة ، تجاهلت

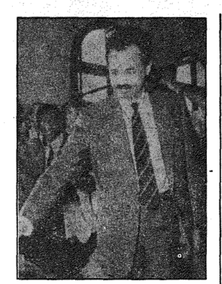
عدداً من الحقائق الهامة .

أولها: إن سياسات حكومة الإنقاذ فى السودان التى تقود حرب جهاد إسلامى ، لوقف الحرب الأهلية فى الجنوب بالقوة المسلحة وبالإبادة العرقية ، قد فتحت الأبواب على مصراعيها لهيمنة القيادات الانفصالية على الفصائل الجنوبية المسلحة . كما أن السياسة المزدوجة للحكومة السودانية قد أحرجت القيادات القومية ذات التوجه الوحدوى فى الجنوب **كجون قرنق** ، بعد أن عقدت اتفاقا فى فرانكفورت مع العناصر التى تناوئه فى الحركة الشعبية فى مسعاها لتوسيع الانشقاقات داخلها وافقت بموجبه فى عام ١٩٩٢ على منح حق تقرير المصير للجنوب.

كما أن المعارضين لحق تقرير المصير، يتجاهلون أيضا ، المناخ الدولى الذى انعقد فى ظله مؤتمر «أسمرا» الذى تصاعد فيه النزوع القومى فى كل مكان للحق فى تقرير المصير . كما أن الشروط التى وضعها التجمع لإقرار هذا الحق بعد إسقاط النظام القائم وفى ظل حكم ديمقراطى ، تبعث على الأمل ، فى الاختيارات الوحدوية ، خاصة على ضوء التجربة الأثيوبية ، التى تزخر كالسودان ، بالتنوع الدينى والعرقى والقومى والسياسى لكن إقرار الدستور الأثيوبى الجديد لحق تقرير المصير دفع الأثيوبيين للتمسك بالوحدة وليس بالانفصال.

الحزبان الكبيران

ولعلها المرة الأولى فى تاريخ السودان المعاصر ، أن يوقع الحزبان الكبيران ، القائمان على أصول دينية ،على اتفاق سياسى ينص على "**أنه لا يجوز لأى حزب سياسى أن يؤسس على أساس دينى**» ، ومعنى ذلك أن اتفاق «أسمرا» يلزم حزبى الاتحادى الديمقراطى والأمة ، بالتخلى عن برامجهما الدينية الداعية «**للجمهورية الإسلامية**» و«**لنهج الصحوة الأسلامية**» وليس سهلا توقع التزام الحزبين الكبيرين بذلك، وخاصة أن توقيعهما قبل عامين على اتفاق «نيروبى» الذى دعا إلى فصل الدين عن السياسة وكفالة المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسا على حق المواطنة ، واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ، ويبطل أى قانون يصدر مخالفا لمواثيق حقوق الإنسان الدولية ، ويعتبرها غير دستورية ، لم يسفر **فى الواقع العملى ، عن تبدل فى توجهات الحزبين الكبيرين الدينية ، ولم يمنع حزب الأمة مثلا من الحديث -بعد نيروبى- عن برامج «نهج الصحوة» مما**



أخورقى يدلى بصوته

يرجع ، الاعتقاد الذى ذهب إليه المراقبون السياسيون من أن النتائج غير المباشرة لمؤتمر «أسمرا» أهم بمراحل من نتائجه المباشرة.

اتفاق الفرصة الأخيرة

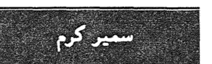
من أول هذه النتائج ، إن **التجمع الوطنى الديمقراطى** الذى أرسى فى «أسمرا» القواعد العامة لقيام دولة السودان المستقبلية الديمقراطية المدنية التى توزع فيها الثروات والسلطات بالعدل والتراضى ، **قد أصبح بعد «أسمرا» معترفا به إقليميا ودوليا ، كبديل موضوعى لنظام الحكم العقائدى الدينى العسكرى فى السودان** .بل إن عدد من القوى السياسية السودانية التى كانت تحرص عن إبراز اختلافها عن التجمع -كحزب **البعث** مثلا- أخذت تطالب بالأنضمام إليه ، كما تسعى بعض التنظيمات السودانية الصغيرة التى تضم عدداً من المنشقين عن الأحزاب القائمة لتوحيد تنظيماتها- **كحركة القوى السودانية الجديدة** - تمهيداً للسعى للانضمام إلى«التجمع» الذى نجح فى«أسمرا» -عبر اتفاقات سرية لم يفصح عنها -أن يحظى بموافقة القوى السياسية والنقابية ، على أن **يكون الكفاح المسلح ، وسيلة مشروعة لتغيير الحكم فى السودان** .. ومما ساعد على بروز «التجمع» كبديل مقبول للنظام السودانى ،ما نسب للأخير من تورط فى حادث الاغتيال الفاشل ، الذى تعرض له الرئيس «**حسنى مبارك**» فى أديس أبابا «مما دفع الحكومة المصرية للتعامل مع«التجمع» للمرة الأولى منذ تشكيله قبل ست سنوات كهيكل تنظيمى معترف به للمعارضة السودانية ، **كما أن تراجع تأثير جماعات العنف الدينى فى المنطقة -وبالتحديد فى مصر والجزائر- وافتقادها للتعاطف الجماهيرى ، قد أحكم العزلة السياسية على النظام السودانى** ،الذى أخفق خلال ستة أعوام من سياساته المزدوجة فى حل مشاكل الفقر والحرب الأهلية فى السودان..

وكان من بين النتائج غير المباشرة «لأسمرا» سعى الأحزاب الأفريقية فى السودان ، لتوحيد فصائل الحركة الشعبية ولحل المشاكل بين **فصيل جون قرنق** وفصيلى «رياك مشار» و «لام أكول» ،كما كان من بينها أيضا حصول «التجمع» على محطة إذاعة بدأت بثها من الأراضى التى تسيطر عليها الحركة الشعبية فى الجنوب . كما كانت **المواجهة العاصفة التى حدثت فى جامعة الخرطوم ، بين جماهير الطلاب الغاضبة ، وبين الفريق عمر البشير** ، حيث هتف الطلاب بسقوط الجبهة الإسلامية وسقوط الحكومة ، واحدة أخرى من النتائج غير المباشرة لأسمرا .

وبعد أن أعلن «التجمع» فى«أسمرا» قبوله بإعلان المبادئ ، الذى أصدرته دول «الإيقاد» ، بدأ «التجمع» فى التحرك للمشاركة فى مفاوضات السلام التى تتم تحت رعاية تلك الدول ، والتى لم يعد هاك ما يحول دون مشاركته فيها بعد أن تضمنت وثيقة «أسمرا» نفس البنود الأساسية لمبادرة دول «الأيقاد» لوقف الحرب الأهلية فى السودان، التى ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية.

وصفت بعض القوى السودانية المشاركة فى مؤتمر «أسمرا» الاجتماع بأنه «**اجتماع الفرصة الأخيرة**» ، بما يعنى أن المعارضة السودانية ، لم يعد أمامها مجال لرفاهية الإخفاق .. وإذا كانت الحكومة السودانية قد سارعت بمواجهة «مقررات أسمرا» بتعديل وزارى جديد ، يسعى لتحسين صورتها فى الداخل والخارج والخروج من عزلتها ، فإن «التجمع الوطنى الديمقراطى» عليه أن يدرك حقيقة أن ما تم من قرارات وتوصيات فى أسمرا هو -كما قال الزعيم الجنوبى «**قرنق**» - **خطوة كبيرة للأمام لكنها لن تحقق شيئا إذا تم التوقف عندها، فالتجمع مطالب بمد جسور الثقة والتواصل مع السودانين فى الداخل وفى الخارج** ويفتح أبوابه لكل القوى القابلة ببرنامجه ، وبتوسيع رقعة المعارضين لحكومة الإنقاذ ، وببذل جهد لكسب مزيد من الدعم والتأييد الدولى لمخططاته ، بما يقنع القوى المحلية والدولية والإقليمية ، بأهليته ، لأن يكون بديلا للنظام السودانى!.

انتفاضة عمالية .. أمريكية



رسالة واشنطن

- أصابتها " التخمة المالية بفعل إيرادات - تراوحت - شهريا بين ٧٥ مليون و ١٠٠ مليون دولار ، واكتظت خزائنها بأموال تعد بمليارات الدولارات .. أنها الآن ثرية وقوية ولكنها أيضا طاعنة فى السن .."

" معظم رؤسائها الآن رجال فى السبعين والثمانين من العمر وقد فقدوا الاتصال تماما بقواعدهم..."

" انتصاراتها التاريخية حققتها فى معارك دامية مع المؤسسات العملاقة

بيل كلينتون



، أما الآن فإن العنف واراقة الدماء يجريان داخل الحركة نفسها فى نزاعات وحشية على السلطات .

" فهل تستطيع أن تكسب ولاء جيل جديد من العمال ؟ هل تملك الطاقة أو الرغبة لكى تنظم الفقراء الجدد بمن فيهم اللاتينيون والسود ؟"

هذا ماوصف به " تقرير قومى" أصدرته صحيفة "واشنطن بوست" الحركة النقابية الأمريكية.

لكن هذا التقرير صدر فى عام ١٩٧٢ .. أى قبل ٢٣ عاما .. غير أن تلك العبارات التى احتواها هذا التقرير - الذى حصل الكاتبان اللذان وضعاه على جائزة بوليتزر لأحسن التقارير الصحفية فى ذلك العام - لاتزال تصدق حتى اليوم .. ربما فيما عدا قول التقرير أن عدد أعضاء الحركة النقابية الأمريكية كان ٢٠ مليون عامل وأنهم مع ذلك لايمثلون سوى ربع تعداد القوى العاملة الأمريكية ..

فالحقيقة أن نسبة النقابيين بين عمال أمريكا ظلت منذ ذلك الوقت تتدهور بدلا من أن تزيد بزيادة تعداد القوى العاملة فى المجتمع الأمريكى .. فلم تعد تتجاوز ١١ فى المائة . أى أن المعدل الحقيقى لانضمام العمال الأمريكيين إلى نقابات تحمى مصالحهم فى مواجهة قطاع الأعمال والمؤسسات العملاقة

والحكومة المتحالفة مع هذه المؤسسات هو بحدود واحد من كل عشرة عمال.

ولايقتصر السبب فى هذا التردى على حقيقة تراجع نفوذ النقابات العمالية واتحاداتها الإقليمية واتحادها العام على مر السنين ، كما لايقتصر على شعور الطبقة العاملة الأمريكية بأن هذه النقابات عاجزة عن الدفاع عن أعضائها وحماية مصالحهم فى أحلك الأوقات .. بل يمتد إلى حقيقة أن قطاع الأعمال حول قيادة الحركة النقابية الأمريكية إلى ألعوبة فى يده ، تخدم مصالحه وتنفذ سياساته مهما غالت فى إلحاق الأضرار المادية والاجتماعية بالعمال.

فى أوائل الثمانينات عندما أضرب كافة العاملين فى المراقبة الجوية فى المطارات الأمريكية ، وكانوا جميعا من النقابيين ، لم يتردد الرئيس الأمريكى آنذاك رونالد ريجان ، وكان لايزال فى بداية رئاسته فى فصلهم جميعا من وظائفهم بجرة قلم بعد أن وجه اليهم انذارا بالعودة إلى أعمالهم بشروط الشركات التى يعملون فيها خلال ٢٤ ساعة فقط. وعندما رفضوا الإنذار أقدم على تعيين بدائل لهم معرضا حركة الطيران وسلامة الركاب والطائرات لأخطار ماحقة .

وقد ظل هؤلاء النقابيون مفصولين من أعمالهم إلى أن أعادهم إليها - دون أى تدخل من الاتحاد العام للعمال الأمريكيين - الرئيس الحالى بيل كلينتو ن.. أى أنهم ظلوا مفصولين بلا عمل ، أو يؤدون أعمالا بأجور مهينة وتختلف فى طبيعتها ومستواها عن تخصصهم لمدة ١٢ عاما متصلة (...).

وتؤكد حقيقة بداية الحركة الاتحادية لنقابات العمال الأمريكين أنها ولدت فى حضن الرأسمالية الأمريكية .. وظلت أسيرة إرادة الشركات والمؤسسات معظم حياتها . وحتى عندما حاولت التحرر منها تم تسليمها



ريجان

*** انقلاب فى الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يزيح القيادة التى أخضعته لقرن كامل لمصالح قطاع الأعمال.**

*** القيادات النقابية الجديدة تعد بقطع علاقة الاتحاد بالمخابرات الأمريكية والتحول عن تأييد السياسة الخارجية الرجعية.**

*** ائتلاف جديد للاتحادات النقابية يصدر بيانا يتحدث لأول مرة بلغة اليسار الاشتراكى .. من أجل " تحريك الحركة العمالية كلها باتجاه أكثر تقدمية".**

*** "المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومات الخاضعة لها .. لايمكن أن تكون موضعا لثقة ولايتوقع منها أن تسعى إلى رفاهية العمال والمجتمعات".**

إلى أيدى عصابات "المافيا" وعصابات الجريمة المنظمة الأخرى فى فترة من أحلك فترات تردى أحوال الطبقة العاملة الأمريكية.

وتميزت عملية هيمنة الشركات والمؤسسات على الاتحاد العام للعمال الأمريكيين - منذ البدايات الأولى لتأسيسه - بطابع يشبه كثيرا نظم الدول الخاضعة لحكم ديكتاتور يربض على السلطة لسنوات طويلة يمارس القيادة خلالها بلا مشاركة ديمقراطية من أى نوع . هكذا كان أول رئيس للاتحاد العام للعمال الأمريكين صمويل جومبرز .. الذى تولى رئاسة الاتحاد من عام ١٨٨٦ حتى عام ١٩٢٤ . أى لمدة ٣٨ عاما. وهكذا كان الحال بالنسبة لآخر رئيسين للاتحاد . فقد تولى رئاسته جورج مينى من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٩.. وتولى بعده مباشرة لين كيركلاند الذى ظل رئيسا حتى الشهر الماضى .

وهنا نصل الى موضوعنا .. إلى نقطة التحول الخطيرة والهامة التى دخلت فيها الحركة النقابية الأمريكية فى ظل تدهور ظروف الطبقة العاملة واشتداد هيمنة قطاع الأعمال على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم .. وفى ظل حالة الضعف المزمن التى أصابت الحركة النقابية واتحادها العام ، وانفصال قيادات هذا الاتحاد أكثر من أى وقت مضى عن القواعد العمالية وجماهيرها .

فقبل شهرين اثنين اجتمعت قيادات الاتحادات النقابية لعمال الشحن وعمال المناجم وعمال صناعة السيارات وكذلك نقابات عمال الحكومة ووجهوا انذارا إلى رئيس الاتحاد العام للعمال بضرورة التقاعد وترك الرئاسة .. وإلا أجبر على ذلك.

وقد بدأ بهذا الإنذار صراع مرير يهدف طرف فيه إلى الاحتفاظ بالأوضاع القديمة التى

تضمن الهيمنة الكاملة على الحركة النقابية والطبقة العاملة وتجريدها من كل أسلحتها النضالية والسياسية - على النحو الذى ساد منذ القرن الماضى - ويهدف الطرف الآخر فيها إلى تجديد دماء الحركة والثورة على الأوضاع السائدة وعلى القيادات التى تحالفت مع قطاع الأعمال على حساب العمال.

بطبيعة الحال لسنا بصدد استعراض تاريخ الحركة النقابية الأمريكية - على أهميته الكبيرة لفهم طبيعة النظام الأمريكى وحدود وقيود الديمقراطية الأمريكية ودور الطبقة العاملة فى السياسة العامة - لكن الجانب الذى يستحق التركيز فى هذه الرسالة هو انعكاسات هيمنة قطاع الأعمال على الاتحاد العام للعمال الأمريكيين بالنسبة لمواقف هذا الاتحاد طوال عهده - الذى يوشك الآن على الانتهاء - تجاه قضايا الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان .. ازاء اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايانا العربية وقضايا العالم الثالث ، والقضايا العالمية الأخرى التى تجتمع تحت مظلتها مصائر البشرية جمعاء .. مثل قضايا التسلح النووى وقضايا الحروب العرقية السائدة الآن وتطلعات " النظام العالمى الجديد" ومشاريعه.

إننا نمر بوقت أصبح فيه من المؤكد أن تتراجع القيادة القديمة للاتحاد العام للعمال الأمريكيين - كما تتمثل فى كيركلاند الذى يبلغ الآن من العمر ٧٨ عاما - ، وأن تتولى القيادة عناصر أكثر تقدمية وأكثر التقاء مع أهداف الطبقة العاملة الأمريكية .. والأهم أكثر تحديا لتيارات اليمين الرجعى الأمريكى - التى تستظل بمظلة الحزب الجمهورى - والتى تتصرف الآن وكأن فرصتها فى الهيمنة على فكر أمريكا وسياساتها الداخلية والخارجية لاتواجه أية مصاعب أو مقاومات من جانب الشعب الأمريكى .

وتأتى الحركة الجديدة لتخليص الاتحاد العام للعمال الأمريكيين من هيمنة اليمين لتؤكد عكس مايظن اليمين الجمهورى .. وعكس مايظن ويريد قطاع الأعمال .. أى الرأسمالية الأمريكية الوحشية كما يسميها المفكر الاقتصادى الليبرالى **جون كنيث جولبريث.**

إن أهم ماتتعهد به التيارات الجديدة للحركة النقابية الأمريكية هو **وضع الحركة على الطريق الصحيح فى مجال السياسة الخارجية بعد سنوات طويلة من سيطرة الأفكار الرجعية - بل الامبريالية عليها - إلى حد تأييد الصهيونية والوقوف ضد حقوق وقضايا الشعوب العربية ، وتأييد التدخل العسكرى الأمريكى ، والتدخل الأمريكى بأشكاله الأخرى ، ضد شعوب آسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأفريقيا.**

كذلك فان من أهم ماتعد القيادة العمالية الجديدة به قطع الصلة القديمة التى أقامتها القيادات السابقة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (السى . آى. إيه) بحيث أصبحت الحركة النقابية لسنوات طويلة مصدرا لتجنيد العناصر للعمل فى مجال الجاسوسية فى الخارج ضد مصالح الشعوب الأخرى - بما فيها الشعوب الصديقة للولايات المتحدة - وضد مصالح الطبقة العاملة الأمريكية ذاتها.

لقد أعلن لين **كير كلاند تنحيه** عن عرش الاتحاد العام فعلا يوم ٢ أغسطس الماضى فى اجتماع رسمى للمجلس التنفيذى للاتحاد فى شيكاغو .. فيما اعتبر فى الأوساط العمالية " **نهاية الدور العفن للاتحاد العمالى فى السياسة الخارجية الأمريكية".**

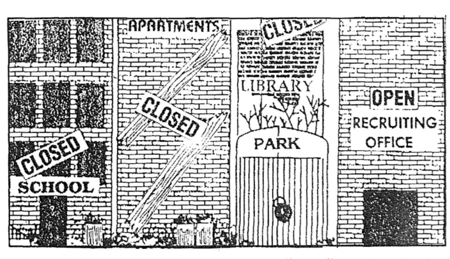
ولم يكن مثيرا للدهشة بأى حال "ان يسود ارتباك واضح أوساط المنظمات اليهودية الأمريكية اليمينية ، التى تنتمى فكريا وسياسيا لخط اليمين الإسرائيلى كما يمثله بشكل خاص تكتل" الليكود" . ولم يكن ذلك بسبب حقيقة أن كير كلاند كان أول يهودى يتولى رئاسة الاتحاد العام للعمال فحسب .. انما لأنه طوال سنوات " حكمه" وجه الاتحاد نحو تأييد أشد سياسات إسرائيل رجعية .

تنازل كير كلاند عن" العرش" وسط شعور عام بالارتياح . لم يصدر بيان من البيت الأبيض يحكي عن مآثره أو حتى يتمنى له الصحة فيما بقى من سنوات حياته . لم يقل عضو واحد من رؤساء أمريكا السابقين كلمة ايجابية بحقة. لم يقف عضو واحد فى الكونجرس الأمريكى من أصدقاء **كير كلاند** عندما كان صاحب الكلمة الوحيدة فى اتحاد العمال ليلقى كلمة توديع كما يحدث عادة .. تجاهله الجميع مع أنه - على حد تعبير افتتاحية صحيفة " عالم العمال" الشيوعية الأمريكية - كان دائما فى خدمتهم كلما احتاجوا إليه ، وخاصة فى مجال السياسة الخارجية .

على الرغم من العلاقة الوثيقة بين العمال والحزب الديمقراطى الأمريكى - على الأقل بحكم الفلسفة الاجتماعية للحزب التى تدعو فى توجهها الليبرالى إلى دور أكبر للحكومة فى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية - فان **كير كلاند** أراد طوال سنواته كرئيس للاتحاد أن ينفتح على اليمين الجمهورى حتى فى أكثر أوقات الأزمات بين الحزب والطبقة العاملة ، **حينما كان الحزب يقف وراء قوانين منع الاضراب وتقييد حرية العمال فى تكوين النقابات وخفض مساعدات البطالة . وحينما كان الحزب يقف بضراوة ضد رفع الحد الأدنى لأجور العمال.**

فى ظل رئاسة **كير كلاند** للاتحاد جرى توسيع " ادارة الشئون الدولية" فيه وزيادة

المستشفيات مغلقة .. المدارس مغلقة .. الشقق مغلقة .. المكتبات العامة مغلقة .. مكاتب التجنيد فقط مفتوحة .. نتائج إلغاء البرامج الاجتماعية على يد الأغلبية الجمهورية



ميزانيتها . وكانت هذه الإدارة قد نشأت أصلا كاستجابة لرغبة السلطة إبان الحرب الباردة لتؤدى دورها فى المعارك التى تشنها أمريكا للهيمنة على العالم الثالث ومحاربة اليسار فى كل مكان من **كوبا إلى فيتنام إلى نيكاراجوا . . ومن أندونيسيا إلى جنوب أفريقيا وشيلى** . وقد تحولت "**ادارة الشئون الدولية**" فى الاتحاد الذى يحمل اسم عمال أمريكا وينطق باسمهم زورا إلى واجهة لنشاطات الحكومة الأمريكية ضد الحكومات ذات التوجهات الاستقلالية ، وضد حركات التحرر، وضد الأحزاب الاشتراكية والقومية والثورية . ولهذا تمكنت هذه الإدارة من الحصول على نصيب من ميزانية وكالة المخابرات المركزية ، مما تخصصه للأجهزة الداعمة لنشاطها وأهدافها.

وبدورها استخدمت إدارة الشئون الدولية - تحت توجيهات **كير كلاند** - هذه الأموال فى تنفيذ العمليات السرية لاختراق الحركات النقابية فى البلدان الأخرى وتخريبها اذا لزم الأمر وحينما كانت تعارض سياسات أمريكا الخارجية . كما استخدمت فى اقامة اتحادات ونقابات زائفة عميلة للأمريكيين وأنصارهم فى إطار مايسمى "**الاتحاد النقابات الحرة**".

وكان أهم - أو بالأحرى أخطر - مشروعات " ادارة الشئون الدولية" فى اتحاد العمال الأمريكيين ، وكما أعلن فى مؤتمره العام عام ١٩٩٣ وضع خطة" المعهد الأمريكى للعمل الحر" الرامية إلى إقامة علاقات أفضل بين الإدارة والعمال من أجل المساعدة فى التحول من علاقات نموذج الصراع الطبقى إلى علاقات القوة المتبادلة والاحترام المتبادل "(...).

ولم تكن الترجمة الحقيقية لهذا المشروع سوى "**إلغاء الصراع" لصالح هيمنة" الإدارة"**.. والمقصود هنا قطاع الأعمال .. أى مصالح الرأسماليين ، وهى الفلسفة العامة السائدة فى الحياة السياسية الأمريكية .. والتى تذهب إلى أن المجتمع الأمريكى ليس مجتمعا طبقيا وبالتالى ليس فيه صراع بين الطبقات .

وقد لعب هذا البرنامج - أو هذه الخطة - أنجح أدواره فى السنوات الأخيرة حيث أشرف " المعهد الأمريكى للعمل الحر" على الإطاحة الكاملة لما كان قد تبقى من الملكية الاشتراكية (الملكية العامة) فى بولندا ... بعد أن كان الاتحاد العام للعمال تحت قيادة **كير كلاند** قد نجح فى أن يجعل **ليش فالنسيا** (رئيس بولندا الحالى) يتحول إلى" شخصية عمالية أسطورية" ثم يجنده ويمده بالمال والتأييد السياسى والدعائى للعمل ضد الطبقة العاملة البولندية.

أما الآن فان عيون العمال الأمريكيين - النقابيين وغير النقابيين - تتطلع إلى القيادات الجديدة التى أزاحت حكم **كير كلاند** لتراها تزيح أيضا أصدقاءه وسياساته وتوجهاته من الاتحاد العام.

لقد انتهت مرحلة إزاحة القيادة القديمة... وبدأت مرحلة الصراع على تولى رئاسة الاتحاد .

وفى أكتوبر المقبل ستتاح أول فرصة من نوعها للحركة النقابية الأمريكية لانتخاب زعامة جديدة تقدمية لتحقيق هذا الهدف .

وفى تطور هزّ من الأعماق حتى أولئك الذى كانوا قد أصبحوا ينظرون إلى الحركة النقابية الأمريكية على أنها " ماتت ولايبقى إلا أن تدفن" ، أعلن (١١) من أقوى الاتحادات النقابية الأمريكية انضمامهم معا فى ائتلاف واحد لخوض انتخابات قيادة الاتحاد العام بقائمة واحدة هدفها المعلن هو" **تحريك الحركة العمالية كلها باتجاه أكثر تقدمية ، باتجاه نضالى**". ومنذ اعلان هذا الائتلاف فى ٢٧ يوليو الماضى ، وقبل يوم ١٨ من الشهر التالى كان قد اتسع ليضم ٣٠ اتحادا نقابيا تشكل فيما بينها أقوى الاتحادات النقابية الأمريكية على الإطلاق.. من حيث التعداد والتنظيم والتوجه.

وقد لعب هذا الائتلاف الدور الأكبر فى ارغام الرئيس القديم للاتحاد العام **كير كلاند** على التنحى .. بعد أن كان قد أظهر اعتزامه على مقاومة التيار الجديد.

ويقول بيان إعلان الاتحاد الاندماجى بين أكبر ثلاثة اتحادات نقابية أمريكية .. - وهو تطور آخر بالغ الأهمية فى الأيام الأخيرة -" **إن تطلعنا الأكيد هو نحو عالم من الكرامة والأمن والرخاء للكثرة لا للأقلية وحدها** ، يتطلب منا أشياء لاتقل فى أهميتها عن ضرورة أن نخلق اتحادا جديدا لعهد جديد".

كما يقول البيان " على النقيض مما يذهب إليه أولئك الذين يعتقدون أن النقابات قد فقدت فائدتها فإننا نشارك بعمق فى الإيمان بأن اقتصادا اكتسب طابع العالمية ويقع تحت هيمنة قدرة رأس المال الحركية فإن **للحركة العمالية المنظمة دورا أكثر الزاما من أى وقت مضى**".

ويضيف البيان " اذا تركت لأساليبها الخاصة فإن **المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومات الخاضعة لها لايمكن أن تكون موضعا للثقة ولايمكن أن يتوقع منها أن تسعى إلى رفاهية عمالها أو رفاهية المجتمعات التى تعمل فيها . بدون القوة المقابلة التى يستطيع العمال المنظمون وحدهم دون غيرهم تحقيقها فان الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية اللتين تشكلان أساس الحياة الطيبة التى ينبغى أن نتمتع بها تصبح فى خطر جسيم**".

هذه لغة جديدة تماما لم تجرؤ الحركة النقابية الأمريكية على النطق بها أو بمثلها قبل أكثر من ١٠٠ عام.

لغة وثيقة الصلة وقريبة فى معانيها ومغزاها كثيرا من لغة **اليسار الاشتراكى** الأمريكى .. والعالمى .

والملاحظ أن الإعلام الأمريكى قد واصل اهتمامه بأحداث " اندماج" من نوع آخر مثل اندماج شركتى " ديزنى" وتليفزيون إيى . بى . سى (لأنه خلق شركة تساوى بحساب رأس المال أكثر من ١٩ مليار دولار) وواصل بالتالى تجاهل الاندماج الجديد لأكبر الاتحادات النقابية للعمال الأمريكيين ، على الرغم من الانقلاب السياسى الذى حققه هذا الاندماج (بعزل رئيس الاتحاد العام للعمال لأول مرة فى التاريخ الأمريكى) .

لكننا نتوقع أن لايطول هذا التجاهل الإعلامى.

فالأمر المؤكد أن قطاع الأعمال الأمريكى - مهما كانت درجة استهانته بالحركة العمالية والنقابية - لن يقف مكتوف الأيدى وهو يرى العمال ينسفون هيمنته على حركتهم.

إن مايحدث الآن لايقل عن كونه انتفاضة عمالية كاملة ومنظمة .. وعلى رد فعل" قطاع الأعمال" تتوقف طريقة هذه الانتفاضة فى حماية نفسها وحماية قدرتها على قيادة الحركة العمالية فى اتجاه جديد يصون تكاملها واستقلاليتها لتؤدى دورها الحقيقى بعيدا عن دور خادم الطبقة الحاكمة.

وكما كانت القيادات القديمة لاتحاد العمال الأمريكيين تستحق كل الإدانة من جانب القوى الشعبية والتقدمية فى أمريكا والعالم حين وضعت نفسها فى خدمة السياسة الخارجية الأمريكية فى أبشع مراحل الحرب الباردة والتدخل العسكرى والهيمنة الاقتصادية والثقافية .. فان القيادات الجديدة للاتحاد تتطلع إلى تأييد عالمى واسع لحركتها يكون بداية نوع جديد من العلاقات المتكافئة والعادلة.

وعلى أى الأحوال فإن الساحة الأمريكية تموج بحركة تقدمية على درجة غير مسبوقة منذ سنوات من الحيوية وارادة التحدى .. حتى وإن لم يستطع أن يسمعها من يعطون أذانهم - مثلا - لشبكة سى . إن . إن وحدها ولايهتمون إلا بما تهتم به(...).

شبحا هيروشيما والجزائر يخيمان على العاصمة الفرنسية

رسالة باريس **مجدى عبد الحافظ**

تظل التجارب النووية الفرنسية ، والاعتداءين الإرهابيين داخل باريس هما أهم أحداث هذا الشهر ، اذ شغلا مساحات كبيرة فى كل وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية . فالاول فتح على فرنسا جبهات خارجية عديدة فى العالم ، ومواجهات دبلوماسية واقتصادية أدت لانعزال فرنسا دوليا ، وانخفاض شعبية الرئيس جاك شيراك بفعل الانتقادات العديدة الداخلية والخارجية . أما الحدث الثانى فقد ذكّر بسلسلة الاعتداءات الإرهابية التى عرفتها فرنسا عامى ١٩٨٦و١٩٨٨ وأسفرت عن عشرات الضحايا . هذه الذكرى أدت إلى حالة من الهلع بين الفرنسيين على الرغم من الاحتياطات الأمنية التى وصلت إلى أقصى حد لها . وهكذا يجد المواطن الفرنسى نفسه بين هاجسين أولهما الشبح النووى ونموذجه فى هيروشيما ، والشبح الجزائرى الذى يجلب الخوف الدائم لئلا ينتقل مسرح العمليات الإرهابية للجماعات المسلحة فى الجزائر إلى داخل الأراضى الفرنسية .

شبح هيروشيما

لايختلف اثنان على حظ شيراك العاثر الذى واكب إعلانه لاستئناف تجارب فرنسا

الرئيس شيراك



النووية فى المحيط الهادى ، إذ رغم وجهات نظر المعارضين لهذه التجارب فانها تتوافق مع الذكرى الخمسين لإلقاء أول قنبلتين نوويتين فى تاريخ البشرية على هيروشيما ونجازاكى . إذ مازالت ذاكرة العالم تحمل فى طياتها فظاعة وبشاعة الانفجارين اللذين حسمت بهما الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ، وحصلت بهما على استسلام كامل لليابان دون قيد أوشرط . مازال وعى الإنسانية يحتفظ رغما عنه بآلاف المشاهد لحوالى مائة واربعين ألف قتيل من ضحايا القصف ، وأكثر منهم ممن كانوا أقل حظا فعاشوا يعانون آثار الإشعاعات المدمرة للنفس والجسد على السواء ، ومازال آبناؤهم وأحفادهم يدفعون الثمن حتى اليوم فى صورة تشوهات خلقية فى أبناء الجيل الحالى . مازالت هذه الكارثة البيئية والإنسانية المروعة تنتقل باشباحها الكئيبة على كل محبى السلام والطبيعة فى العالم ، فى الوقت الذى ترتفع فيه بعض الأصوات لتبرر هذة الفعلة النكراء ،بل وتثنى على ترومان الرئيس المسئول عن هذا القرار الجلف ، وعلى قائد الطائرة الذى نفذ القصف دون معرفة حقيقية لطبيعة وهول ماسيقدم عليه. وهى أصوات نجدها فى كل زمان ومكان تملؤها البهجة عندما تدق طبول الحرب ، وتنتشى عندما يحل الخراب إذفيه ثراؤها ومصالحها وقوة تأثيرها .

ويرتفع نعيق هذه القوى اليوم لمساندة قرار الرئيس شيراك باستئناف تجارب فرنسا النووية بجزيرة ميرورووا بالمحيط الهادى ، والتى كانت قد توقفت بناء على قرار الرئيس السابق فرانسوا ميتران فى ١٩٩١.

ولمواكبة دعوة شيراك ـ وهو لم يردها ـ لهذه المناسبة المأساوية تأثير كبير على الرأى العام الفرنسى والدولى ، بحيث تجعل المبررات الموضوعية والتى يطرحها الديجوليون تبدو واهية أمام شبح الحرب ـ إذ يرى الديجوليون آن على فرنسا دوراً هاماً فى الحفاظ على الأمن الأوربى ، وإن لم تستطع فرنسا تطوير سلاحها النووى الرادع فهى لن تستطيع القيام بهذة المهمة ، بل وستظل أوربا فى حالة خضوع للولايات المتحدة ، بل ومرهونة بإرادتها السياسية ، والتى دخلت فعليا فى منافسة شديدة على مناطق النفوذ الفرنسية القديمة . وليس من قبيل الصدف أن تسرب الإدارة الامريكية تقريرا لدراسة امريكية عن سوق السلاح فى العالم الثالث لتوضح أن نسبة مبيعات فرنسا فى هذا السوق قفزت فجاة إلى ٤٦٪ ، بينما تراجعت

نسبة مبيعات الولايات المتحدة فى هذا السوق إلى ٢٦٪ فقط . ويدفع الديجوليون بأن الرفض الدولى لتجارب فرنسا النووية ، خاصة فى منطقة دول جنوب المحيط الهادى يعود إلى البروباجندا الامريكية التى تحاول بشتى الطرق قطع الطريق على المشروع الفرنسى الديجولى فى استقلالية اوربا واعتمادها الدفاعى على النفس .

ولعل انتشار موجة الرفض والإدانة العالمية لهذه التجارب تعزى فى جزء كبير منها للنقابات والجمعيات الشعبية ، وجمعيات المحافظة على البيئة وعلى رأسها « جمعية السلام الأخضر » وانضمام دول اوربية حليفة لفرنسا إلى صفوف المعارضين الذين أدانوا استئناف التجارب الفرنسية مثل : النمسا ، ولوكسمبورج ، وهولندا ، وايرلندة ، والنرويج ، وفنلنده ، والسويد ، والدانمارك وغيرهم يوضح إلى أى مدى باتت الدول الغربية رغم تحالفها مع فرنسا ، لاتستطيع إغفال الصوت الشعبى الرافض للحروب والمحب للسلام . هذا وقد أدانت دول أخرى كثيرة فى العالم التجارب الفرنسية خاصة فى أمريكا الوسطى واللاتينية وجنوب وشرق آسيا (**المكسيك ، كولمبيا ، الاكوادور ، بيرو ، شيلى ، البرازيل . وكوريا الشمالية والجنوبية ، واليابان ، تايلاند ، سنغافورة ، ماليزيا ، اندونيسيا ، فيتنام ، الفلبين ، وبروناى ، اضافة لغينيا الجديدة ، واستراليا ، ونيوزيلندة**) والدول الثلاث الاخيرة هى الواقعة أمام جزيرة ميروروا حيث تعتزم فرنسا إجراء تجاربها النووية ، لذا فقد كانت الأكثر حماسا ورفضا بشدة ففى استراليا إلى جانب إدنة الحكومة هناك لهذه التجارب ، فسوف تتخذ إجراءات حظر على التعامل الاقتصادى مع فرنسا والمعروف أن هناك مائتى شركة فرنسية تعمل باستراليا ، وتمثل أستراليا الزبون رقم ٣١ فى حجم التعامل مع فرنسا والذى يبلغ ٣ مليار فرنك ، ولاقت دعوة أستراليا آذانا صاغية فى دول كثيرة ، مثل اليابان والتى دعت ايضا لمقاطعة فرنسا على الرغم من حجم التعامل بين البلدين والذى بلغ فى العام الماضى ٢٥ مليار فرنك مشتروات بضائع فرنسية ، واستمرت استراليا فى دعوتها وألغت بالفعل استيرادها للنبيت الفرنسى والماء المعدنى الفرنسى واستبعدت شركة داسو للطيران الفرنسية من المشاركة فى مناقصة تربو على ثلاثة مليارات فرنك ونصف ، وتبنت النقابات والجمعيات الأهلية فى أوروبا الدعوة لمقاطعة فرنسا الاقتصادية فى إنجلترا أو حتى فى ألمانيا أشد حليف أوروبى لفرنسا ،هذا وقد هوجمت المصالح الفرنسية فى استراليا وإيطاليا وسويسرا ، وأعلنت حكومة نيوزيلنده بأنها سوف ترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية **بلاهاى**.

فى ظل هذا الرفض الحار لاستئناف التجارب النووية الفرنسية، وتراجع شعبية **شيراك** ، والضرر الذى لحق بالشركات الفرنسية ، وشعور فرنسا بالعزلة دولياً ، جعل الحكومة الفرنسية تخفف بعض الشئ من موقفها ، بل ودفعها على لسان أعضاء فى الحكومة أو على لسان الرئيس شيراك نفسه إلى التبرير والتخفيف من حدة هذا التصاعد فى المواقف . بدأت هذه المواقف أولا على لسان السفير الفرنسى **جيرار إيريرا** الذى حضر مؤتمر نزع التسلح الذى عقد فى جنيف وأبان عن الموقف الفرنسى المعّدل وهو التوقف تماماً عن التجارب النووية بعد إجراء الثمانية تجارب المزمع إجراؤها فى ميروروا ، مما دفع الوزيرين الاسترالى والنيوزيلندى لتحية الموقف الفرنسى الجديد واصفين إياه بأنه خطوة فى الاتجاه الصحيح ، خاصة فى الإعلان الذى أعلنته الحكومة الفرنسية بأنها ستوقع على معاهدة المنع التام للتجارب النووية فى ١٩٩٦ والذى لاقى ترحيب الرئيس الأمريكى **كلينتون** . بل ودفع السفير الفرنسى إلى الإعلان أنه مستقبلا ستتخلى فرنسا حتى عن التجارب ذات القدرة الضعيفة (أى الأقل من ١ كيلو طن) وذلك فى محاولة منه لطمأنة الدول المعارضة بالمؤتمر . إلا أن أحد المعلقين البريطانيين وصف هذه الخطوة بأنها «كما لو أن سائق سيارة قد خرق عامداً إشارة حمراء ، وأراد أن يحصل على تهنئة البوليس مؤكداً له أن المخالفة القادمة ستكون هى الأخيرة»، وذكرت جمعية «السلام الأخضر» أن نفس السفير الفرسى قد أعلن فى ٢٩ يونيه الماضى بأن فرنسا ستحتفظ بإمكانية الانسحاب من كل معاهدة للمنع الكامل للتجارب النووية حتى ولو وقعت عليها ، إذا شعرت بضرورة تأمين سلاحها النووى . وأضافت إن التجارب النووية الضعيفة لا يمكن مراقبتها أو الإطاحة بها ، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تتمسك بالقرار الفرنسى بمنعها.

وعلى الرغم من تسرب تقريرين علميين فى كل من أستراليا ونيوزيلنده يؤكدان على عدم خطورة التجارب الفرنسية على صحة سكان جنوب الباسفيكى ، إلا أن النقابات والجمعيات الأهلية شككت فى هذين التقريرين واصفة إياهما بالتواطؤ ، ولم يزعزع هذا عزم دول جنوب المحيط الهادى من الاستمرار فى معارضة التجارب ، إلا أنه سيجعل من نيوزيلنده تتراجع حتما فى دفوعها القانونية التى ستقدمها لمحكمة العدل الدولية.

ويتصدر المعارضة الداخلية إلى جانب **الحزب الشيوعى الفرنسى والحزب الاشتراكى ، جمعية حقوق الإنسان ، وجماعات أنصار البيئة وجماعة SoS Racisne المناهضة للعنصرية ، واصفين** الرئيس الفرنسى بلقب «**هيروشيراك**» فى إشارة إلى هيروشيما . وفى مقابلة صحفية لوزير الدفاع الاشتراكى الأسبق **بول كيليس** الذى أدان شيراك موضحا أن السلاح الفرنسى فى غاية التقدم، وأن الموقف الدولى قد تغير بالكامل ، وأن شيراك لم يستوعب جيداً دروس الجنرال ديجول ، حيث أن قراره هذا يتعارض مع المصالح الفرنسية، فالحظر على المنتجات الفرنسية يمكن أن يتسارع خارجيا ، إضافة

إلى صورة فرنسا فى العالم والتى اهتزت ، وأعتبر أن قرار شيراك الذى اتخذه بخفة سيحمل عواقب وخيمة لفرنسا . وتساءل عن منطق سياسية الدفاع تلك التى تستند فى الأساس على استراتيجية مشكوك فى صحتها وتكلف أموالاً طائلة يمكن صرفها على الأسلحة التقليدية، فحرب الخليج والأزمة الحالية فى يوغسلافيا السابقة ، لم تجعل أحد يفكر فى استخدام الأسلحة النووية ، بل على العكس أكدت أن قوات التدخل الفرنسية تستحق أن تعد بصورة أفضل.

ولعل الموقف الفرنسى المعّدل قد بدأ منذ الأول من أغسطس حينما سمحت الحكومة الفرنسية لأول مرة على الإطلاع على قائمة تجاربها النووية منذ ١٩٦٠ والتى بلغت ٢٠٤ تجربة أوضحت أنه قد تمت ثلاثين تجربة فى عهد الجنرال ديجول ، بينما تمت فى عهد الرئيس ميتران ستة وثمانين تجربة والباقى قد تم فى عهد الرئيس ديستان ، وأوضحت القائمة أن ثلاثة فقط من هذه التجارب قد أدت إلى تلوث البيئة فى عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٣ . وكان هذا الموقف الذى يتسم بالشفافية من قبل الحكومة الفرنسية يعود فى الأساس إلى محاولة تهدئة الرأى العام الفرنسى والخارجى . والمعروف أن الولايات المتحدة قد قامت بـ ٢١٥ تجربة نووية بتفجير جوى ، بينما بلغت تجاربها الأرضية ٨١٥ تجربة، والاتحاد السوفيتى القديم قام بـ ٢٠٧

تجربة نووية بتفجير جوى ، وبلغت تجاربه الأرضية ٨٠٥ تجربة، وتحتل فرنسا المركز الثالث بعدد تفجيراتها النووية التى بلغت ٤٥ تجربة جوى ، و١٤٧ تجربة أرضية ، بينما باقى التجارب الأخرى كانت تجارب ذات قوة صغيرة وبلغت تجارب بريطانيا ٢١ تجربة أضية ، وبلغت تجارب الصين الجوية ٢٣ تجربة ، بينما بلغت تجاربها الأرضية ١٩ تجربة بينا بلغت تجارب الهند تجربة واحدة جوية . هذا وبلغت تجارب العالم النووية حتى الآن ٢٠٢٥ تجربة، دون حساب التجارب الفرنسية الثمانية والتى ستبدأ خلال الأسابيع القليلة القادمة.

هل سيستطيع هذا الموقف الفرنسى المعدّل إنقاذ صورة فرنسا والتى هزّت فى الأسابيع الماضية فى الخارج؟ هذا ما ستجيب عنه الأحداث خلال الأسابيع القليلة القادمة.

شبح الجزائر

فى أعقاب الاعتداء الثانى الذى تم فى باريس بميدان الإتوال بالقرب من قوس النصر الشهير فى ٨/١٧ والذى أعلنت جماعة GIA المسلحة المنشقة عن جبهة الإنقاذ فى الجزائر والتى خلعت على نفسها GIA القيادة العامة مسئوليها عنه ، بدأت السلطات الفرنسية فى اتخاذ اجراءات أمنية صارمة فزادت من حجم القوات الأمنية فى العاصمة إلى ١٧ ألف رجل أمن إضافى وزادت الاحتياطات الأمنية ، ففى العاصمة وحدها تقوم قوات الأمن بمراجعة أوراق حوالى ٤ إلى ٥ آلاف مواطن يومياً ، وشددت الإجراءات فى المطارات والمحطات المختلفة للقطارات والمترو والمحلات الكبرى ، وأماكن التجمع ، ورفعت سلات القمامة من المحطات والأماكن العامة ، وألغت بشكل مؤقت أماكن ضغط الأمتعة بالمحطات والمطارات . وكانت نتيجة هذا الاعتداء الثانى ١٦ مصابا أغلبهم من السياح الأجانب ، وكانت عبوة عبارة عن أنبوبة بوتاجاز صغيرة (٣كجم) وضع بداخلها مواد تفجيرية ومسامير ، وتم وضعهاداخل سلة للقمامة . وعلى الفور بدأ المحققون أعمالهم .

فالحادث يتشابه مع ظروف الاعتداء الأول والذى تم بمحطة مترو سان ميشيل فى ٧/٢٥ وراح ضحيته ٧ قتلى و ٨٤ جريحا ، فكانت نفس العبوة التى ثبت فيما بعد أنها أشتريت من بلجيكا ، ونفس التوقيت أى فى الخامسة والنصف أى وقت خروج الموظفين من أعمالهم، وأيضا قبل النشرة الإخبارية الرئيسية على قنوات التليفزيون الفرنسى الساعة الثامنة مساءا حتى يغطى الحادث إعلامياً ،وفى نفس الوقت الأجسام الصلبة التى تُحشى بها العبوة ، مما يعطى الانطباع أن الإرهابيين يحاولون نشر جو من الفزع الشديد بمحاولتهم إصابة أكبر عدد ممكن فى كل اعتداء وذلك عن طريق تطاير هذه الأجسام الصلبة.

فى البداية كانت هناك أربعة احتمالات ممكنة لمرتكبى الحادث ، **الأول** أنهم من إرهابيى الجزائر، **والثانى** أنهم من الصرب فى محاولة لإثناء الحكومة الفرنسية عن موقفها المعادى لهم، **والثالث** أنهم من جماعة السلام الأخضر فى محاولة لإثناء الحكومة عن القيام بتجاربها النووية ، **والأخيره أنهم من أحدى الجماعات المعارضة لعرفات بمناسبة وصوله لباريس** . إلا أنه سرعان ما أستبعدت الاحتمالات الثلاثة الأخيرة واستبقى الاحتمال الأول ، ففى الشهور الأخيرة طلب قاضيا التحقيقات الفرنسية الخاصة بالإرهاب من وزير الداخلية رسميا باتخاذ إجراءات أمنية مشددة نظراً لوجود مجموعة إرهابية تنتمى إلى **الجماعة الإسلامية المسلحة GIA** والمعروف أنه عقب اختطاف الطائرة الفرنسية فى ديسمبر ١٩٩٤ ، أصبحت تشكيلات هذه الجماعة تشكيلات متفرقة أى لا تخضع لنظام قيادى وهى مغلقة على نفسها مما يصعب معه ضبطهم بسهولة، ولذا تتسم عملياتهم الإرهابية بالفوضى وعدم التنسيق فيما بينهم ، ولا يجمعهم سوى رغبتهم المشتركة فى قطع العلاقة بين الجزائر وفرنسا ، وتخلصهم من النظام فى الجزائر.

وقد تأسست هذه الجماعة من **أعضاء فى جبهة الانقاذ ممن عارضوا العملية الانتخابية فى نوفمبر ١٩٩١**، وهى عبارة عن مجموعات صغيرة تخضع كل مجموعة منها لأمير، ولعل موقفها المعارض للانتخابات فى البداية جذب إليها فيما بعد وبعد إخفاق هذه الانتخابات بعض المسئولين من جبهة الإنقاذ مثل **أنور هدام** ممثلهم فى الولايات المتحدة ، ويرى المراقبون أن هذه الجماعات يمكن حصرها فى ثلاث تيارات أساسية:

السلفيون: وهم الأغلبية وهم قريبون إيديولوجيا من السعوديين ويرتطبون **بعلى بلحاج** الرجل الثانى فى جبهة الإنقاذ وأميرهم هو **محفوظ طاجين** وهو إمام سابق لإحدى مدن ضواحى العاصمة الجزائرية ، ويعتبر هذا التيار هو المسئول عن اختطاف الطائرة الفرنسية ، والهجوم على عديد من المعسكرات ، وينُسب إليهم أيضا حركة الهروب الكبيرة من سجن«**طازيلت**» والتى قام بها ألف سجين إسلامى منذ سنين.

الجزائريون ويطلق على هذا التيار أيضا «التيار الوطنى» و وأماكن نشاطهم فى العاصمة الجزائرية ومناطق القبائل ، وهم **متخصصون فى قتل الصحفيين والفنانين والمثقفين** . وهم قريبون من **أنور هدام** الذى برر من واشنطن مقتل أستاذ علم النفس على أيدى هذا التيار بحجة «أن علم النفس تستخدمه الطغمة العسكرية الحاكمة ، وكان يستخدم ضد المبادئ الإسلامية».

الأفغان: ويحتويهم الشيعة ، وهم ممن دربوا فى أفغانستان أو فى باكستان أو فى إيران وتعزى إليهم عملية الاعتداء بالسيارة المفخخة على البوليس الرئيسى فى الجزائر العاصمة فى الشتاء الماضى والتى راح ضحيتها ٥٠ قتيلاً ، كما يعزى إليهم اغتصاب وذبح النساء.

وتتجمع قرائن كثيرة تشير بأصابع الاتهام إلى تلك الجماعات ، فبالإضافة إلى تشابه منهج الاعتداء نفسه وتوقيته فقد أشار بعض المارة من شهود الحادث بأوصاف أتفقت مع الأوصاف التى أعطيت عن منفذى حادث الانفجار الأول ، والغريب أنها قد اتفقت أيضا مع منفذى حادث اغتيال **الشيخ الصحراوى** بباريس فى أوائل يوليو الماضى.

وفى وسط تصاعد حمى الخوف بين الفرنسيين من هذه الاعتداءات العمياء ، **فالمهاجرون العرب هم أول من يدفع الثمن ، فتزايد العنصرية تجاه العرب ، ويصبحون أهم أول من تتجه الأنظار إليهم فى كل كنترول أو تحقق من شخصية ويلاحقون بالنظرات المرتابة فى كل مرة،** وقد روع الجميع حادث الاعتداء الذى قام به ثلاثة من رجال الشرطة على أحد الفرنسين من أصل جزائرى فى مارسيليا ، حيث قادوه لمكان مهجور وأوسعوه ضرباً ، وإن كانت السلطات الفرنسية قد تحركت سريعا وأوقفت الرجال الثلاثة من وظيفتهم وأخضعتهم للتحقيق والسجن ، إلا أن الأجواء تظل مشدودة ومتوترة ، وسيدفع الثمن الأكبر المهاجرون ممن لا يحملون أوراقا رسمية للعمل والإقامة ، حيث بدأت الشرطة فى حصرهم عند كل كنترول تمهيدا لمحاكمتهم وترحيلهم لبلدانهم الأصلية.

إلى أى حد سيخيم شبح الجزائر على الأجواء الفرنسية ، وهل سينافسه شبح هيروشيما النووى فى السيطرة على وسائل الإعلام؟ الإجابة تتعلق باحتياطى الجماعات الإسلامية المادى والبشرى على الأراضى الفرنسية ، وتتعلق أيضا بمدى قدرة السلطات الفرنسية على اختراق هذه الجماعات والوصول إلى قواعدها ، فهل يحدث؟.

أحدث تقرير لنادى روما يطالب بمفهوم جديد لحساب الاقتصاد القومى ويقول:

أحوال العالم فى تدهور

رغم معدلات النمو الإيجابية

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

آخر تقرير أصدره علماء نادى روما يحذر من مواصلة النهج الاقتصادى الحالى الذى يسير عليه العالم، ويقول التقرير إن الحسابات الحالية لقياس النمو الاقتصادى حسابات خادعة لأنها توهم بتحقيق تنمية اقتصادية حتى فى حالات يكون الاقتصاد ماضيا فيها نحو الكارثة. ويطالب التقرير بتغيير أسس ومفاهيم حساب الدخل القومى ويحث السياسيين على أن يأخذوا «الناتج الاجتماعى الايكولوجى» أساساً لحساب الاقتصاد القومى بدلا من مفهوم «الناتج القومى الإجمالى».

ونادى روما هو تجمع للفيف من أشهر الباحثين العلميين فى العالم يتميز عملهم البحثى المشترك بالتعاون الوثيق بين شتى التخصصات العلمية الطبيعية والاجتماعية. وكان النادى قد قدم سنة ١٩٧٢ تقريره الأول بعنوان «حدود النمو» وقد أثار ضجة كبيرة وكان له أثر عميق على إحداث تغيرات هامة فى منهج التفكير فى علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة. تقرير نادى روما الحالى صدر فى كتاب من أكثر من ٣٠٠ صفحة صدر بالانجليزية فى نيويورك وبالألمانية فى بازل وهو يحمل عنوان «فلنحسب حساب الطبيعة (Taking nature into account). وليس فى قائمة العلماء المشاركين فى وضع التقرير اشتراكى واحد. بل اننا نجد فيها نائبا لرئيس البنك الدولى، والعديد من مستشارى الحكومات الأوروبية ومسئولى مراكزها الاحصائية، وعدد من منظرى علوم الاقتصاد والاجتماع والبيئة والطاقة فى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا!.

وعلى عكس التصور السائد بأننا سنصل إلى «حدود النمو» على الأرض فى القرن القادم، يتضمن التقرير الأدلة التى تبرهن على أن العالم يعانى من حالة تدهور منذ بضع سنوات. ويقول التقرير: «لقد تم بالفعل بلوغ هذه الحدود وتجاوزها فى العديد من بلدان العالم. ولكن الوعى العام لم يدرك ذلك بسبب الحسابات الخاطئة للأوضاع الاقتصادية فهذه الحسابات لا تراعى استهلاك الموارد الطبيعية. لهذا يطالب التقرير بأن يحل مفهوم الناتج الاجتماعى الايكولوجى محل الناتج القومى الاجمالى.



رسالة ألمانيا

هل النمو الاقتصادى / غاية أم وسيلة

ويسجل التقرير أن **مفهوم النمو الاقتصادى** الذى يعتبر فى كل بلدان العالم ،بمثابة مقياس النجاح ،أصبح لا يؤدى إلي زيادة الرفاهة كما فى الماضى بل انقاصها **ويستنتج بروفسور ووتر فان ديرين Wauter Van Dieren** من هذا اننا قد بلغنا حدود النمو دون أن نلاحظ ذلك، لأننا نفسر المعلومات بشكل خاطئ.

ويقول التقرير **إن النمو لا ينشئ بالضرورة المزيد من فرص العمل ، ولا يخلق بالضرورة بيئة صالحة ،ولا يعزز من الضمان الاجتماعى ،كما أنه لا يؤدى بالتأكيد إلى ارتفاع مستوى التعليم والرعاية الصحية . بل أن العكس صحيح** .لأن معظم هذه المجالات التى تعبر عن أحوال الناس المعيشية تتدهور بسبب التوسع الاقتصادى الذى أصبح غاية فى حد ذاته . وظاهرة زيادة أرقام الإنتاج القومى للعديد من البلدان دون أن يصاحبها ازدياد عدد المشتغلين ، أو حتى الحد من تفاقم ظاهرة البطالة أمر واقع فى معظم الدول الصناعية المتقدمة.

ويقول نادى روما فى تقريره محذراً : هذا النمو سيتوقف ويجب أن يتوقف . والسؤال الوحيد هو كيف يحدث هذا ؟ وتأتى الإجابة مختصرة ومعبرة أما أن تقوم الحكومة بذلك باختيارها أو عبر انتخابات حرة، أو يقع الانهيار والكارثة.

وبوادر الأزمة الكبرى واضحة من الآن فتظهر على سبيل المثال فى **شحة المواد الغذائية ،ونضوب المياه والتغيرات المناخية ،والحروب.**

ويقول التقرير أن العالم يشهد حاليا ١٠٠ (مائة) حرب، ثلثا هذ الحروب يدخل فى مسبباتها عامل نضوب الموارد الطبيعية ،وانهيار الانظمة الحافظة للحياة .وكانت مؤتمرات القمة العالمية التى بحثت شئون البيئة والاقتصاد من انتباه الاعلام فى العالم للعلاقة بين البيئة والاقتصاد من جهة والتوترات الإثنية والسياسية التى تزداد التهابا مع ظواهر ندرة وسائل المعيشة وافتقاد اساس مستقر للوجود من جهة أخرى . وأصبح معروفا أن **٥٠٠ مليون انسان قد هاجروا من مواطنهم الأصلية بسبب الكوارث الطبيعية** والتى تتسبب عن الدمار البيئى مثل التصحر ،والمجاعات الناشئة عن شحة الأمطار وغيرها .ويذكر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (الناشر : برنامج الأمم المتحدة الألمانى) أن تدمير الغابات المدارية يتم بمعدل سريع يعادل مساحة ملعب كرة قدم كل ثانية تقريبا .وكان علماء نادى روما قد حذروا مرات عديدة آخرها فى تقريرهم السابق المنشور عام ١٩٩١ تحت عنوان **«الثورة الكونية»** من مواصلة الإضرار بالطبيعة خاصة بسبب نمط الحياة الراهن للمجتمع الصناعى مما يؤدى إلى تغير المناخ.

ولا يكاد يوجد عالم اقتصاد او اجتماع جاد ينكر أهمية العدول عن النهج الضار بالبيئة ولكن الخلاف هو على مدى هذا التغيير وعلى مدى إلحاحه.

وتتكاثر أيضا فى البلدان الصناعة «الغنية» أعراض الأزمة ، فيزداد فيها خطر القضاء على ما يسمى دولة الرفاهية الحديثة ، ولا يستفيد من ذلك سوى نخبة صغيرة تزداد ثراء . ويذكر التقرير أن الحكومات تلجأ بشكل متتال إلى وضع برامج تقشفية لضبط العلاقة بين القوة الشرائية والاستهلاك الضرورى . ولكن هدم دولة الرفاهية سيؤدى إلى دمار احجار الزاوية التى يستند إليها النمو الاقتصادى حتى الآن : **إذ تخطط الدول الأوروبية فى السنوات الأخيرة لتقليص الميزانيات الاجتماعية ،وتعمل على اطلاق الليبرالية الاقتصادية فى كافة المجالات مما يسبب قلقاً اجتماعيا وتدهوراً فى مستوى معيشة فئات واسعة من الشعب ،وفى مجالات حساسة مثل ايجارات البيوت القديمة يؤدى غياب رقابة الدولة إلى أن ترتفع الايجارات إلى مستويات مخيفة.ويهدد تخفيض أو الغاء الدعم الحكومى للمجالات الثقافية باغلاق العديد من الدور الثقافية أو حملها على رفع أسعارها لتصبح الثقافة حكراً على النخبة الغنية .وما يذاع عن الاتجاه لخصخصة مجال الرعاية الصحية أو نظام المعاشات للمتقاعدين يثير قلقا لملايين** الناس.

أرقام خادعة

ويؤكد نادى روما فى تقريره ضرورة تغيير أسس ومفاهيم الحسابات الاقتصادية القومية . ويطالب التقرير السياسيين بأن يأخذوا **«الناتج الاجتماعى الايكولوجى اساسا لحساب الاقتصاد القومى بدلا من مفهوم الناتج القومى الاجمالى.**

ويعنى هذا علميا أن يراعى حساب الناتج القومى القيمة الكمية للتكلفة الايكلولوجية للانتاج ليجرى خصمها من الناتج القومى الإجمالى الحالى للوصول الى معيار حقيقى للرفاهية. والتكلفة الايكولوجية هى التكلفة الناشئة عن إعمال الحفاظ على البيئة أو إعادة انتاجها . ويقول التقرير (ص ١٤٦) أنه بدون إجراء الحسابات القومية التى تراعى دمار

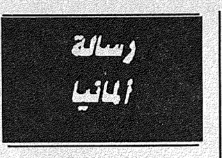
الطبيعة لا نستطيع أن نحكم إن كان الاقتصاد القومي لدولة ما ينمو فعلا أم أنه **يقوم فقط باستهلاك احتياطاته من رأس المال الطبيعي دون تحقيق نمو ذي أثر باق Sustainable.**

ويمكن تبسيط المعنى المقصود بالمثال التالي: حسب المفهوم الحالي للناتج القومي الإجمالي يدخل في احصاءات العمل المنتج والذي يزيد الناتج القومي بناء عقارات على الأراضي الزراعية مهما كان القضاء على الأراضي الزراعية ضارا بالاقتصاد وبالبيئة وبالحياة ككل. ويشبه ذلك أيضا اعتبار العمل الجاري في تجريف الأرض في مكان ما ، أي رفع الطبقة الخصبة من الأرض واستخدامها مثلا كمادة لانتاج احجار للبناء(طوب أحمر) عملا منتجاً يزيد الناتج القومي ، بينما من الواضح ان هذه الزيادة لو استمرت ستنتهي بكارثة القضاء على الزراعة . ويتوصل التقرير إلى أن **نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية الفعلية أو المؤثرة** بعد أن حقق ارتفاعا من الخمسينات حتى منتصف السبعينات ينخفض في معظم البلدان التي جرى بحثها حتى أنه **هبط في بريطانيا في سنة ١٩٩٠ إلى ما كان عليه في سنة ١٩٦٠ بل إنه هبط في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٩٢ ليصل إلى ثلثي ما كان عليه في عام ١٩٦٠.** ومصطلح الرفاهية الاقتصادية الفعلية أو المؤثرة (بمعنى ذات الأثر الباقي) هو مؤشر يراعي عوامل اجتماعية وبيئية ويراعي الانتاج المحقق سواء كان مرتبطا بالسوق أو مخصصا للاستهلاك الذاتي.

وخلافاً لما سبق ذكر فإن مفهوم الناتج القومي الإجمالي السائد حتى الآن لا يراعي سوى الاقتصاد السلعي أي الاقتصاد الذي يجرى تقييمه بالنقود ، بينما لا يراعي العمل المنزلي ، أو العمل الذي يتم على نطاق واسع في البلدان النامية في الزراعة خارج الاقتصاد النقدي.

هل تستطيع البلدان النامية تقديم نموذج جديد للعالم؟

ويقول التقرير إن الدول الصناعية قد حققت في الخمسين عاما الماضية نمواً اقتصادياً ملفتاً للنظر لانه مكن هذه البلدان من أن تصبح مجتمعات حديثة ذات مستوى حياة عال. ولكن هذا النمو الاقتصادي بالتحديد كان له ضرران خطران .فقد أدى من ناحية إلى دمار البيئة ،ومن ناحية أخرى لم يشرك



الجنوب في مزايا الثروة والتقدم .والنتيجة ماثلة أمامنا في فقر وتخلف البلدان النامية ،الوضع الذي يؤدي بدوره إلى تلوث البيئة.

ويذكر ان ٤ر٥ مليار من سكان العالم ويعيشون في بلاد تحتل ٧٢٪ من مساحة الأرض وهي بلدان منخفضة الدخول أو ذات دخول متوسطة ،وتفاوت الدخول بالنسبة للفرد من السكان بين هذه البلدان النامية وصل إلى مستوى مذهل ، وهو يتراوح ٨٠ دولار (موزامبيق) إلى ٧٨٢٠ دولار في المملكة العربية السعودية .والنتيجة الأهم التي يتوصل اليها التقرير بالنسبة للبلدا النامية هي: إذا سارت هذه البلدان في سعيها نحو زيادة الدخل بالنسبة للفرد من السكان على نفس طريق البلدان الصناعة سيكون لهذا آثار مأساوية على البيئة الكونية .ولهذا فمن الضروري أن يشق الجنوب طريق تنمية مختلف : طريق يمكن من الانتصار على الفقر دون تدمير البيئة .وهذا يفترض وجود نموذج للتنمة المؤثرة يحقق احتياجات الجنوب.

ويورد التقرير أهم معالم المشكلة الاقتصادية الاجتماعية في بلدان الجنوب . ويقيم ظاهرة تدفق الموارد من الجنوب إلى الشمال . ويقول : **«يسود عموما الرأي القائل بأن الشمال يقدم مساعدات ضخمة يستفيد منها الجنوب . ولكن في الواقع يتم نزف هائل للموارد المالية والاقتصادية من الجنوب إلى الشمال** وسببها عدم توازن الهياكل الاقتصادية الدولية ، والمستفيدون هم بلدان الشمال(ص.١٥٠).

ويسجل التقرير أن تحقيق دول الشمال لالتزامها بتخصيص ٧ر٠٪ من دخلها القومي للمساعدات التنموية حتى لو تحقق لن يكفي للتعويض عن النزيف المستمر والضخم للموارد التي يفقدها الجنوب لصالح الشمال ،ويبرهن بالأرقام على أن التبادل التجاري العالمي يتم لصالح بلاد الشمال فيرتفع مؤشر معدلات التبادل الدال على النسبة بين أسعار صادرات الشمال وأسعار صادرات الجنوب . ويؤكد التقرير على أن الممارسات الحالية لا تترك فرصة لتحقيق تنمية ذات أثر باق في بلدان الجنوب.

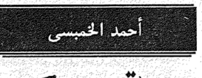
وقد صرح بروفسور ووتر فان ديرين وهو ناشر التقرير في حديث تليفزيوني ان اعتبار البلدان المسماة «النمور» مثل **كوريا الجنوبية وتايوان** وغيرها نموذجا للسياسة التنموية الناجحة ينطلق من بيانات وحسابات خادعة لأنه لو روعي مفهوم التنمية الايكولوجية لتبين ان هذه البلدان تحقق خسائر والسبب أن عملية التنمية التي يجرى التفاخر بها تتم على حساب عوامل طبيعية وبشرية لا تضعها حسابات الناتج القومي الإجمالي في الاعتبار.

والسؤال الذي يواجه البلدان النامية والعالم حاليا هو كيف تسلك هذه البلدان طريقا للتطور يتفادى أخطاء البلدان الصناعية الكبرى الحالية على أساس الاستفادة من التقدم الذي حققه كل من العلم والتكنولوجيا .

لا شك أن تحقيق هذا الهدف يستلزم تعاونا عالميا على أسس جديدة عادلة .ولكن هل تريد أو هل تستطيع دول الشمال ان تحول الدفة بشكل حاسم في اتجاه انقاذ البيئة والمناخ ،وفي اتجاه نظام اقتصاد عالمي عادل؟ المقاومة التي تبديها دول الشمال ضد ما يشير به العقل تنجم عن مصالح القوى الاقتصادية المتحكمة حالياً ،كما ان انسان المجتمع الاستهلاكي لن يتقبل ببساطة التغييرات المطلوبة والتي ستعني اجتماعية واقتصادية وسلوكية هائلة لا تتماشى مع نمط الاقتصاد السائد . ولا شك ان القضية مركبة متشابكة العناصر اذ لا مفر من استبدال النظرة الاقتصادية السائدة عالميا حتى الآن برؤية شاملة لضرورات عملية التنمية الصحية ، بما يتضمن المراعاة الكاملة للعامل الايكولوجي .ان درء الكارثة الايكولوجية سيضطر إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة وهذه القضية تطرح نفسها بشدة على نطاق العالم بأسره.

ربما كانت الحكمة التي يريد تقرر نادي روما الأخير أن تصل لجميع الناس تكمن في الضرورة الملحة لرؤية جديدة **تقول أن علينا ان نترك الأرض للأجيال المقبلة صالحة للحياة، لحياة احفادنا واحفاد احفادنا دون أن تكون التركة جبالا من الديون ،وانهارا وبحارا مسمومة ، ودون ان نورثهم صحراء جرداء مكان الأرض الزراعية الخصبة التي ورثناها عن اجدادنا وآبائنا.**

إلي أين يذهب اليهودي المهاجر من روسيا ؟



«تكتسب العلاقات الروسية- الإسرائيلية طابعا بناء ، كما أن التعاون الثنائى بين البلدين أصبح من الأمور التى لا يمكن التراجع عنها ، وبالنسبة لهجرة اليهود من روسيا فلم تعد ثمة مشكلة، بل إن المهاجرين أصبحوا يشكلون جسوراً للتعاون بين البلدين » . هذا ما قاله أوليج سوسكوفيتش النائب الأول لرئيس الوزراء الروسى عند افتتاح معرض للمنتجات الاسرائيلية فى موسكو. أما وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية فقال رداً على كلمة سوسكوفيتش: أن المهاجرين الروس جاءوا إلى إسرائيل بخبراتهم ومعارفهم ، ترى كم عدد أولئك المهاجرين الذين تركوا روسيا؟ وأين حطوا رحالهم؟.

يمكن بداية تقسيم هجرة اليهود السوفيت- نظريا- إلى ثلاث مراحل اعتباراً من عام ١٩٧٠ . وتبدأ المرحلة الأولى بهجرة مائة ألف شخص منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٧٤ واتجهوا جميعا إلى إسرائيل . وحينذاك وصف الاتحاد السوفيتى مهاجرى تلك الموجة بأنهم من الصهاينة وشكل يهود جورجيا ربع عدد المهاجرين ما بين ١٩٦٨- ١٩٧٦- ،رغم أنهم كانوا يمثلون ٥ر٢ ٪ فقط من إجمالى اليهود السوفيت عام ١٩٧٠ . والمرحلة الثانية بدأت من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٩ واتسعت الهجرة فيها لتشمل يهود أوكرانيا وبيلاروسيا علاوة على يهود روسيا نفسها .وبينما استقرت الموجة الأولى بالكامل فى إسرائيل ، فإن حوالى ٨٩٪ من مهاجرى الموجة الثانية استقروا فى الولايات المتحدة . وأدى استقرار تلك الهجرة فى أمريكا- وليس

الحرب الشيشانية -مشاهدات من أرض القتال

إبتداء من العدد القادم يروى لنا **أحمد الخميسى** رحلته التى قام بها بسيارة جيب صاعدا إلى الجبال الشيشانية . إنها لحظة خاصة من المشاهدات والانطباعات بين المقاتلين ،وعند أسوار قلاعهم ومع تاريخهم المصنوع بالدم واللظى .لحظة لم تكتب كلمة فيها وراء زجاج غرفة مغلقة فاحتفظ كل سطر منها بسخونة تلك التجربة ليسجل لنا حياة المقاتلين وانفعالاتهم ،ويعرج بنا على تاريخ القوقاز الحى وجذور نضاله البطولى ويرسم لنا شخصية **الإمام شاميل الأسطورية** وحربه التى استمرت ثلاثين عاما على روسيا ،والصلة بين **الإمام شاميل ومحمد على حاكم مصر والأمير عبد القادر الجزائرى** ،وأسباب الصراع الروسى مع الشعوب الجبلية وثقافة وعادات تلك الشعوب . وسيجد القارئ أنه ولج عالما كاملا من الأحداث والانطباعات الحية يتحدث فيه اللاجئون والمستشرقون والأسرى الروس وبسطاء المواطنين وأطفال الشيشان وتتحدث فيه أولا وقبل كل شئ الجبال العاليات التى تحتضن بين سفوحها وقممها شعبا يؤمن بالأساطير وبأن الرجال لا يعيشون إلا فرسانا : إما على صهوة جواد فى المعارك ، أو تحت الثرى . وسيجد القارئ أن ذلك القوقاز المجهول لنا قد تجسد أمامه للمرة الأولى نابضا ناطقاً بلسان وخلجات شعبه فى شخص فاطمات التى انضمت **لجيش التحرير الشيشانى** ،ومع **خير الدين أفندى الداغستانى** الذى تعلم فى القاهرة بمصر وتناول الطعام مع **السلطان حسين الأول** . وسيلمس القارئ وجود الثقافة العربية التى ضربت بجذورها لأكثر من ألف عام فى القوقاز وتأثيرها فى الشعوب الجبلية المسلمة . ويطرح الكتاب قضية آفاق العلاقة بين روسيا والقوقاز والدوافع الحقيقية للحرب الشيشانية وتأثيراتها لاحقا وأوضاع روسيا عندما خاضت الحرب .



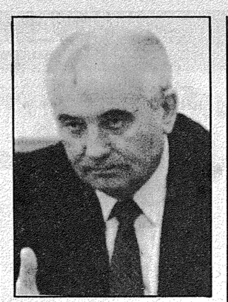
أحمد الخميسى

فى إسرائيل-إلى نشوب خلاف شديد فى حينه بين اسرائيل ومعها الوكالة اليهودية «سوخنوت» من ناحية وبين الجالية اليهودية الأمريكية من ناحية أخرى . فقد اتهم الإسرائيليون المنظمات اليهودية الأمريكية باستمالة اليهود السوفيت للهجرة إلى أمريكا لكى تبرر تلك المنظمات ميزانياتها واعتماداتها الضخمة . أما المرحلة الثالثة فبدأت خريف ١٩٨٩ عندما أعلنت أمريكا -تحت ضغوط إسرائيلية- عن تغيير سياستها إزاء المهاجرين لدفعهم دفعاً إلى تل أبيب. وكان من تلك التغييرات التحديد الأمريكى لعدد المهاجرين إلى أمريكا من الاتحاد السوفيتى بخمسين ألف شخص يمكن أن يشكل اليهود من بينهم أربعين ألف فرد .كما اشترطت أمريكا للحصول على ترخيص الهجرة إليها وجود أقارب فى أمريكا للراغبين فى الهجرة . وكانت نتيجة التعديلات أن ٩٧٪ من اليهود اتجهوا إلى إسرائيل.

ولكن الهجرة اليهودية من روسيا بدأت قبل ذلك بكثير ،وثمة إحصاء توردة مجلة«اينوسترانتس»(٢٦ يوليه ٩٥) يفيد أن عدد المهاجرين اليهود من روسيا ما بين ١٨٨١ إلى ١٩١٢ بلغ حوالى مليونى نسمة (مليون و ٨٨٩٠٠٠ ألف) . بينما هاجر من الاتحاد السوفيتى إجمالا ما بين ١٩٥٤ حتى ١٩٩٣ حوالى المليون(٩٠٩٩٦١ ألف يهودى) ، اتجه معظمهم إلى إسرائيل بينما استقر ١٥٪ منهم فى أمريكا . ومع أن الاتحاد السوفيتى لم يكن له أى علاقات دبلوماسية بإسرائيل إلا أنه -عمليا- كان مصدر أكبر هجرة إلى إسرائيل مقارنة بالدول الأخرى . ويهاجر إلى إسرائيل سنويا من روسيا وبلدان الرابطة ما بين خمسين ألف إلى ستين ألف يهودى يمثلون تسعين بالمئة تقريباً من إجمالى المهاجرين إلى إسرائيل. ويشكل اليهود الروس الآن أكبر فئة داخل المجتمع الإسرائيلى . ويطلق على أولئك المهاجرين داخل إسرائيل «الروس» بغض النظر إن كانوا قادمين من أوكرانيا أو غيرها من بلدان الرابطة.

ويلاحظ خلال ذلك أن المهاجرين الجدد يمثلون نسبة عالية من إجمالى عدد سكان إسرائيل ، تتجاوز نسبة المهاجرين الجدد إلى أمريكا أو كندا مقارنة بسكان البلدين الأصليين.

وارتفعت في السنوات الأخيرة -مع بوادر الحل السلمي في الشرق الأوسط- نسبة المهاجرين الذين لا يمتون لليهود بصلة قرابة



. جورباتشوف

هجرة اليهود السوفيت فى عهده

مباشرة عن طريق الأم والأب . ويبلغ عدد أولئك الأخيرين مائة وأحد عشر ألفا . وتتزايد أعداد تلك الفئة في الآونة الأخيرة .وعلي سبيل المثال تستشهد صحيفة «روسيسكايا جازيتا» في هذا المجال بحالة المدعو «فالوديا» الذى وصل إلى إسرائيل من طشقند،ولكنه من أصل كورى وزوجته روسية، ولا علاقة له باليهود سوى أن أخت زوجته اقترنت برجل جده يهودى ،ومن ثم انتقل فالوديا وكل أقاربه إلي تل أبيب ، وترتبط أسباب تلك الهجرات بما كشف عنه استطلاع للرأى أجراه المركز الثقافى اليهودى فى«بيروبيجان» وهى المقاطعة اليهودية ذاتية الحكم فى روسيا .فقد ابرز ذلك الاستطلاع أن البطالة وانخفاض مستوي المعيشة هي أحد الأسباب الرئيسية لهجرة فالوديا وأمثاله ممن لا علاقة لهم فعليا باليهود.

والواضح مما تنشره الصحف الروسية أن المهاجرين الجدد إلى إسرائيل يصطدمون بمشكلات كثيرة فى مقدمتها الحصول على عمل ، خاصة أن إسرائيل تتصدر الدول الأوروبية والأمريكية من حيث نسبة البطالة المرتفعة فيها ولكن اسرائيل التى لا تستطيع توفير عمل للمهاجرين تسعى لدمجهم على الفور فى مجتمعها بمنحهم فور وصولهم تقريبا الجنسية الكاملة لينخرطوا فى الوسط الاجتماعى والثقافى والاقتصادى الجديد عليهم بشعور المواطنة . ولكن على حد ما

كتبه أناتولى فيكتوروف فى «نيزافيسيميا جازيتا» فى ١٩٥/٤/١٤ فأنه: شتان ما بين طموحات إسرائيل السياسية وإمكانياتها الحقيقية لأن وحدة سكان اسرائيل تظل أمراً شكلياً فقط . إذ لا يمكن لمواطنى أوروبا والمغرب ويهود أثيوبيا ويهود اليمن والقادمين من بخارى الأوزبكية وباكو الأذربيجانية والفلاحين من منطقة فورونيج الروسية أن يشكلوا معا أمة واحدة . ذلك أن ما يجمع أولئك ليس الجذور القومية المشتركة بل المصالح الاقتصادية والاقليمية الشبيهة بتلك التى جمعت المستوطنين الأوروبيين فى شمال أمريكا خلال القرنين ١٨و ١٩ ».

وتنشر وسائل الإعلام الروسية أن المهاجرين الذين تركوا بلادهم يشعرون بأنهم خدعوا تحت تأثير الدعايات الصهيونية ، فسافروا إلى إسرائيل بأمل أن تتيح لهم الظروف الجديدة إمكانية القيام بما لم يتمكنوا من القيام به فى روسيا وبلدان الرابطة . ويتضح يوماً بعد يوم لليهود الذين ما زالوا فى روسيا أن إسرائيل لا تستطيع تهيئة الظروف الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين بسبب تدهور معدلات التنمية الاقتصادية داخل إسرائيل ،وفشل تجربة المزارع الجماعية «كيبوتس» التى أثبت ٨٥٪ من تعدادها أنه يخسر بصفة مستمرة ويعيش على دعم الدولة. ومن ناحية أخرى فإن المنظمات الدينية اليهودية التى تتبع المذاهب اليهودية المختلفة تلتهم قدراً كبيراً من مال الدولة التى تقوم بدعم تلك المنظمات . وذلك علاوة على جهاز بيروقراطى متضخم ذى طابع طفيلى . ويحاول المهاجرون من روسيا- فى مواجهة تلك الظروف ولتجنب حالة الاحباط أن يقيموا مؤسسات خاصة بهم ، وعلى سبيل المثال اقترحت مجموعة من المهاجرين الروس ذوى المستويات العلمية الرفيعة إنشاء مجمع علمى تتحول إسرائيل بفضله إلى مركز علمى لحل كل المشكلات التى تحاول البلدان المتقدمة حلها .ولكن تلك المقترحات التى يتقدم بها المهاجرون ترتبط بجدار اصم لا يلقى بالا إليها . ولكن الأخطر من تلك كل العقبات أن السكان اليهود ينظرون للمهاجرين الجدد نظرتهم إلى خطر قادم سينافسهم على فرص العمل وعلى مصادر المعيشة ، ومن ثم يضيقون عليهم فى مجال إقامة المشاريع التجارية الخاصة.

وعامة فإن هدنة السلام التى تتمتع بها إسرائيل أخذت تكشف للمهاجرين عن النواقص الكثيرة داخل ذلك المجتمع الذى تم اصطناعه كمشروع عسكرى استثمارى فى الشرق الأوسط.

فكر

«نحن أعداداً عديدة .. نرفض أن تكون الشمس سكيناً وأن يكون البحر سماً .. نحن أعداداً عديدة نريد الحياة»

بول إيلوار

الثورة .. الإصلاح .. المجتمع المدنى

ملاحظات سريعة

يسرى مصطفى

السطور المقبلة ما هى إلا ملاحظات متواضعة ، تأتى على هامش مناقشات ومداولات تلتمس سبيلاً للفعل والمقاومة فى لحظة تتسم بارتباك الثوابت وغموض المتغيرات ،ومن ثم العجز عن بناء رؤى وتصورات مستقبلية . وإذا كان هناك ميزة إيجابية وحيدة لهذه المرحلة ، فهى تلك المتمثلة فى إمكانية التفكير من خارج الأطر والأنساق التى طالما فرضت نفسها بوصفها «الحقيقة المطلقة».

**

أولا : الرأسمالية والاشتراكية

لا شك أن قلائل هم الذين اكتشفوا مبكراً- والأكثرية لاحقا- أن النظام الرأسمالى بكل ما فيه من تناقضات ،ليس بالنظام الهش سهل التجاوز. ولا شك أيضا أن أسباب قوة هذا النظام ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ،هى ذاتها التى تعطى مزيداً من المبررات لضرورة تجاوزه . ولكن هناك دائما فرق بين الحكم القيمى والحكم الموضوعى ،كأن نقول مثلاً إن السيطرة السياسية فى الرأسمالية لا إنسانية ،هذا يختلف تماماً عن حكمنا على مدى فعاليتها ، وبالتالى فإن الخطاب التعبوى الذى يرتكز فى الغالب على الحكم القيمى ، لا يصلح لأن يكون خطاباً للتجاوز ، ولأن القيمى يشكل صلب هذا الخطاب ، فإن هذا ينسحب أيضا على رؤيته للمستقبل ، فتقدم الاشتراكية فى هذا الخطاب ليس كبديل موضوعى ، وإنما كنبوءة ،وما بين الرأسمالية كهشاشة والاشتراكية كنبوءة ثمة لحظة حاسمة ومكثفة تسمى «الثورة» ،وما كان على الثورى إلا أن يفكر فى لحظة الإنعطاف هذه ويحلم بها ،وعليها هى أن تضمن له فعالية الهدم ،وعقلانية البناء.

**

ثانياً: الثورة والإصلاح

هكذا ، إذن ،كان مسار التجاوز يمر عبر الثورة ،وفى هذا الخطاب التعبوى كانت الثورة هى النقيض لمسار آخر يسمى الإصلاح .وكما

هو معروف فإن ثنائية «الثورة / الإصلاح» كانت هي محور الإجابة عن سؤال : ما العمل؟! فبشكل عام ،ثمة ممارسات هدفها الإستيلاء على سلطة الدولة في لحظة ساخنة فائقة التسييس ، ومن ثم تحويل النظام الاجتماعي ،وأخرى تستهدف تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية في ظل النظام القائم ، الأولى توصف بأنها ثورية والثانية توصف بأنها إصلاحية . ونحن نتحدث هنا عن خطاب تعبوي سيطر لفترات طويلة ، ولكن وبكل تأكيد أن الفكر الماركسي غني بالتحليلات الأكثر عمقاً ،والتي استبعدت دائما بفعل مثل هذا الخطاب المسيطر.

وفي هذا الخطاب التعبوي ،والذي إتخذ قوته ومشروعيته من كونه الخطاب السياسي الأكثر بساطة ، ذا المرجعية الأكثر نقاء، نلاحظ أن ثنائية الثورة /الاصلاح تم صياغتها بحيث تكون ثنائية يجتمع فيها الشئ وضده . في هذه العلاقة كل طرف يتحدد قياساً بالآخر ،ولظروف تاريخية وسياسية معينة ، أي تلك التي شهدت صعود وتحقق ما يسمى بالثورات الاشتراكية حظيت فكرة الثورة بنفوذها ،وأصبحت هي أصل العلاقة ،ومن ثم فقد اتخذت فكرة الإصلاح دلالاتها ، في هذا الخطاب التعبوي ، انطلاقا من كونها ضداً لفكرة الثورة أو خرقاً لقواعد الأصل.

ولأن كل أصل يفترض من المطلق، فقد بدا حدوث الثورة وكأنه تحقق للمطلق ، والمطلق دائما يجب ما دونه ، كما أن المطلق لم يعد الثورة بل الدولة ، وهكذا لم يعد الإصلاح خرقاً لقواعد الثورة بل خرقاً لمنطق الدولة المتحققة فكان بالتالي : خيانة.

ويجب هنا التأكيد على أن السطور السابقة ليس الهدف منها الانتصار لفكرة على حساب الأخرى ، إنما المقصود هو الإشارة إلى تلك الدائرة الخطابية المغلقة ،التي تجمع بين طرفين تربطهما بنية من الانفصال والتواصل . كما أن هذه الثنائية ليست معلقة في الفراغ ، ولا هي منفصلة عن محددات نظرية ، فهي تحيلنا مباشرة إلى ثنائيات أخرى : **الدولة والمجتمع ، البنية الفوقية /البنية التحتية الخ** .ونلاحظ أنه مع تزايد الاستقطاب بين عناصر هاتين الثنائيتين ، يتزايد الاستقطاب بين الثورة والاصلاح ، فترتبط فكرة الثورة بالدولة كهدف ومستقر ، وترتبط فكرة الاصلاح باعتبارات اجتماعية جزئية.

أما اذا تم تبني موقف نظري يرى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر تعقيداً وتداخلاً (جرامشي مثلا في تحليلاته للدولة والمجتمع في الغرب) ، فإن هذا ينعكس على الموقف من ثنائية الثورة/الإصلاح أن تكون مجرد لحظة حاسمة وفاصلة ، بل مسلسل طويل المدى وتراكمي يحتوي بداخله على بعض من تلك الممارسات التي يمكن أن توصف في سياق آخر بأنها إصلاحية لا ثورية ،والتي ستسمى حينئذ ، كما قال **جرامشي** ،عملية اكتساب مواقع ، وتعديل لموازين القوى.

**

ثالثاً: الدولة والمجتمع المدني

نشير الآن إلى ظاهرتين ، الأولى : ترافقت مع تحقق ما سمي بالثورات الاشتراكية وتمثلت في ذوبان فكرة الثورة في الدولة ، والثانية تجلت في سقوط هذه التجارب وتمثلت في انفجار العداء الكامن لمنطق هذه الدولة ، ولأن الثورة بفعل الأيديولوجيا تجسدت في الدولة ، ولأن العداء المتصاعد موجه بالأساس ، للدولة ، فكان على التوجه الجديد أن يتجه إلى الإصلاح بوصفه المقابل للثورة ،بل يتوجه إلى ما يسمى بالمجتمع المدني ، بوصفه المقابل الأكثر إشراقاً لذلك الجانب المظلم في التكوين الاجتماعي الذي هو الدولة ،وهكذا تزاح ثنائية **الثورة/ الاصلاح : الدولة / المجتمع المدني.**

وكان مصطلح **المجتمع المدني**، قد برز بقوة في أواخر السبعينات في بولندا (حركة تضامن) مع تصاعد موجة العداء للدولة، يعبر عن حيز اجتماعي ،ومشروع ،وقد تم تدويله مرتبطاً بتوجهات اقتصادية جديدة .

ولم يكن يعني المجتمع المدني في صعوده أكثر من اسم على مسلسل من السياسات الجديدة التي تحركها المؤسسات الدولية ، بل والحكومات ،وفي هذا السياق تم صياغة لغة ومصطلحات ،وصناعة هياكل منظمات ، واعداد برامج وخطط ، وخلق مصالح وتوجهات.

لقد أصبحت فكرة **«المجتمع المدني»** هي النبوءة الجديدة ،والشكل الجديد لوهم التحول في يوتوبيا اللغة ،وهي فكرة كما يقول أحد المفكرين ،حملتها ودافعت عنها نخبة جديدة ليس لها موقع داخل جهاز الدولة .وإذا كانت الاشتراكية في الخطاب التعبوي هي نبوءة تجاوز الرأسمالية ،فإن فكرة المجتمع المدني في خطاب النخبة هي نبوءة تجاوز الدولة.

وعملياً يمكن القول بأن المجتمع المدني لم يكن يعني سوى تجاوز تلك السياسات المعوقة لحرية السوق ،ولأن السوق يفترض دائما الدولة كمنظم وقامع ،فلن يبقى أمامنا سوى وهم اللغة، ولعبة المصالح: **المجتمع المدني ،وحرية السوق.**

إن السطور السابقة تشير إلى مأزق التفكير من خلال الثنائيات ،والتي تتحول أحيانا إلى دوائر مغلقة ،وتلعب دورها في عملية التصنيف والتوصيف انطلاقا من ذاتها ،وتغري دائما بتحقيق إنجازات وانتصارات وهمية ،لأنها لن تكون سوى انتصارات باللغة وفيها فقط.

وبشكل عام نقول ، إن اختيار طريق آخر للممارسة ، لا يخضع للمنطق السابق ، معناه اختيار للموضوعي ،وليس الايديولوجي ،وللواقعي وليس اللغوي .وهو يتحدد بالقدرة على خلق ممارسة حيوية ،والتحرك بذكاء بين مجموعة ضخمة متشابكة من التناقضات لا تحركنا النبوءة ، بل ممارسة الهدف: **ما هي إمكانية خلق مقاومة في مواجهة سلطة أكثر ذكاء مما كنا نتصور .**

كيف ونحن نمارس ،نتحاشى الوقوع في شراكها المادية أو اللغوية؟.

وكيف يمكن مراكمة تحولات كيفية؟.

سوف يتأكد الآن وأكثر من أي وقت مضى تلك العلاقة الحيوية بين النظرية والممارسة.

التطور على إيقاع التلوث البيئى

د. مأمون البسيونى

«ان الحياة الإنسانية ما ملكت معنى حقيقيا داخل أى إنسان»

دعونا نترافق مع هذه العبارة والتى طرحها مجهول ، نتسلح بها ونحن نتابع البيانات المتتالية عن الأخطار المحدقة بالبيئة على كوكب الأرض، وموجزها أن البيئة تتدهور صحتها ، وأصبحت فى حالة خطر.

وبعد أن كان المدافعون عن سلامة البيئة ، يعدون على أصابع اليدين يتهمون بأنهم محض جماعات يسارية تعادى التطور الرأسمالى، أضحت هناك حركة واسعة تنتظم العالم الآن، تكاد تشمل كل جانب من جوانب الحياة ، والنشاط الإنسانى ، الاقتصادى، والاجتماعى ، والعسكرى. ولم يعد الحديث قاصرا على الدفاع عن الأرض وكائناتها، وإنما امتد ليشمل الغلاف الجوى والفضاء الخارجى.وكل يوم تتوالد المؤتمرات والندوات ، وتظهر الجماعات والمنظمات الموالية للبيئة ، شعوراً بأن يوما واحدا من يونيو من كل عام لم يعد كافيا للتنبيه والتحذير ، حول الكارثة المحدقة . وأن التحذيرات لسكان الكوكب الأزرق والأوزون المثقوب قد تصير يومية كنشرة الأرصاد الجوية ، تعلن عن الفساد فى البر والبحر والجو.

وربما رحمة بالأرض وسكانها من غير البشر أن تأخذ جماعات من العلماء والسياسيين الواعين ، بالتعاون مع الأمم المتحدة فى دق نواقيس الخطر، محذرة من الكوارث التى يحدثها الإنسان ببيئته خلال سعيه لتحقيق أهدافه وطموحاته المشروعة وغير المشروعة.

غير أن الأمر لا يزال يتم على وتيرة ميخائيل جورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفيتى السابق، فى إخلاصه لفكرته إعادة

* ٢٢٥ مليوناً محرومين من مياة الشرب النقية..

* ٥٥٠ مليون جائع عام ١٩٩٠.

* ١٧٠ مليون هكتار من الغابات تختفى سنويا..

البناء «البروسترويكا» والتى انتهت به لينضوى مؤخرا فى جوقة «الخضر» المتباكين على البيئة ، وهى تئن تحت وطأة المرض العضال ، رافعا عقيرته بالصراخ «**كلنا ركاب سفينة واحدة هى الأرض، ولا يجوز السماح بتدميرها، إذ لن تتوفر لنا سفينة نوح مرة ثانية**».

والمأساة غالبا ما تجلب المأساة ، فلقد قادم انهيار النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية مشاكل تقديم المساعدات والمعونات لإنقاذ البيئة ، حين أخذت الدول التى أرادت أو أريد لهـا أن تنتقـل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فى المطالبة بالمساعدات المالية ، لإزالة التشوهات البيئية والتلوث ، وقد أعرب خبراء أفارقة عن أسفهم لأن صندوق النقد الدولى للبيئة قدم بعد إنشائه عام ١٩٩١ أولى هباته لبولندا ، بالإضافة إلى تمويل مشروعات أخرى لمساعدة روسيا البيضاء ، وحماية المنشآت النووية فى دول أوروبا الشرقية خشية تكرار كارثة تشير نوبل.

وبينما كان المؤمل على حد تعبير السكرتير العام للأمم المتحدة ، الدكتور **بطرس غالى** فى تقريره «التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى »(ص٦ فقرة ٣٧) ان تؤدى نهاية الحرب الباردة إلى تخفيض هائل فى الانفاق العسكرى ، إلا أنه كان من الصعب تحقيق تقدم فى هذا المجال ، فى جو يتسم بتزايد النزاع العرقى وفقدان الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، والإحساس بالارتياح لدى البعض الذى نتج عن انتهاء سباق التسلح بين القطبين حل محله احساس بالذعر ،من إمكانية تكديس الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل فى عدد من المناطق الإقليمية وقد استمر الانفاق العسكرى في الازدياد فى عدد من الدول وبخاصة الشرق الأوسط وآسيا)(**ان الدول الأشد فقرا تزداد تخلفا**) هكذا يذكر السكرتير العام فى نفس التقرير ص٦ فقرة ٦(والدول التى تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تواجه صعوبات هائلة، كما أن الدول التى حققت الازدهار تجد نجاحها مقرونا بمجموعة من المشاكل الاجتماعية والبيئية ، والثقافية، والاقتصادية ، مما جعل كثيرا منها تتردد حتى فى مواصلة سياساتها فى المساعدات على المستويات السابقة. وينذر السكرتير العام فى تقريره المشار إليه فقرة٥ ص٦ بأن **عشرات من السنين التى بذل فيها الجهد للحد من الفقر والأمية والمرض ومعدلات الوفاة مهددة بالتقهقر**.

والبيانات عن الحالة المرضية للبيئية ، يتم عرضها فى غالب الأحيان على أنها إصابات وقعت فى غفلة عن مصدرها الإنسان الذى يحكم ويتحكم ، ويتجلى عند ذلك حقا نحن الذين يتم استقطاب اهتماماتنا بعيدا عن التأمل فى هذه الحقيقة فى أن نضع أسباب التدهور البيئى موضع الفحص ، وقد تستدعى الحالة تفهما فكريا لمايجرى فى عالمنا يكون جديداً جدة الأحداث الدرامية التى وقعت فيه مؤخراً، وقد يستدعى الأمر التزاما أخلاقيا قد يكون من نوع لم نجربه من قبل ، وربما احتجنا إلى اتخاذ تدابير ذات تأثير مختلف فى مجالات السياسة فبفعل الأفعال الصادر ، على كوكب الأرض ، يتهددكوكبنا بما فيه الانسان والكائنات الأخرى، بفقدان القدرة بصورة متزايدة على تكيف المصير بشكل متجانس ، فالحياة مع التغير البيئى الحادث والمتراكم ،والمتفاقم والمتفاعل ، تفقد تماسكها ويصبح البشر على هذا الكوكب أكثر عرضة للتشكيل والتطويع ، وكل شئ يبدو مؤقتا ، وانتقاليا ، ويعيش الإنسان حاليا لحظة انتظار دائمة ، فى واقع خارجي يميل إلى السيولة تكتنفه مشاعر دافقة بأن ثمة واقعاً جديداً لابد أن يأخذ طريقه إلى التشكيل.

فمنذ أول مؤتمر عقدته الأمم المتحدة ، حول مشاكل البيئة والتلوث فى **استكهولم** بالسويد عام ١٩٧٢ تسارعت عملية تدميروتغيير البيئة، وتفاقمت المشاكل الناتجة عن هذا التغيير وبالاطلاع على تقرير الأمم المتحدة عن حالة البيئة بين عامى ١٩٧٢ و١٩٩٢ يمكن التعرف على حالة الأرض الصحية خلال عشر سنوات:

* من المتوقع أن تبلغ نسبة استنزاف الأوزون مع حلول عام ٢٠٠٠ لأكثر من ٦٪ فى الصيف وعشرة بالمائة فى الشتاء ،وسوف ينجم عن ذلك ازدياد فى حالات مرض السرطان ٢٦٪ ،**وازدياد فى حالات العمى بنسبة تتراوح بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف** حالة، وفى تقرير لها عن الحالة البيئية ذكرت وكالة الفضاء الأمريكية ناسا «أن طائرة أبحاث تابعةلها ، كشفت زيادة اضمحلال طبقة الأوزون فى نصف الكرة الشمالى عنه فى النصف الجنوبى ، ونظرا لخطورة الموقف قرر مسئولو «ناسا» نشر المعلومات التى حصلوا عليها فى الحال، وعدم انتظار موعد إصدار التقرير المعتاد ، ووجه الخطورة فى الموقف يتأتى من الخطر المحدق بالمناطق السكانية الكثيفة فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، فطبقة الأوزون هى الدرع الواقى للحياة على الأرض من الأشعة ما فوق البنفسجية.

* إضافة إلى اضمحلال طبقة الأوزون يتزايد تركيز غاز ثانى أكسيد الكربون فى الجو، وتقدر كميات هذا الغاز المطلقة إلى جو الأرض نتيجة عمليات الحرق المختلفة الناجمة عن الأنشطة الصناعية المتنوعة بنحو خمسة ملايين طن مترى سنويا ، يضاف إليها كميات تتراوح بين البليون والبليونين طن مترى تأتى من إرتفاع معدلات ازالة الغابات. وغاز ثانى أكسيد الكربون غاز حابس للحرارة، يمتص بعض الحرارة القادمة من الشمس ، ويحول دون اطلاق الحرارة التى تختزنها الأرض، ويترتب على هذا الفعل المزدوج ارتفاع درجة حرارة الأرض ،الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى كوارث الجفاف والفيضانات والأوبئة،كما تؤثر نسبة زيادة ثانى أكسيد الكربون فى جو الأرض على النمو العادى للنباتات والتى تمثل ٩٨٪ من الكتلة الحيوية فى الطبيعة ، بما قد ينتج عنه نمو غير عادى كشفت عنه الدراسات ، يتطور إلى ابطاء أو وقف دورة الغذاء فى

**

*** العالم يفقد ٢٥ مليون طن من التربة الصناعية للزراعة بسبب المبيدات الحشرية.**

*** انقاذ الأرض ومواردها .. رهن بتغير طبيعة النظام الاقتصادى العالمى.**

*** يستحيل مطالبة الفقراء أن يعطوا الأولوية للبيئة على حساب بقائهم على قيد الحياة.**

الطبيعة ، كما يحدث تغيرا فى التركيب الكيميائى للنباتات ، ويزيد من كمية المواد السامة فى بعضها، وما يحدث فى النباتات فضلا عن كونها تشكل المصدر الغذائى الرئيسى لغالبية سكان الأرض ، يحدث أيضا فى الكائنات الأخرى المشاركة فى الحياة على الكوكب بما فيها الانسان.

* الهواء الذى يتنفسه الانسان والكائنات الأخرى قد تغير ، كذلك الماء الصالح للشرب والاستعمال الصحى وسوف يؤدى ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى تفاقم أزمة المياه فى كل أنحاء العالم، وعلى ضآلة المخزون من المياه العذبة الطبيعية ، يتزايد فى أنحاء العالم معدل الطلب الفردى على الماء ، ورغم الجهود المبذولة فقد تجاوز عدد السكان الذين يعيشون حول المدن المحرومين من مياه الشرب النقية ٢٢٥ مليونا من البشر خلال العقد الأخير ، وتتفاقم حدة مشكلة المياه العذبة والصالحة للاستعمال الصحى بالتلوث فيعانى الآن أكثر من بليون ومائتى مليون إنسان من أمراض تسببها مياه الشرب الملوثة والوسائل المتخلفة للصرف الصحى ، كما يقضى سنويا قرابة خمسة عشر مليون طفل دون الخامسة فى البلدان المحرومة بأمراض سببها الماء الملوث ، وفى المؤتمر الدولى للمياه والبيئة والذى اجتمع فيه ٢٣٨ خبيرا فى دبلن يمثلون حكومات ١١٣ بلداً ، قدموا بيان توصيات إلى زعماء العالم الذين سوف يجتمعون فى مؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو وكان من أبرز هذه التوصيات تحويل الماء إلى سلعة، ولم يجد الخبراء وسيلة لحل مشاكل المياه النظيفة ، والتى يتعين الاعتراف بحق كل كائن بشرى فى الحصول عليها- سوى تحويل الماء إلى سلعة تباع وتشترى ، وربما لن يكن بعيدا ذلك اليوم الذى يصبح فى الهواء سلعة أيضا ، وليس من المستبعد أن يتدخل صندوق النقد الدولى مستقبلا للمطالبة برفع الدعم الحكومى عن هذه السلع.

* يقترن التدهور البيئى بالاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية واستهلاك كميات هائلة من الموارد الأولية التى يحتاجها نظام الاقتصاد والتصنيع الذى يسود العالم الحالى ، ويعمل على افراغ جوف الأرض من المعادن المختلفة ويخلق اتساعا لا حدود له فى البيئة الاصطناعية بما يهدد الأرض فى وقت لاحق بنضوب ثرواتها المعدنية ، ليس ذلك فحسب فقد امتد التأثير إلى الكائنات الحية النباتية والحيوانية، بسبب تدمير البيئة ، وما بين عامى ١٩٧٠ ، و١٩٩٠ ارتفع عدد الجياع من بنى البشر من ٤٦٠ مليون شخص إلى ٥٥٠ مليون ومن المتوقع أن يصل العدد فى عام ٢٠٢٥ إلى مليار و٣٠٠ مليون شخص.

* سيفقد العالم سنويا حوالى ٢٥ بليون من التربة الخصبة بسبب تعرية الأرض الناتج عن تغيير البيئة، ويؤدى خلط مياه الصرف المالحه بالمياه العذبة للاستخدام الزراعى إلى زيادة ملوحة الأرض وتدهور كمية المخزون من المياه الجوفية ، ويزداد التصحر كنتيجة حتمية لتقلص الغابات والمراعى،حيث تتلاشى الغابات بمعدل ١٧ مليون هتكار فى السنة.

* ولا شك أن تزايد سكان العالم بمعدل ٩٢ مليون نسمة سنويا سيضاعف من حدة أعراض المرض البيئى.

على هذا النحو من استمرار وتسارع تغيير البيئة ، تتغيير الأرض ومن عليها ، وتدخل قضية حماية البيئة مرحلة جديدة بالغة الأهمية ، وهذا ما استشعرته الأمم المتحدة حين دعت إلى مؤتمر عالمى يضم أعضاء المنظمة جميعا(١٦٦) دولة فى ذلك الوقت ، يعقد فى ريو دى جانيرو فى البرازيل فى يونيه سنة ١٩٩٢ ، أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض ، تكون مهمته البحث فى قضايا البيئة وحمايتها ، والخطوات والمعونات اللازمة لتمكين بلدان العالم الثالث من الحفاظ على البيئة نظرا للظروف التى يعانيها هذا العالم من فقر وحرمان ، وكما جاء فى بيان المؤتمر (بغية التوصل إلى تنمية اقتصادية ، وتقدم اجتماعى يتسمان بالمساواة) وتمهيدا لقمة الأرض عقدت المنظمات غير الحكومية مؤتمرا دام أربعة أيام فى باريس ، وأمام قمة الأرض بدت مشاكل البيئة والتلوث كبيرة، ومعقدة تتسم بالتراكم والتفاعل ، وبعضها قد غير فعلا ظروف البيئة على سطح الأرض بشكل قد لا يمكن الرجوع فيه ، ووضعت أمام المؤتمر معلومات وفيرة ، دقيقة وشامله ، وضعها أناس أذكياء يستطيعون استنباط الحلول والنتائج الأصح، غير أن المسلك الموضوعى فى سبيل ذلك اصطدم على الفور بالمصالح المادية والأساسية والضيقة للدول الغنية وامتيازاتها ، واتضح من النقاش الجاد الذى ساد المؤتمر حول بنودجدول الأعمال والمواثيق والبيانات الختامية التناقض الحاد فى الموقف بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة ، حيث اتهم الجنوب الشمال ،بأن الشمال هو الذى أضر البيئة ويستمر فى تغييرها ، وأن استهلاك الشمال وأفعاله فى كل شئ مئات اضعاف استهلاك وأفعال، الجنوب، سواء فى الطاقة أو البترول ، أوالماء والطعام والكربون ، والانتاج النووى والعسكرى ، وتلويث مياه البحار والمحيطات بالنفايات النووية ومخلفات المصانع ، وأن هذا الشمال لن يتورع عن دفن هذه النفايات فى المياه الإقليمية للجنوب وفى أراضيه ، وتساءل علماء الجنوب الفقير عن المسئول عن ملوثات الصناعة ، ومخلفاتها ومدن المفاعلات النووية، والأسلحة الذرية ، واضمحلال طبقة الأوزون ، كما أكد علماء البيئة فى الدول الفقيرة أن العالم يفقد كل عام ٢٥ مليون طن من التربة الصالحة للزراعة بسبب المبيدات الكمائية التى تصنعها الدول الغنية وتصدرها للدول الفقيرة ، وأن العالم فقد ٢٠٠ مليون فدان من الاشجار. كيف يمكن الحفاظ على البيئة ؟؟ فى ظروف الفقر والتخلف التى تعانيها الأمم المحرومة، هذا الفقر الذى يضعف طاقة شعوبها على مواجهة ضرورات الحياة دون الاضرار بالبيئة ، ويضعف من قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية ، هذا السؤال الذى خيم على جو المؤتمر حدد على الفور المسئوليات الحقيقية للدول الغنية ، والتى تتلخص فى أن الأمر يتطلب مواجهة حل مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وأيضا الثقافية ، فمشاكل البيئة ليست فى حقيقة الأمر سوى إنعكاس للوضع العالمى القائم، والذى تتحكم فيه دول تزداد غنى، ورفاهية على حساب أغلبية العالم الفقيرة ، والمحرومة والتى لا يبين أمامها أى فرص فى النظام

الأغنياء يهيمنون على الفقراء..

والرجال على النساء

والمتعلمون على الجهلاء..

والبيض على الملونيين..

العالمى الحالى إلا لزيادة فقرها وتخلفها ،ولقد تراجع التطور الاقتصادى فى بعض البلدان النامية سنوات عديدة بسبب عدم القدرة على الاستثمار فى عملية جمع المعطيات واتخاذ الاستعدادات لمواجهة الكوارث الطبيعية بما عرضها لخسائر جسيمة فى الأرواح والممتلكات. يفاقم وضع هذه البلدان التغيرات المحتملة فى المناخ ، وارتفاع مستويات البحار ، حيث تتزايد احتمالات حدوث الكوارث من الجفاف والفيضانات والسيول ، والتى تزايدت ثلاث مرات فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠.

والقضية بالنسبة لهذه البلدان الفقيرة ليست ترفا ، ولا هى جزء من تقاليد سياسية واجتماعية كما هو الحال فى مجتمع الأغنياء ، بل عامل أساسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالحفاظ على البيئة له شروطه ومتطلباته، وفى هذا الاطار أكد الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه يستحيل أن نطلب من الفقراء أن يعطوا الأولوية للبيئة على حساب بقائهم على قيد الحياة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، فالحاجة إلى مياه الشرب وهى ثانى أهم احتياج إنسانى بعد الحاجة للهواء-وليس ثمة إحساس أقوى من الاحساس بالاختناق والعطش- يجعل تلوث ماء الشرب أمرا ثانويا فى حالات ندرة مياه الشرب نتيجة الجفاف، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة فى مصر للوقاية من مرض البلهارسيا فإن فقراء الفلاحين لا يملكون أن يعطوا ظهورهم للترعة فهم مضطرون لأن يستخدموا على نطاق غير محدود ماء الترع، لا فى رى زراعتهم فحسب بل فى غسل اوانيهم وملابسهم ينزلون إليه مرتين فى اليوم على الأقل وهم عرايا السيقان معرضين لسركاريا البلهارسيا ولقد بنى أبناء الصعيد بيوتهم فى«مخرات السيول» مما ضاعف الخسائر الجسيمة فى السيول الأخيرة التى جرفت جنوب الوادى ، هذا فضلا عن بناء المساكن فى أى أمكان وبأية إمكانيات مما نتج عنه أحياء عشوائية ، بل وصل الأمر إلى مشاركة الأموات فى أحواش دفن الموتى. كذلك فإن أبناء الدول الافريقية العاجزين عن استيراد النفط الباهظ التكاليف ، سيواصلون قطع الأشجار والقضاء على الغابات بما يساعد على انتشار التصحر ، لا يمكن أن نمنع التغير البيئى عبر تعديلات فى نمط الحياة العادية هذه المسئولية تلقى دائما على عاتق الإنسان العادى المحروم ولكى نرى مدى فداحة الظلم الواقع على البشر المحرومين علينا أن نتأمل التكليفات التى يمكن إصدارها للإنسان فى مصر ليقوم بمسئولياته فى انقاذ البيئة: عليه أن يعطى ظهره للترعة!! عليه أن يقتصد فى استخدام الماء الصالح للشرب والاستعمال الصحى، عليه أن يتبع الارشادات فى استخدام المبيدات ، عليه أن يقلل من الانجاب ويستمع إلى طرق تحديد النسل وأخيراً عليه أن يعتمد نظاما للنظافة والنظام فى البيت والشارع... حتى لو استطاع أن يفعل ذلك فى ظل ظروفه الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، فان قيامه بمثل هذه الواجبات يعنى مجرد تنظيف التلوث لكنها لا تضع حدا لاستنزاف الأوزون، وتدمير الموارد وأسباب الصراع الأهلى، ومشاكل اللاجئين والانهيار الاقتصادى... وهو بكل تأكيد لا يتحمل أية مسئولية فى ذلك.

لم يتمكن مؤتمر قمة الأرض من الوصول إلى قرارات حاسمة ، وجاء بيانه الختامى فضفاضا ، مفعما بالآمال ، ورغم أن النتائج التى توصل إليها جاءت متواضعة ، فإن بعض العلماء المتهمين بشئون البيئة يرون أن المؤتمر يعد منعطفا مهما فى تاريخ البشرية ،وقمة الأرض أكثر خطورة وأهمية من قمم تاريخية مثل قمم فرساى (ويالتا ، ومالطا ، وبوتسدام) ،والتى أسقطت إمبراطوريات ، وأشعلت الحروب وأعادت رسم الحدود بين البلدان، فمؤتمر قمة الأرض على الأقل قد اهتم بالحياة والمستقبل، ووضع قضية حماية الأرض على رأس الموضوعات الهامة فى أى مؤتمر دولى يعقد بعد ذلك، وهذا ما حدث فى مؤتمر السكان ومكافحة الجريمة بالقاهرة، ومؤتمر المناخ فى برلين.

إن خطة العمل التى وضعتها قمة الأرض ، وأطلقت عليها اسم برنامج ٢١ اشارة إلى القرن الواحد والعشرين ، دعت إلى أنماط جديدة من التعاون الدولى من أجل عالم مزدهر يتم فيه الإسراع بالتنمية مع الحفاظ على البيئة ، والموارد الطبيعية الحيوية ، كما دعت إعلانات القمة الختامية إلى العمل على خلق عالم يسوده العدل بمكافحة الفقر، وتغيير العادات الاستهلاكية وتحسين الأوضاع الصحية ، وتوفير الحاجات الاساسية للسكان من الغذاء والماء والعلاج. ان التحفظ حول امكانية تحقيق مثل هذا البرنامج فى ظل نظام عالمى مصمم على إفقار غالبية البشر ، ومضاد للأنظمة والتوازنات الطبيعية ، كل ذلك لا يقلل من البهجة بالنجاح فى دفع حفنة من الدول الغنية إلى الاعتراف بمسئولياتها عن تدهور البيئة ، والحصول على وعود قلة من هذه الدول بأن تتحمل تكاليف التحول الى انتاج صناعى أقل خطرا على البيئة.لقد ألقى مؤتمر قمة الأرض الضوء على أن المرض البيئى يمد جذوراً عميقة فى طريقة الانتاج التى تغلب المصالح الأنانية والضيقة على المصالح العامة والجنس البشرى بشكل عام كالديون المستنزفة لطاقة العالم الثالث ، والمبادلات التجارية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، والتوزيع المجحف للثروة ، والافراط لدى نسبة ضئيلة فى استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، حيث يذهب ٨٠٪ من هذه الموارد الى ٢٣٪ من سكان الأرض ، وعلى الرغم من أن الحلول العقلانية لمشاكل تدهور البيئة تلقى مصيرا بائسا حين تصطدم بالمصالح الاساسية للدول الغنية المسيطرة، فانه لم يعد من الممكن لأى دولة ايا كان مدى نجاحها المحلى والإقليمى أن تعزل نفسها عن المشاكل الديمقراطية ، والبيئية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تحدث فى العالم. وكل يوم يمر يضيق الخناق على هذه الدول بأنها تفتقد الشرط الأول لاعفائها من مسئولياتها عما يحدث وهو علمها بالنتائج التى تترتب على أفعالها ،إن انقاذ الأرض ومواردها يصبح رهنا بتغيير طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ، والذى يتطلب أساسا إعادة النظر فى مفهوم التقدم الاقتصادى ، وقياس هذا التقدم بالقدرة على تحقيق إشباع الحاجات الاساسية للإنسان ، والأرض ومواردها الاحتياطية قادرة على الوفاء بذلك اذا استطاع الانسان أن يكتفى بحد القناعة من الرفاهية الضرورية ، ويكف عن إهدار الأموال والطاقات فى إبادة بيئته وبنى جنسه ، وطبقا لاقتراح البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، فإن **استثمارات إضافية لا تزيد عن٢٠٪ من مجمل الانفاق العسكرى العالمى أى ما يعادل ٢٠ بليون دولار سنويا ، ستوفر لكل إنسان على وجه الأرض مياها صالحة للشرب، وتغذية كافية.**

بعض العلماء يحاول اختصار الطريق لإنقاذ الموقف ، ويأمل فى التكنولوجيا ، ولا يغيب عن الذهن ان كثيرا من معضلات البيئة هو نتاج التكنولوجيا نفسها ، وللحصول على قرارات حاسمة، يواصل العلماء طرح الأفكار، وهم يعلمون أنها غير مجدية، إلا من حيث تنبيه الناس إلى خطورة الحال... لما لا تدفع الأوزون السليم الموجود فى طبقات الجو السفلى إلا أعلا؟؟ إن ذلك يحتاج إلى طاقة تبلغ ضعفين ونصف ضعف الطاقة المستعملة حاليا فى كل العالم. هل يمكن استخدام شاحنات ضخمة معدة خصيصا لنقل طبقات

الاوزون السليمة لتحل محل التالفة؟؟ ان ٣٥٠ ألف رحلة تقوم بها مثل هذه الشاحنات تكفى للتعويض فقط عن عشر الغاز المثقوب.. عالم آخر يقترح صناعة قاذفات عملاقة تتسع الواحدة لعدة أطنان من الأوزون المجمد ..ويستمر العلماء فى طرح الأفكار التى تبدو سليمة ، ولا يبقى أمامهم فى النهاية أيسر من التركيز على مكافحة الجزئيات المفترسة للأوزون ، أى مواد الكلور فلور كربون ، أى مكافحة ما يقوم به الانسان لتدمير البيئة، وما ينقص البشرية لتحقيق الرفاهية وضمان المستقبل ، ليس علما متطوراً فحسب ، فنحن نعيش الآن فى عصر العلم الذى يضع بين أيدينا حصيلة هائلة من الانجازات العظيمة ، التى اثرت فى حياة الانسان ، وغيرت نمط تفكيره، صحيح أن كل شئ حول الانسان يتطور بسرعة مذهلة فما حققه الانسان خلال الاربعين سنة الأخيرة ، يفوق كل ما حققته البشرية طيلة تاريخها الطويل ، غير ان انسان هذا العصر يعيش مأزق عجز قيمة الانسانية عن استيعاب هذا التطور العلمى واخضاعه لحاجات الانسانية ،ففى ظل حضارة لا تشعر بأى ذنب أو إثم ، يزداد عدم الرضا ، وتلح الشكوك حول قدرة كثير من القناعات التاريخية ، والكلاسيكية فى رسم صورة منجزة وتامة للأشياء ، يمكن أن تهدى الانسان فى مواجهة تنوع المعرفة والممارسة والواقع، والترف المادى الذى يعيشه جزء من العالم، ويستهوى الآخرين لتقليده يوشك أن يتحول إلى وهم ، ويتسع الفراغ حول الانسان حين يدرك أن الوفرة من المعلومات تفقد فى كثير من الأحيان قيمتها ويكشف عقمها عن نفسه ، فى فشل المحاولات لاجراء اختيار متوازن من بين أشياء كثيرة غامضة ومتناقضة ، وتكتشف الجماعة البشرية دائما أن ثمة مجموعة راديكالية تصبح لها القدرة والقوة على أن تحتكر لنفسها جهد الانسان وتضحياته ، وهى تضطهد كل من لا يرقص على شاكلتها وهذه المجموعة يمكن تحديدها بوضوح فى : الأغنياء يهيمنون على الفقراء، والرجال على النساء، والمتعلمون على الجهلاء ، والبيض على الملونين ، والأحياء على الأموات، والأمر لم يعد حقيقة استثنائية فالحياة منذ دلف الانسان فى صمت إلى وجود هذا الكوكب استمرت فى افرازها لهؤلاء الذين يملكون .. وبطريقة تكاد تكون متشابهة-القدرة على الانتقال بالجماعة البشرية واقناعهم -بكلمات- ان يسيروا إلى السعادة أو الحرب- ، الى التضحية أو الموت، حفنه على الدوام كانت تصنع التاريخ ، وملايين تتعذب بصنعه، وعلى قمة النصر واعتقاد التحرر يقع الانسان غالبا تحت سيطرة من نوع جديد ،ويكتشف أنه كان ضحية تم تضليلها باتباع الأفكار والمبادئ والمعلومات وكأنه يجبر على تحقيق الأشياء أكثر من رغبته فى تحقيقها مضطر على الدوام إلى مواجهة عقلية سائدة ، أو تحطيم واجهة ، يبحث عن النور دائما فى عالم تلفه العتمه. فمنذ مائتى سنه قامت الثورة الفرنسية واعتبرت من أهم إنجازات الإنسان على سبيل تحقيق الحرية والإخاء والمساواة ثم قامت الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، وقيل ان الجور والظلم والاضطهاد والفقر والجهل وكل أشكال العنف والتسلط والحروب توشك على الأفول ... وحتى الآن فان الاسباب والدوافع التى شكلت أرضية هذه الثورات لا تزال قائمة ، فلا الظلم إنتهى ، بل تفاقم وإتسعت مآسيه، وبلغت مشاكل الانسانية درجة كبيرة من التعقيد والحدة تسمح بالقول بأن البشرية تواجه خطرا حقيقيا ناشئا عن الحروب المحلية ، والصراعات الطائفية والظلم الاجتماعى الفادح، والفروق الشاسعة بين الشمال والجنوب، وبين الاغنياء والفقراء،كما يهددها انتشار البطالة ، وظلم النساء والأطفال، وانتشار المخدرات والجرائم والمجاعات والأوبئة فى بقاع كثيرة من الأرض.

كافة الكائنات الأخرى التى حملتها سفينة نوح وأنقذتها من الطوفان إلتزمت بقوانين البيئة والحياة، سواء بغريزتها فى حالة الحيوانات والحشرات والكائنات الدقيقة أو القوانين الطبيعية فى حالات الجماد والطقس.. إلا الانسان فإنه سعيا وراء تطوره المشروع ، *أو ارواء اغراضه الأنانية غير المشروعة قد أخل* بهذه القوانين ، وماخرج من الكائنات الأخرى عن هذه القوانين كان بسبب استفزازات الانسان وتدخلاته الأنانية ،ويهدد وجود الانسان وليس أى كائن آخر وجود الحياة على الأرض بشكلها المعروف ، ورغم نعمة الفكر والعقل التى وهبها الله للانسان، ورغم المكانة السامية التى ادعاها لنفسه ، فقد أكد ابن آدم على الدوام أنه يفتقد العوامل الانسانية التى يزهو بها وعلى رأسها تقديسه للحياة ، وأنه الكائن الذى أشفقت الملائكة من خلقه، وتنبأت بافساده فى الأرض وسفكه للدماء ، فهو يغتصب الحقوق ويقتل دونما حاجة للقتل، ويأكل دونما حاجة لسد الجوع، وهو من أقسى المخلوقات وأغلظها قلبا، وقادر على ابتكار الذرائع لتبرير جرائمه وظلمه لامع أخيه الانسان فحسب ، وإنما مع العصافير والحيوانات ، ولا يتورع عن ممارسة جرائم الإبادة لبنى جنسه ، وحرق بيئته، وقد احتاج إلى كارثة بحجم هيروشيما ونجازاكى، وابادة مئات الألوف من البشر والكائنات ليجرب سلاحه الجديد ويثبت تملكه لقوة تدميرية تنافس فى تطويرها وأنفق عليها بلا حدود لمجرد فرض شروطه ثم يصحو من غفوته المعتمدة ، ليستخدم معلومات التدمير النووى فى خلق معنويات سخيفة وزائفة تدعو إلى تحريم الأسلحة النووية والحد من انتشارها.

لقد غير الإنسان بذكائه وصراعه مع الطبيعة وبنى جنسه-خيراً أراد أو شرا أضمر- وجه الأرض فلا الأرض ستصبح الأرض التى نعرفها، ولا الانسان يفترض أن يظل هو الانسان، والأمر لم يعد سمات معينة موجودة وإنما تحول إلى ظروف حياة ، لن ينفع معها الحذر أو الصمت أوتأجيج مشاعر الغضب... وما وصلنا إليه هو آخر كلمة فى سجل نمو وعينا بأننا ظاهرة من ظواهر هذا الكوكب انحدرنا على اختلاف ألواننا ولغاتنا وثقافاتنا وقومياتنا من أصل واحد، ونصير حتما إلى مصير واحد .. أغنياء كنا أم فقراء ، مالكين للسلطة أو ساعين فى امتلاكها ، وحين أثبت دارون فى نظريته حول التطور وجود علاقة متبادلة بين البيئة وتركيب الكائن الحى، فان الدلائل التى كانت موجودة فى ذلك الوقت لم تكن كافية لمعرفة انتقال الصفات المكتسبة نتيجة الصراع مع البيئة من جيل لآخر ، وبدخول البيولوجيا فى العشرين سنة الأخيرة مرحلة جديدة وخطيرة فى تطورها، فقد انجذبت إلى مجال البحث العلمى والتجربة ، وإمكانية التغيير العلمى- طريقة تفكيرنا فى أنفسنا وفى الآخرين.

وسيحملنا ذلك حتما إلى مستقبل ملئ بالمفاجآت.. فالحياة تطلب إلينا أن نكون آخرين..

وهؤلاء الآخرون لن يكونوا مشابهين لنا.. كما تبشرنا بعالم جديد لن يكون مثل عالمنا فهل يملك عقلاء هذا الكوكب من الساسة والمفكرين والعلماء ، وكل من تشغله صناعة سفينة النجاة.. القدر الكافى من النشاط والفطنة لإحداث التغيير الذى يبدو وكأنه شبه قدرى دون معاناة آلام الاضطراب، والالتحام بالكوارث والعذاب المصبوغ بالدم..

والدعوة عامة

عن "لاهوت" القمع

(مهداة إلى: د. نصر حامد أبو زيد)

لعله الوطن هذا الذى نهربه خارج الجغرافيا لنحتفظ به داخل التاريخ

د. محمد فكرى الجزار

الدين ، بنصه ، غير مهيأ - إطلاقاً- للتحول إلى سلطة ، وإن كان غير محصن- تماما - ضد تحويله إلى أداة قمعية فعالة تبطش بها السلطة ، سواء كانت دينية أم لا دينية أم من هذا النمط الذى تحدد مأزقة الصفة المناسبة للخروج منها.

إن المجتمعات التى لم تستطع أن تبلور سياسات خاصة بها لبناء مؤسساتها بدءاً من الأسرة وحتى هيكل الدولة مستندة إلى قيم براجماتية تضمن لهذه المؤسسات سيرورتها ، وتطورها ،هى مجتمعات أزمة بامتياز ، تعيش انقطاعات جذرية بين ما تدفع إلى تحقيقه وما تنطوى عليه من خصائص وسمات محددة لهويتها ، إنها فقيرة للغاية على المستوى الإبداعى ، ومثل هذه المجتمعات **بيئة طبيعية جدا لتحول «الدين»** من كونه طاقة روحية إلى أداة قمعية بامتياز ، تقبض عليها السلطة ، سلطة الجماعات أو المؤسسات لا فرق ، خاصة حين تفتقد ممارساتها إلى الشرعية، بهدف تسويغ وجودها وعنفها بأفرادها ، قافزة -بهذه المسوغات -من الشرعية القانونية القابلة - بحكم وضعيتها- للاختلاف معها والجدل حولها ،وحتى للحلم بتغييرها ، إلى القدسية الدينية التى لا مكان فيها- حسب السلطة وعوامها -للاختلاف أو الجدل فضلا عن التغيير بالتأكيد . هكذا يصبح الدين -بحق- **«لاهوتاً قمعياً»** كيف ؟ . هذا هو السؤال..

إن مجتمعات الأزمة - تلك التى سبقت الاشارة إليها والتى وصفناها بالفقر الإبداعى -لا تجد حلا اقتصاديا لفقرها هذا إلا بتحويل الدين -وهو نص ناجز أساسا- من مجال الاعتقاد الشخصى ليصير إلى منظومة معرفية- ناجزة أيضا - يدخل فى بنائها كل ما هو ماضوى بعد تطهيره من أية صفة تاريخية ، أكان معرفة أم ثقافة أم أدباً ،وحتى معتقدات وأساطير ، وبالطبع نظام اجتماعى . ولا يتأتى هذا إلا بتحريك الدين خارج منطوق نصه وإدراج التاريخى- الاجتماعى الذى كان معاصرا له داخله ، وعبر فعاليات أخرى ينبنى «خطاب» متعال تعالى النص الدينى نفسه.

يتعدى الدين- إذن- دائرة الاعتقاد الشخصى ، وينحل نصه داخل خطاب عنه ، ويؤدى هذا إلى نتيجة فى غاية الخطورة هى : تقلص الوظيفة الروحية الأساسية التى للدين عموما ونصه خصوصا، وتحولها إلى مجرد البرهنة على صحة الخطاب (الدينى) صحة مطلقة، ومن ثم يمتلك هذا الخطاب قداسته من قداسة البرهان ، وشيئا فشيئا يصبح واجب القداسة بذاته . ويتماهى الخطاب بنصه فيكون الاختلاف مع ذاك مروقا من هذا.

إن أول فعاليات عنف السلطة الدينية ، أكانت جماعة أم مؤسسة، هو العنف بالنص الدينى نفسه ، بقسره على رؤية أو خطاب خاص بها ، وقمع أية إمكانية ينطوى عليها للتعدد الدلالى، بهدف اختزاله إلى دلالة أحادية ، وأية أحادية محطة وصولها الأخيرة هو العنف المادى المباشر الذى لن يكون حكرا على جماعة أو مؤسسة ، وإنما سيمارسه المجتمع أفرادا ومؤسسات وعلى كافة الأصعدة.

غير أن الموضوعية تقتضى الإقرار بأن العنف ، سواء كان دينيا أو غير دينى ،ليس طبيعة فرد أو جماعة أفراد ، بتعبير آخر ليس ممارسة اجتماعية ، وإنما هو خاصية ملازمة للسلطة فى شكلها المؤسسى ، مهما كان المضمون الليبرالى لها . وإذا كان المجتمع المأزوم حضاريا يندفع إلى «الدين» مطالباً إياه بما لم يجعل ، فإن أزمة المجتمع ليست- فقط- مسئولية السلطة ، بل -وهذه هى المفارقة المرة- صناعة السلطة نفسها ، فأحيانا يكون دفع المجتمع إلى هاوية الأزمة ميكانيزما دفاعيا تمارسه السلطة بفرض معركة بين القوى المختلفة فى المجتمع لتستمد مشروعية بقائها المفتقرة إليها من ضبط موازين القوى بين أطراف المعركة ، وكذلك **لتستمد مشروعية عنفها وقمعها الدموى من الطرف المأساوى الذى وضعت المجتمع فيه .**

وسلطة تتورط فى استخدام ذلك الميكانيزم الدفاعى هى سلطة تفتقر -مثلها مثل المجتمع-إلى خطاب معرفى قادر على بلورة رؤية صحيحة عن الواقع والعالم ترسم على ضوئها سياساتها ،ومن ثم فلا مناص أمامها- كذلك من اللجوء إلى ما هو ناجز ، إلى «الدين» لتحوله هى الأخرى إلى خطاب مقدس تسند إليه قمعها ..

هكذا يختزل المجتمع وقضاياه إلى صراع على السلطة : صراع طموح من قبل الجماعات الدينية وصراع بقاء من قبل السلطة ، والضحية المجهولة- هنا- هو «المجتمع المدنى» وغالبية أفراده الذين لا يفلح أى من الطرفين فى استمالتهم إليه إقناعا أو قمعا ، بينما يعيشون شروطا لا إنسانية على الإطلاق ، جوعى فى بيوتهم ،وقتلى فى الطريق إلى أعمالهم أو على مقهى فى ساعات الترفيه القاحلة ، أو كفاراً فى قاعات البحث العلمى وساحات المحاكم.

أرشيف اليسار



نقولا الحداد مرة أخرى..

د. رفعت السعيد

رغم أننا تحدثنا من قبل عن نقولاحداد (أرشيف اليسار- اغسطس-١٩٩١) إلا أننا نكتشف ضرورة العوده مجدداً لحديث جديد عنه.

ليس فقط لأن الكتابات الموسوعية والدافقة لا يمكن الحديث عنها فى بضع صفحات .وانما لأننا اكتشفنا كنزاً جديداً من المعارف عن سيرة هذا المفكر الموسوعى . بدونه تصبح الصورة التى قدمناها من قبل ناقصة إلى حد الخلل.

بطاقة شخصية كانت مفتقدة

الاسم: نقولا حداد

محل الميلاد:جون (جنوب قضاء الشوف.لبنان).

تاريخ الميلاد: ٢٥ ديسمبر ١٨٧٢.

المهنة(: كاتب- صحفى-صيدلى(فى آن واحد).

تاريخ الوفاة: شتاء ١٩٥٤.

.. والفتى ابن الاسرة الفقيرة كان شغوفا بالتعليم والتعلم . توفى أبوه وهو فى السابعة عشرة من عمره وتوقف بموته دخل الأسرة ، وافترض الجميع أن ينقطع «نقولا» عن التعليم، لينقطع لإعالة أسرته .لكنه عاند اشتغل وتعلم فى آن واحد. بل عاند أكثر فكان يدرس مناهج عام دراسى بأكمله فى كل أجازة صيفية ، ليقفز عامين دراسيين فى كل عام.

ويعاند ثالثا اذ يجتاز واحدة من أصعب الكليات وهى كلية الصيدله،ويتخرج صيدليا(من كلية بيروت الانجيليه) عام ١٩٠٢.

وما إن امتلك شهادته فى علم الصيدلة حتى نزح إلى القاهرة ، ليلتقى بفرح انطون ، وروز انطون شقيقته ويسافر الثلاثة إلى أمريكا عام ١٩٠٧ بوهم إصدار جريدة يومية . (قبلها كان نقولا قد أصبح صحفيا متمرسا واسهم فى إصدار صحيفتين «الرائد- المصرى» و«المحروسة» ،وكان فرح أنطون قد أصدر «الجامعة» ،وكانت روز قد أصدرت صحيفة نسائية هى السيدات).

وبرغم ان الكتيبة الثلاثية تتدفق حماساً وتمتلك الخبرة والكفاءة ، إلا أن المشروع فشل فشلا ذريعا .. كذلك فشل مشروع تجارى انشأوه للاتجار فى السجاد . شئ واحد اكتسبوه هو التعرف على الفكر اليسارى والتتلمذ على يد المفكر الاشتراكى الشهير يوجين دبس ، وعالم الاقتصاد اليسارى «هنرى جورج» صاحب كتاب «التقدم والفقر». وهكذا كسب نقولا من رحلته أجمل شيئين فى حياته : وضوح فكرى متألق ومتشح بموقف يسارى واشتراكى صارخ التحدى وحاد فى رفضه للمجتمع الرأسمالى بكل ما يحمله من «ظلم وبؤس وغباوات» (كما كان يقول دائما) ،وكذلك روز الجميلة المتفجرة حيوية ،والتى تزوجها فى نيويورك قبل عودة.

الثلاثى .. وظلت عونا وسنداً له طوال حياته عاد «نقولا» ليتذكر شهادة الصيدلة ، فافتتح صيدلية فى شارع الترعة البولاقية أسماها «صيدلية الحداد» وحصل لها على ترخيص بالعمل ٢٤ ساعة . لكنه كان دائما يقول ضاحكا: «هى تعمل ٢٤ ساعة وأنا أبتعد عنها ٢٤ ساعة» فقد أوكل أمر ادارتها إلي بعض المختصين ،وتفرغ هو تماما للكتابة ،وأصدر عديداً من الكتب البالغة الأهمية ،والتى توحى بثقافة موسوعية متوهجة ونحاول فقط آن نرصد بعضاً مما اصدر من كتب:

-الاشتراكية.

-هندسة الكون بحسب قاموس النسبية(أول كتاب صدر بالعربية عن نظرية النسبية).

-فلسفة الثقافة او جاذبية نيوتن.

- فلسفة الوجود.

- عالم الذره -أو الطاقة الذرية والقنبلة الذرية.

- علم أدب النفس.

- علم الاجتماع (مجلدين).

- الديمقراطية مسيرها ومصيرها.

-مناهج الحياة.

- ذكراً وأنثى خلقهم.

-الحب والزواج.

-شعوب أوروبا (مترجم).

-تاريخ أساسى للشرائع الانجليزية (مترجم).

وعديداً من الروايات التى كانت تتخذ أحيانا طابعا مسرحيا متقنا، وفى أحيان أخرى كانت تتخذ طابع الحوار الباحث عن الفهم الأكثر عمقا ،ولهذا كان يسميها «حوارات» مثل: الحقيبة الزرقاء ،المقدس ، ثورة عواطف ،وحركات السيدات فى الانتخابات، زغلولات مصر، جمعية إخوان العهد ، حواء الجديدة، ثورة فى جهنم ، فرعون العرب عند الترك، فاتنة الإمبراطور ، تحت راية مصطفى كامل، أسرار مصر، الصديق المجهول ، فتاة آل عثمان ، من عرابى إلى زغول .. الخ.

هذا بالاضافة إلى آلاف المقالات والأبحاث والدراسات والقصائد التى كانت تتدفق من قلمه لتجد سبيلها إلى النشر فى عشرات

الصحف والمجلات عبر الفترة الممتدة من ١٩٠٩ وحتى١٩٥٤ .. وبرغم أن عشرات الصحف فتحت صفحاتها أمام كتاباته المتقنة والموسوعية ،فقد تراكم لديه اكوام من الدراسات والأبحاث والمقالات ..إلى درجة أنه عندما تولى رئاسة تحرير المقتطف (صاحبها فارس نمر باشا) فى ديسمبر ١٩٤٩ خلفا لإسماعيل مظهر واستمر فى رئاسته للتحرير لتسعة أشهر، احتكر النشر فى المجلة لنفسه، وصارت اعدادها تصدر وقد احتلت أغلب صفحاتها مقالات ودارسات وقصائد كانت قد تراكمت عنده ولم تنشر ،وكان يوقع بعضها باسمه والبعض الآخر باسم مستعار «ند» الحرفين الأول والأخير من اسمه الثنائى ،وكان اسماعيل مظهرقد استحدث فكره اصدار ملحق لكل عدد يتضمن كتابا أو كتيبا فى مبحث علمى محدد.. واحتكر «نقولا» الملاحق هى الأخرى .. وتمضى أعداد التسعة أشهر وملاحقها ،وأكوام الأبحاث لم تزل متراكمة (أبعد عن رئاسة التحرير بسبب محاولته نشر قصيدة عن نشأة الكون خشى صاحب المقتطف ان يعتبرها البعض تعريضا بالأديان ، وسحبت القصيدة من المطبعة ،وأبعد نقولا عن رئاسة التحرير).

لكن ماكينة النشر المتواصل لم تتوقف ..وظلت أغلب المجلات والصحف حافلة بمقالاته.

****

ونقولا الحداد يختلف عن غيره من المفكرين الشوام.

فهو أولا يرفض التحالف مع الانجليز ... مهما كان الثمن ، وعندما تورط شبلى شميل فى تأييد الاحتلال البريطانى نكاية فى الخلافة العثمانية ،وزعما بأن الاحتلال وفر لمصر مساحة من الديمقراطية هاجمه نقولا غاضباً «ان تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى هو أمنية كل مصرى وما من مصرى يقبل مناقشة فيه ،ولو قلت له إن الانجليز خدام للنبى محمد لأصر على القول لا أريدهم ففى هذا الأمر لا يقبل المصرى مناقشة».

أما حديثه ، أو بالدقة دراساته عن الاشتراكية فكانت تمتاز بالدقة والوضوح والقدرة علي الاقناع.

«للسطو قانون عقوبة معروف ومدون.. ولكن ليس لاغتصاب المتمول (الرأسمالى) لتعب العامل قانون، فهذا الاغتصاب لا يعد جريمة فى نظر القانون .. ولهذا نقول: الاشتراكية تطالب بسن هذا القانون».

..«والاشتراكية تسعى لإقامة العدل والانصاف بين المتمول والعامل ،حتى لا يبقى فى طوق ذاك ان يغتصب ثمرة عمل هذا، ويتمتع بها، وحتى لا يعيش ذاك على جنى هذا».

.. «وما دامت الأرزاق لا تجمع إلا بالتعاون ، والأموال لا تجمع إلا بالتعاون ، والثروات لا تحشد إلا بالتعاون .. وجب أن يتقاسمها المتعاونون ، بجعلها على قاعدة العدلوالإنصاف».

ثم هو يقترح ، ولأول مرة فى مصر ، تصوراً للمجتمع الاشتراكى الذى يريد:

«تكون الأرض كلها فى المملكة ملك الأمة كلها ،وتكون حكومة الأمة قيمة عليها ،ويكون الفلاحون وسائر العاملين فى الأرض مزارعين فى الأرض بالمحاصة حسبما تجد الحكومة -أو بالأحرى لجنتها الزراعية- تعيين الحصص تعيينا عادلاً.

وكما تشرف لجنة الزراعة على شيوع الأرض ،تشرف لجنة الأبنية على شيوع الأبنية ،وعلى هذا النحو يمكن أن تكون الأمة مالكة لجميع المرافق بلا استثناء .فتكون مالكة للتلغراف والتليفون والبريد والترام ومصلحة المياة ومصلحة الغاز ومصلحة اللبن ومصلحة السكر ومصلحة الصابون وجميع أنواع المعامل والمصانع والمرافق والمخابز والمجازر والفنادق والقهوات وكل مسترزق ، ويكون جميع أفراد الناس مستخدمين فى هذه المسترزقات والمرافق ، ولكل أجرته حسب قيمة عمله بالتعاون والتكافؤ» (نقولا حداد- الاشتراكية- ١٩٢٠).

لكن نقولا حداد يفهم الاشتراكية فهما متكاملا .. وهو (على عكس السوفييت آنذاك) يرى أن الاشتراكية لا تكون بغير ديمقراطية ، بل لا تكون إلا إذا سبقها تحقيق الديمقراطية فيقول: «وهنا لابد من التنبيه إلى أمر جوهرى خطير الشأن ،وهو أن تنفيذ المبادئ الاشتراكية يجب أن يسبقه تنفيذ المبادئ الديمقراطية فى الحياة السياسية.. لأن الاشتراكية ليست إلا ديمقراطية الحياة الاقتصادية ، فإذا لم تكن الحكومة فعلا حكومة الشعب ، فلا يمكن أن يتشارك الجمهور فى اقتسام الأرزاق».

لنتأمل هذه العبارة المحكمة والحكيمة معاً .. ولنتأمل ماذا حل بالاتحاد السوفيتى نتيجة لافتقاد الديمقراطية .

وعندما تفجرت قضية فلسطين فى عام ١٩٤٧ ،وصارت الشغل الشاغل للعرب جميعا ، نشر نقولا حداد سلسلة مقالات ودراسات فى المقتطف و«الرسالة» و«منبر الشرق» كرسها جميعا لهدم النظرية الصهيونية بتجريدها من أساس علمى حق ،وهاجم وبشدة نظرية «شعب الله المختار» ،وقد أحدثت هذه المقالات دوياً لأنها تناولت القضية من جذورها ،وحاولت ان تفسر الصهيونية على أساس توسعى وليس على أساس دينى، وقد أعادت العديد من الصحف العربية نشر هذه المقالات.

وكان نقولا حداد فوق هذا كله فناناً يعشق الموسيقى الشرقية ويكتب عشرات المقالات دفاعا عنها ويهاجم حتى أشهر المغنيين أم كلثوم وعبد الوهاب وغيرهما إذا ما غنوا الحانا عربية «تخدر المشاعر وتربيها على غير الفن الشرقى الأصيل»

كما شن هجوما ضاريا على كل الأفكار الغيبية ودافع عن العلم والعقل .. فكان تماما كما وصفته وداد سكاكينى **«رجل ملائكى الطبع ، إنسانى المذهب، ما عاينت منه فعلا يراد به السوء».**

ويتقدم العمر بالرجل دون أن يكف عن الكتابة أو الإبداع، وعاش حياة مفكر ومعلم يؤمن بواجبه نحو العطاء المتواصل .

وفى صباح كل يوم كان يستقر فى محل «لوك» قرب ميدان سليمان باشا ليلتف حوله عدد من تلاميذه ومريديه ليفيض عليهم من علمه ومعارفه .. وكان الأكثر انتظاما فى هذه الجلسات وداد سكاكينى وزوجها **د. زكى المحاسنى ووديع فلسطين ومحمد عودة وعلى آدهم.**

أما فى المساء فكانت جلسته تنتقل إلى النادى الشرقى (المقر الحالى لحزب التجمع) حيث يواصل نشاطه الفكرى المميز.. وكانت محاضرته الأخيرة عن «جاذبية الأكوان وجاذبية الحسان» ..وبعد محاضرة أبدع فيها ،وأمتع الحاضرين ،خرج يستند إلى كتف زوجته الوفيه «روز» عابراً الطريق إلى بيته القريب .. كان الجو بارداً، ولم يحتط الرجل بما يكفى فاصيب بالتهاب رئوى حاد.. ورحل سريعا.. ،وبعده بأقل من عام لحقت به محبوبته الدائمة«روز».

وعبر منحنيات عدة امتدت من مطلع القرن حتى ما بعد منتصفه ،تغيرت اوضاع كثيرة ثورة ١٩١٩ ، ثورة ١٩٥٢ وما بينهما لكن أيا من ذلك لم يجذب انتباهه ، أو لم يدفعه إلى تغيير رؤيته للمستقبل ، فالجديد والجدير بالاهتمام عنده هو اليقين بالاشتراكية ،واليقين بالعلم والعقل والفكر المادى .. وكل ما عدا ذلك كان يعتبره من التفاصيل..

ولقد سبب له تمسكه بالفكر المادى عديداً من المشكلات والأعراض ، أقلها كان طرده من موقع رئيس تحرير «المقتطف» وكان منصبا مرموقاً فى عالم الفكر والثقافة .. وأهمها كان ما أحاط به من محاولات للتحريض على فكره ، والدعوة للاعراض عنه ، لكنه واصل العطاء الموسوعى والمتعدد الجوانب حتى آخر لحظات حياته ، غير مكترث بترهات المعارضين أو المعترضين.



فن

"الرجل الثالث"
سينما تعانى الغيبوبة..
ووطن يعانى الغياب!

أحمد يوسف

لن تستطيع ولو لحظة واحدة ، وأنت تشاهد فيلم «الرجل الثالث» إلا أن تسأل نفسك المرة بعد المرة: ما الذى دفع المخرج على بدرخان - بما تعرفه عن تاريخه الجاد فى صناعة الأفلام-لكى يقع اختياره على هذه «التيمة» وذلك النمط السينمائى لفيلم من أفلام المطاردات البوليسية ، بعد انتظار دام أربع سنوات كاملة.

ولابد أنك تضع فى اعتبارك أن على بدرخان ليس من هؤلاء المخرجين الذين اختاروا أن يتخذوا الفن السينمائى مهنة يمتهنونها من خلال صنع الكم الوافر من الأفلام ، بل إن الفترات الطويلة التى يستغرقها إعداده المتأمل المتمهل لفيلم ما تجعل حصاده الكمى محدوداً ، لكنها كانت الضمان لكى يترك بصمته الفنية الواضحة على كل أفلامه ، حتى أنه يفضل أحيانا أن يشترك بدور إيجابى فى كتابة سيناريوهات هذه الأفلام ، أو هو على الأقل يختار النصوص السينمائية التى تنتمى على نحو ما إلى عالم فنى خاص به ، لأنه فى كل الأحوال ينظر إلى عنصر «القصة» على أنه مجرد خطة أولية أو علامات للطريق ، بينما يصبح الفيلم بعناصره البصرية هو الرحلة الحقيقية ، الغنية بالتفاصيل الدقيقة ، للواقع الحى لشخصياته الخيرة والشريرة على السواء.

مصدر التساؤل إذن حول السبب فى اختيار بدرخان لسيناريو «الرجل الثالث» ليس كما يتصور البعض- ومنهم بدرخان نفسه- نوعاً من فرض الوصاية على الفنان ، وإنما هو تعبير عن افتقاد اللمسة الجمالية والسياسية الخاصة التى تمتع بها الفنان فى أفلامه السابقة ، لا فرق فى ذلك بين فيلم يقف على أرض البحث عن أخطاء الماضى وتوجيه النقد المرير له ، دون أية بادرة لاتخاذ ذلك طريقا لاستشراف المستقبل ، كما ترى فى «الكرنك» (١٩٧٥) الذى كتبه ممدوح الليثى ، أو على النقيض فى فيلم «الجوع» (١٩٨٦) الذى اشترك على بدرخان فى صياغة نصه السينمائى ،من خلال معالجة شديدة العمق والثراء لملحمة نجيب محفوظ «الحرافيش» ،حتى أن الفيلم يصبح فى النهاية رحيقاً متجانساً من الأسطورة والتاريخ فى رؤية تكاد أن تكون تجسيداً شاعرياً وسياسياً فى آن واحد لإرادة الإنسان على تجاوز الحاضر ، أياً كانت قتامته وقسوته.

بين هذين الفيلمين النقيضين تدرك الوشائج العميقة التى تربط جميع أفلام على بدرخان، وتجعل منها وحدة واحدة على الرغم من اختلاف موضوعاتها وأفكارها وأنماطها وحتى توجهاتها السياسية ، تلك الوشائج التى تتجسد فى قدرة الفنان المرهفة على الاقتراب من الإنسان ، بخيره أو شره ، بضعفه أو قوته ، بقلة حيلته أو عزمه الدائم على مواصلة الحياة، وهو يعيش أحياناً حالة من التوتر الخلاق بين الوجدان الذى توقف عند لحظة عاطفية متأججة من الماضى ،والبصمات الثقيلة التى تركها الزمان على مشاعره ، كما فى فيلم« الحب الذى كان» (١٩٧٣) الذى كتبه رأفت الميهى ،وهو التوتر الخلاق ذاته بين براءة الطبيعة الأولى وتعقيد المدينة المعاصرة كما فى «شيلنى وأشيلك»(١٩٧٧) المأخوذ عن مسرحية« الكوميديا الثالثة» للكاتب الاسبانى أليخاندرو كاسونا وبرؤية سينمائية لصلاح جاهين، هذا الفنان الرقيق الذى قدم فى سيناريو «شفيقة ومتولى» (١٩٧٩) معالجة تتميز بالشفافية والنفاذ إلى جوهر الإنسان والتاريخ ، لواحدة من الملاحم الشعبية المعروفة ، حتى أنه ينتهى فيها إلى طرح تساؤلات عميقة حول المسلمات التى نتصورها بديهية عن الشرف والحرية ، فندرك أنها لم تكن إلا أفكار مشوهة صنعها واقع شائه ، كما أن فيلم «أهل القمة» (١٩٨١) الذى اشترك فيه بدرخان فى إعداد السيناريو عن رواية قصيرة لنجيب محفوظ ، يأتى وكأنه رؤية شاهد عيان لتاريخ كامل يتداعى وآخر يتشكل ،ومع هذا البناء الجديد الذى يقوم على أنقاض القديم يجد الإنسان نفسه مرة أخرى وهو يعيش حالة من التوتر الخلاق ، بين الاستسلام لتاريخ أو واقع يبدو قريبا محتوماً ، وبين الإرادة الانسانية القادرة على صنع التاريخ وصياغة الواقع ، من خلال المعاناة المريرة التى لابد أن يعيشها الإنسان لكى يحصل على حريته.

من أجل أن تبقى

«السينما الجديدة»..جديدة

فوق السطح من كل هذه الأفلام قد تخيم سحابة تشى بقدر من التشاؤم الوجودى أو السياسى حول مصير الإنسان ، لكن فى أعماقها تشع روح خفية قوية تؤكد على أن الإنسان قادر دوماً على أن يتجاوز ما نتصوره قدراً لافكاك منه ، وأن يصنع من هذا القدر تاريخاً قد يأتى فى رياحه أحياناً بما قد لا تشتهى

السفن، لكن الرحلة الإنسانية سوف تمضى دائما إلى أفق أكثر رحابة وحرية . إن تلك الرؤية الشاعرية والسياسية هى التى استطاع على بدرخان أن يقدم لها -فيلماً بعد فيلم- صياغة أقرب إلى الوضوح والاكتمال ، حتى فى فيلمه **«الراعى والنساء»** (١٩٩١) ، المأخوذ عن المسرحية الايطالية ، «جريمة فى جزر الماعز» لأوجوبيتى ، فبينما انزلق خيرى بشارة فى فيلمه المأخوذ عن المسرحية نفسها «رغبة متوحشة» إلى الجانب البدائى الوحشى من تصارع الرغبات الإنسانية ، ترى بدرخان وقد استطاع أن يعثر فيها على العلاقة الغامضة بين الغريزة والسياسة ، وأن يضع يده على الخيط الرقيق الذى يفصل ، ويصل بين الحب والامتلاك ، أو بين الحلم الطوباوى لإقامة مجتمع عادل والاصطدام بنزعات السيطرة والاستحواذ والاستبداد.

إن شئت تلخيصا لما يربط بين أفلام بدرخان القليلة فى عددها ، العميقة فى تأثيرها ، فسوف تجده فى **العلاقة الجدلية بين الشاعر والسياسى ، الحساسية المرهفة تجاه متغيرات الواقع** ،وهى والحساسية التى يشترك فيها- بقدر متفاوت من الوعى والنضج- مع العديد من أبناء جيله (دون أن نضع تعريفاً قاطعاً مانعا لمصطلح **«الجيل»**) وربما كانت تلك الحساسية هى جوهر ما نسميه أحياناً «السينما الجديدة» (وذلك مصطلح آخر أكثر غموضاً والتباساً!)، فهى ليست سينما تبحث عن الإبهار الشكلى من خلال بهلوانيات سينمائية كما جسدتها الأفلام الأولى **لحسين كمال وسعيد مرزوق ومحمد راضى** فيما بين عقدى الستينات والسبعينات ، وهى أيضا ليست **«السينما الجديدة»** التى تعلن عن نفسها من خلال البيانات النظرية نارية العبارات ملتهبة الكلمات كما شهدها النصف الأول من السبعينات ،فهذه السينما أو تلك لم تكن فى حقيقتها إلا باباً للدخول إلى عالم صناعة السينما ،حتى أن أصحابها انتهوا إلى أحضان السينما التقليدية التجارية وأصبحوا من أبرز صناعها وممثليها ، لكن «السينما الجديدة» **كما نعنيها هى التى استطاع أصحابها - خلال عقد الثمانينات على نحو خاص ،وفى تجارب تراوحت بين النجاح والاخفاق -أن يقدموا سينما أكثر التصاقاً بالواقع المعاصر** وقضاياه،فهم لا يتبعون تلك الوصفة الشائعة لنظرية **«التوالد الذاتى»** فى السينما المصرية التى تجعل الأفلام الجديدة تخرج من أعطاف الأفلام القديمة ، بنفس شخصياتها وحبكاتها وأنماطها ، وإنما يتبعون الواقع الحى ، الثرى بتعقيداته ، الغامض بتشابكاته ، على أنه المصدر الأول الذى ينبغى عليهم أن ينهلوا منه ، لكن الأكثر أهمية هو أن **أنجح أفلامهم هى تلك التى تحاول أن تطرح الأسئلة الصحيحة بدلاً من أن تزعم القدرة على تقديم الاجابات الجاهزة** الأسيرة فى أغلب الأحيان فى دائرة الأفكار المثالية التى تشكلت من أوهام بعض مثقفى الطبقة المتوسطة ، أو الذين فقدوا نظرتهم ولا نقول نظريتهم- الثورية تحت دعوى التكيف مع الواقع الجديد ، وأصبح همهم هو تقديم التبريرات لما يبدون من استسلام للظروف الراهنة ، وهو الحال الذى انتهى إليه- للأسف- بعض من أهم صناع السينما المصرية خلال السنوات التى انقضت من عقد التسعينات.

ترانا إذن نبدى أحيانا بعض القسوة على بعض فنانى السينما الجديدة ، لكن مصدر ما يبدو على أنه نوع من القسوة لا ينبع إلا من إيماننا بقدرتهم على الإسهام فى صناعة المستقبل(يقول **كازنتزاكس** فى مسرحية **«كريستوفر كولومبس»** عن البطل الذى وجد نفسه فى لحظة من لحظات يأسه وحيداً ، لأنه اكتشف أنه يؤمن دون غيره بالأرض الجديدة التى كان يراها بقلبه قبل ان يراها بعينه ،«إننى لا أشفق عليه لأننى أحبه»

. وقد يبدو الناقد أحياناً وكأنه يكتفى بأن يجلس فى مقعده الوثير ، ليطلق أحكامه الصارمة على الفنان الذى يحارب معركته وحده، فى ظل ظروف صناعة السينما المتردية ، مما يجعل الفنان يرفض بعض الآراء النقدية لأنه يراها تأتى من «خارج الملعب» ، لكن الحقيقة أن الناقد والفنان -بقدر وعيهما الجمالى والسياسى -يحاربان معركة واحدة ومن خندق واحد ، رغم اختلاف وسائلهما وأسلحتهما ، وقد أزعم أن دور الناقد أكثر حساسية وخطراً ، فربما اضطر الفنان أحياناً إلى أن يتخلى عن قدر من أحلامه ، فالسينما على أية حال هى **«أكل عيشه»** ،وهنا يكون على الناقد أن يفهم ويتفهم ماذا يحدث للفنانين الجادين فى ظل أزمة السينما ، التى ليست فى جوهرها إلا أحد أوجه أزمة أكثر عمقا واستفحالا ،وأن يلقى الضوء على

ما تسميه «سينما الأزمة» ،فى محاولة لتجاوزها لا لتكريسها كما قد نرى اليوم فى بعض الكتابات النقدية ،والتى تجسد بدورها «نقد الأزمة» ، لأنها أصبحت أيضا عند بعض النقاد وسيلة لكسب القوت ، أو الإذعان للتيار السائد ومحاولة ركوب الأمواج وسينما الأزمة ، ونقد الأزمة ، ليسا الا اجزاء من ثقافة الأزمة ،التى تخلى فيها الكثير من المثقفين عن الأحلام الحقيقية ، ناهيك عن المشاركة فى صياغة المشروع القومى ، فأى مصير ينتظرنا ونحن نمضى سائرين أو مسيرين فى هذا الطريق؟!.

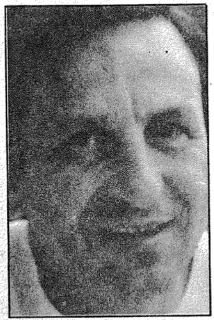
صراع بين الحلم والواقع

قد تجد فى فيلم«الرجل الثالث» بريقاً خاطفاً لهذا الصراع الذى يحتدم بداخلنا- وربما بداخل صانع الفيلم أيضا- عن التناقض الهائل بين الأحلام القديمة والمصير البائس الذى انتهينا إليه ، فها هو البطل كمال شريف (أحمد زكى) ،الطيار السابق الذى حقق إنجازات بطولية فى حرب أكتوبر ،وهو يتأمل صورته فى بزته العسكرية ، وقد أصبح اليوم بعد عقدين من الزمن كهلاً وحيداً ، حائراً بين طريقين : أن يمضى فى وحدته و عزلته عاجزاً عن التأثير فى الواقع ، أو أن يقبل صاغراً دخول الدائرة الملوثة التى قد تمنحه قدراً من النجاح والثراء كما تحددها المواضعات الاجتماعية السائدة ،وفى بلاغة بصرية يتميز بها على بدرخان -وإن افتقدتها معظم مشاهد فيلم«الرجل الثالث» نرى صورة الطيار القديم ، شابا متفائلا ، لكنها محاطة بإطار -لاتستطيع الخروج منه ، سجينة خلف الزجاج السميك الذى تلتمع على سطحه انعكاسات لوجه البطل الكهل وقد ارتسمت على وجهه علامات الآسى. إنه التوتر بين الصورة والحقيقة ،بين التفاؤل والإحباط ، لكن الصورة الجامدة ،هى الأصل ، بينما انعكاس الحقيقة هو الطيف ، وعندما يكسر البطل فى ذروة يأسه زجاج الصورة وإطارها ، لا تملك أن تعطى إجابة واضحة عن السؤال : هل يعنى ذلك تحطيم الماضى بكل ما يعنيه ، أم أنه يعنى على النقيض تحريره من أسره لكى يتفاعل مع الحاضر من أجل مستقبل جديد؟.

ربما كان ذلك هو الخيط الرئيسى الذى جعل على بدرخان يدافع عن فيلمه دفاعاً حاراً ، متهماً كل الكتابات النقدية التى تحفظت على فيلمه بأنها لم تستطع أن تتذوق أو أن تفهم الفيلم ، أو إنها تعاملت معه على أنه مجرد فيلم ينتمى إلى نمط أفلام الحركة والمطاردات البوليسية ، وقد يكون معه بعض الحق فى ذلك الدفاع ، لأن انتماء أى فيلم لنمط سينمائى لا يمنع أن يصبح على يدى فنان مبدع عملاً فنياً ثرياً بالدلالات الإنسانية المتجددة ، بل إن بعض المعالجات المختلفة لنمط سينمائى واحد قد تكون شهادة حية على التغيرات العميقة فى السياق التاريخى ، وهناك العديد من الدراسات في علم اجتماع السينما تقدم صياغة شديدة الوضوح للتاريخ الأمريكى ، من خلال المقارنة بين سلسلة من الأفلام تم انتاجها فى عقود مختلفة ، لكنها تنتمى إلى نمط سينمائى مثل أفلام الجريمة أو الخيال العلمى أو الغرب الأمريكى .

بل إن فيلماً لعلى بدرخان مثل«الراعى والنساء» يصبح هو ذاته دليلاً على قدرة الفنان على تقديم تنويعات شديدة الخصوصية والعمق لتيمة لا يبدو منها على السطح إلا صراعا جنسيا فجاً (وأرجو ألا تقع فى فخ المقولة الساذجة الشائعة عن أن التميات الدرامية محصورة فى عدد معين من الأفكار ، وهى المقولة التى يبرر بها بعض الفنانين أعمالهم التافهة ، فإذا كان هناك عدد محدود جداً من حروف الهجاء ، فإن هناك ملايين القصائد التى يمكنك أن تكتبها).

المخرج على بدرخان



تنويع قديم
على نغمة قديمة

إن جوهر التراجع الذى يجسده فيلم«الرجل الثالث» فى رحلة على بدرخان السينمائية هو أنك لا تشعر إلا فى لحظات خاطفة أن هذا الفيلم ينتمى إلى عالم صاحبه ،حتى أنك تدرك كلما مضت بك مشاهد الفيلم أنه- ربما للمرة الأولى فى حياته - لا يبذل جهدا فنياً حقيقياً فى تأمل السيناريو الذى كتبه يوسف جوهر -عما يقال أنه مقتبس من قصة حقيقية -وهو السيناريو الذى يعتمد على نفس المفردات التقليدية القديمة ،عن زعيم العصابة رستم (محمود حميده) ،الذى يلتقط الطيار كمال خلال أزمة مالية تواجهه ، فيندفع فى طريقة بالعشيقة سهام(ليلى علوى) ، لكى توقعه فى حبائلها حتى يشترك مع العصابة فى تهريب المخدرات ، ناهيك عن نفس الشخصيات النمطية الأخرى مثل صديق البطل طارق (محمد الصاوى) الذى لا يتعدى دوره أن يتلقى بدلاً عن البطل بعض اللكمات فى المشاجرات ، أو اقراضه بعض المال ، أو اصطحابه إلى الملاهى الليلية حيث يمكنك أن ترى معهما بعض الرقصات والأغنيات.

إنك لا تستطيع أن تخطئ أبداً تلك الطريقة السطحية المتعجلة التى رسم بها السيناريو شخصياته ،وهى الشخصيات التى استطاعت السينما المصرية المعاصرة -حتى المتواضعة منها- أن تضيف إليها أحياناً بعض اللمسات التى تضفى عليها قدراً من الإنسانية والإقناع، لكنك هنا ترى نفس زعيم العصابة والعشيقة كما كنت تراهما فى أفلام الأربعينات ، ولتدع جانباً تلك الحذلقة التى دفعت بأصحاب الفيلم لكى يطلقوا عليه« الرجل الثالث» فى إشارة لفيلم عز الدين ذو الفقار «الرجل الثانى» (١٩٥٩) الذى يعتمد على قصة مشابهة ، كما يمكنك أن تنسى ذلك الخيط الواهى الذى يجعل بطل الفيلم واحداً من رجال حرب أكتوبر ،فهو ليس إلا خيطا مقحماً يحاول به صناع الفيلم اعتساف دلالة سياسية فى جملة حوار يتيمة مع محاولة باهتة لاستعارة بعض ملامح دور أحمد زكى فى فيلم« ضد الحكومة» لاصطناع قدر من الصراع الدرامى بين إحساس البطل بالفشل فى حياته الأسرية ،ورغبته فى اكتساب احترام ابنه الصغير ،الذى يفترض هنا من سياق القصة أن يكون



شاباً يافعاً ، لكن رغبة المنتج في اشتراك ابنه الصغير محمد أحمد السبكي في الفيلم على أنه «الطفل المعجزة» (هكذا تقول الاعلانات والتيترات فرضت أن يكون طفلاً ، كما فرضت تصويره مع **أحمد زكي** في مشاهد عديدة لا ضرورة درامية لها ولم يجد على بدرخان مفراً من تنفيذها ،من بينها مشهد تسجلي يمكنك أن تطلق عليه «رحلة ابن المنتج في حديقة الحيوان» لكنك من جانب آخر سوف تستمع إلي صناع الفيلم وهم يتحدثون عن المبالغ الانتاجية الطائلة ، (يقال أنها بلغت مليوناً ونصفاً من الجنيهات أتى المنتج السبكي بالطبع من تجارته الأصلية خارج عالم صناعة السينما ، كما يذكرونك بتكاليف ايجار الطائرة المروحية التي يفترض أن يقودها بطل الفيلم، (ويقال أيضا أن **أحمد زكي** استغرق وقتاً طويلاً لكي يجيد ركوبها رغم أن كل مشاهد الطيران الحقيقي تمت بالطبع من خلال الدوبلير) ، ناهيك عن مشاهد المطاردات التي يقولون لك أنها للمرة الأولى في السينما المصرية ،رغم إنك لن تبذل جهداً كبيراً لكي تلحظ تنفيذها المتواضع بالمقارنة مع افلام صناعات السينما التي تجيد تقديم هذا النمط حتى من خلال ما يسمون بمخرجي الوحدة الثانية ، التي تكون مسئوليتهم محصورة في تنفيذ مثل هذه المشاهد . (ولعل هذا يعيد إلي الذاكرة تلك الأسئلة الساذجة التي توجهت بها بعض أقلام الصحافة الفنية **ليوسف شاهين** عن طريقة تنفيذه لمشهد العاصفة في فيلمه «**المهاجر**» الذي يقال أنه تكلف أكثر من ستة ملايين دولار- فأجابهم بأنه استعان في هذا المشاهد ببعض «**شكائر**» الجبس والأسمنت ومروحة ضخمة لطائرة قديمة!).

لماذا ولمن نصنع الأفلام

إن ما يبعث على الأسى حقا في بعض أفلام سينما الأزمة أننا نكتشف أن عديداً من الفنانين الذين كنا نأمل في قدرتهم على تجاوز الأزمة قد وقعوا أسرى في وهم التقليد الركيك للسينما الهوليودية التقليدية ، في الوقت الذي تحاول فيه صناعات السينما في مختلف بلاد العالم -ليس في أوروبا وحدها، ولكن أيضا في الصين وأمريكا اللاتينية وافريقيا واستراليا -أن تقدم سينما جادة، سواء من خلال إقامة البنية الأساسية لصناعة السينما ، أو تمهيد الطريق أمام أجيال جديدة من السينمائيين الواعدين ، أو من خلال الحلم الجميل بصياغة رؤية جمالية وسياسية ، تنصهر فيها عناصر التراث والملامح الوطنية بالامكانات التقنية المتاحة ،ونجاح صياغة هذه الرؤية لا يمكن بأية حال أن يعتمد على أموال سماسرة صناعة الأفلام أو سيطرة الموزعين في بلاد النفط.

إن من أهم الملامح التي تميز أزمة السينما المصرية الراهنة اليوم ، وما تجسده من سينما الأزمة ، هو أن الأغلب من فنانينا وهم جزء من المناخ الثقافي العام- يعانون من حالة عزلة عن السينما ذاتها ، سواء على مستوى الحرفة أو الفن أو الرسالة ،وهو قول قد يثير بعض الإنكار أو الاستنكار ، لكن الواقع يؤكد أن هناك بعداً عميقاً غائراً يفصل بيننا وبين ما يحدث في السينما في بلاد عديدة ، المتطورة منها والنامية ، فما زالت بعض أفلامنا تحاول أن تجد مثلها الأعلى الذي تحتذيه في التقليد الباهت لمشاهد المطاردات الدامية والانفجارات المدوية والحياة في علب الليل والملاهي الفاخرة ، ووقوع عشيقة زعيم العصابة في هوى البطل وعودتهما معاً إلي أحضان الفضيلة بعد الاستغراق الطويل في مخادع الرذيلة ، فأين ذلك الصراع الدرامي الهزيل من رقة على بدرخان وقدرته على مستوى الشكل والمضمون على النفاذ لأعماق النفس البشرية، حيث يرصد المنطقة الرمادية فيها ، ويسجل التحولات المرهفة للمشاعر والأفكار الإنسانية في واقع لا يتوقف أبداً عن التغيير؟!.

لكن ذلك كله ليس غريبا وقد أصبحنا على مستوى الوطن والحلم بمشروع قومي أقرب إلي حالة من الغياب عن واقعنا ذاته فإذا كان العديد من السينمائيين حتى الجادين منهم لم يعودوا يعرفون لماذا يصنعون الأفلام ولمن يصنعونها ، فليس ذلك إلا ترجمة لواقع أكثر مأساوية ، ترى فيه الأساطير وقد تحولت إلى حقائق شبه تاريخية ، بينما التاريخ الحقيقي وقد تحول إلي أساطير خرافية أو ترى فيه كياناً صهيونياً مصطنعاً وقد أصبح في نظر مستوطنيه الغاصبين وطناً يؤمنون بالانتماء إليه ، بينما يتحول الوطن الحقيقي إلي كيان مشوه ، يفقد فيه المواطن إحساسه بالمواطنة ، كما يفقد علاقته السوية ، وعقده الاجتماعي ، بمن يضعون أنفسهم في موقع السلطة والسلطان.

قد لا تستطيع أن تمنع نفسك إذن من أن تتساءل وأنت تشاهد فيلم «**الرجل الثالث**» عن السبب في صنع على بدرخان لهذا الفيلم ، لكن الاجابة قد تكمن في أن الفن في ظل الأزمة الراهنة قد تخلى في معظم الأحيان -عن دوره ورسالته وأن هناك حالة من انعدام الوزن وفقدان الاتجاه قد أصبحت تسيطر على كافة مناحي الحياة في مستويات عديدة من السياق الذي نعيش فيه ، هذا السياق الذي يفرض فيه البعض على وطن في وزن مصر أن يعيش على هامش العالم والتاريخ ، لكنهم وحدهم هم الذين سيصبحون الكيان الذي يريدون له أن يصبح سوقاً للسيراميك والهامبورجر ، بينما يسقط فيه أبناء وأصحاب الوطن الحقيقيين إلي قاع سحيق من الفقر والإهمال . **وإذا كنا نريد حقاً سينما حقيقية ، فإن علينا أولاً أن نصنع وطنا حقيقياً.**



يمين × شمال

صيف حار جداً

تحققت نبوءة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل بأن صيف ٩٥ سيكون مليئاً بالأحداث الهامة وأن عام ١٩٩٥ لن يكون عاماً عادياً .. وها هى البشائر تظهر ولم يمر سوى نصف العام فقط. فما كدنا نلتقط الأنفاس من متابعة معركة **قانون الصحافة** الأخير وما أثارته من ردود أفعال .. وانعقاد مؤتمر شعبى للمعارضة بمقر الوفد حضره عشرة آلاف مواطن على الأقل- لم ينعقد مثله منذ فبراير ١٩٨٧ -حتى أخذنا جميعاً بمحاولة الاعتداء على الرئيس **مبارك** فى أديس أبابا.. وهذان الحدثان الكبيران طرحا فجأة ومرة واحدة كل القضايا الرئيسية التى تهم الوطن والشعب على بساط البحث، وأثارا عشرات الأسئلة التى تحتاج إلى إجابات، وكشفنا صورة المجتمع المصرى من داخله بكل تفاعلاته ومكوناته و أبرزا توازنات القوى السياسية والاجتماعية بداخله، والراصد للصورة لابد أن يلاحظ النقاط التالية:

أزمة النظام السياسى

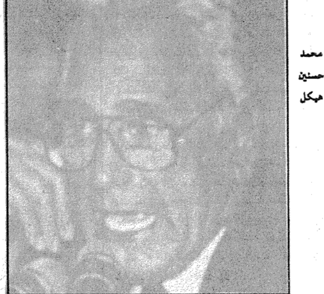
لم تكن الضجة التى ثارت عقب صدور قوانين الصحافة الأخيرة مسألة خاصة بموضوع حرية الصحافة ولم تكن المعركة خاصة بالصحفيين فقط- فحرية الكتابة والنشر والتعبير هى جوهر أى نظام سياسى واذا كان الاتجاه الغالب لدى الصحفيين فى قصر معركتهم على طابعها المهنى - وهذا حقهم حيث أن الأثر المباشر للقانون يمسهم بشكل أولى ومباشر - إلا أن الأحزاب والقوى السياسية لم تستطع أو لم ترد أن تنقل المعركة على نطاق أوسع يشمل طبيعة النظام السياسى الحالى، والذى يتمثل فى حكم فردى **يعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة تشريعية وتنفيذية وقضائية**.،تجعله ليس حكماً بين السلطات ،بل سلطة نافذة فوق السلطات جميعها . وكان مطلوباً من المعارضة أن تربط بين صدور قانون يحد من حرية الصحافة بهذا الشكل الذى صدر به -وبين جوهر الديمقراطية وطبيعتها. الشكلية التى نعيش فى ظلها- وأن تطالب بالإصلاح السياسى والدستورى الذى ينهى حكم الفرد -ويفتح الباب أمام إمكانية تداول السلطة سلمياً -عبر انتخابات حرة بصدق عن حقيقة الأوضاع والقوى السياسية بالمجتمع.

ولكن خاب ظنى فالمتحدثون فى مؤتمر المعارضة- انصب كل غضبهم على حكومة الدكتور صدقى وعلى القانون -وكأنهما (الحكومة والقانون) -منبتا عن الصلة بمجمل النظام السياسى القائم وكأن الصحافة وحرية التعبير لم تكن تعانى قبل صدور هذا القانون-فالصحفى الذى يتمسك بعدم جواز حبسه إحتياطياً لا يجديه ذلك النص فى حالة إعتقاله -والجريدة التى ترى فى القانون وحده عقبة أمامها- يمكن تعطيلها وتضييق الخناق عليها لحد التوقف وسحب ترخيصها عن طريق نصوص قوانين الأحزاب والعيب ومكافحة الإرهاب وغيرها . والأمثلة موجودة . (أين جريدة صوت العرب والعيب ومكافحة الإرهاب والأسرة العربية -ونون... (!).

لذلك فرأيى أنه بقدر الوقفة الشامخة والعظيمة للصحفيين المصريين وبقدر عظمة الشعب المصرى الذى زحف فى مهرجان شعبى رائع على مقر حزب الوفد لحضور مؤتمر المعارضة . إلا أن أداء المعارضة المصرية كان دون المستوى .فكان المرتجى على الأقل طرح برنامج حد أدنى للإصلاح السياسى يكفل على الأقل إجراء انتخابات حرة فى المرة القادمة- والضغط لتحقيق ذلك بالتلويح بالمقاطعة الجماعية ومناشدة نادى القضاة للإشراف الفعلى على الإنتخابات والقضاة لهم موقف مؤيد لذلك.

محاولة اغتيال الرئيس

إنزعجت مثل باقى المواطنين فور سماعى بمحاولة الاغتيال . أولا لرفضى التام لهذا الأسلوب من حيث المبدأ ، وثانيا :



محمد حسنين هيكل

لتخوفى مما كان ممكن أن يحدث داخلياً لو نجحت المحاولة ، فالرئيس لا نائب له ،ورجال الرئيس يغلب عليهم الطابع الوظيفى التنفيذى وليس من بينهم من كان له أن يحسم صراعاً حول السلطة إذا نشب مما كان يمكن أن يجر البلاد لحالة من الفوضى العارمة والاضطراب ، لأن أسلوب الحكم الفردى الذى نعيشه لا يجعل انتقال السلطة فى حالة حدوث طارئ أمراً طبيعياً وسهلاً .

لابديل عن الديمقراطية

أثبت موقف الشعب المصرى وقواه الفاعلة ، أن كل القوى السياسية لاترتضى، سوى الديمقراطية طريقاً للتغيير ، ومصر مؤهلة حتى الآن لإحداث تغييرات ديمقراطية بنظام الحكم تفتح المجال لحكم مدنى ديمقراطى حقيقى يساعد على القضاء على الإرهاب وإحداث توازن اجتماعى وسياسى بالبلاد ولكن الأمر يتطلب أولاً وقبل أى شئ وحدة المعارضة التى قد ترتضى مبارك رئيساً- ولكن فى نفس الوقت تطالب بنظام برلمانى ديمقراطى تكون الوزارة فيه مسئولة مسئولية حقيقية أمام برلمان منتخب انتخابا حراً مباشراً من الشعب عبر **انتخابات نزيهة تتم تحت الإشراف المباشر والفعلى للقضاء** - وفى وجود رقابة دولية ، وأن يكون رئيس الدولة حكماً بين السلطات وليس رئيساً لحزب من الأحزاب ، إلى آخر تلك المطالب التى تكفل وضعاً دستورياً ينهى مظاهر الحكم الفردى ويحول الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية ، فقد أثبتت الأحداث أننا لسنا ضد الرئيس مبارك لشخصه (مثلما حصل الأمر مع السادات فى نهاية أيامه ، ولكننا ضد أسلوب ونظام الحكم فى الدولة .

ونود أن ننوه إلى أن معارضة نظام الحكم ليس فيه خروجاً على الشرعية أو على المجتمع -فالمقومات الأساسية للمجتمع الاجتماعية والخلقية والاقتصادية - حسبما وردت بالدستور الحالى بالباب الثانى فى فصلين - ليس من بينها نظام الحكم - الذى يمكن أن نطالب بتغييره دون أن نتهم بالخروج على مقومات الشرعية أو على الأسس الأساسية للمجتمع . بل إن المطالبة بنظام ديمقراطى ونيابى أمر واجب على كل وطنى من أجل إنقاذ البلاد من أية مخاطر محتملة - ولتحقيق التقدم السياسى والنمو الاقتصادى المنشود . وهذا الأمر مسئولية أساسية وأولية لكل القوى السياسية المصرية بمختلف اتجاهاتها - ما دامت ارتضت الديمقراطية طريقاً.

وفى هذا الصدد فنحن نرحب **بإعلان الإخوان المسلمين** السياسى قبولهم التعددية وحقوق المرأة والأقباط - فهذه بادرة طيبة ولكن الأمر يتطلب خطوة شجاعة منهم **وهى إعلانهم تكوين حزب سياسى يكون له مالنا وعليه ماعلينا ، بمعنى أنه يمكن إنتقاد برنامجه وسياساته ، دون أى محاولة لإضفاء قدسية دينية على مايطرحونه من أفكار - فهم بشر ونحن بشر** ، ولهم الحق فى أن يستمدوا برنامجهم من المصادر التى تتلاءم مع عقيدتهم واتجاهاتهم ولكنها تبقى فى النهاية اجتهادات بشر - وبمعنى أوضح مطلوب منهم التخلى عن ادعائهم بأنهم هم" **الإخوان المسلمون**"، لأن هذا بمفهوم المخالفة كما يفهم القانونيون - يعنى أن من ليس معهم ليس مسلماً. وهذا المنهج فضلا عن كونه يتعارض مع مفهوم الديمقراطية ومع جوهر التعددية السياسية التى تعنى القبول والاعتراف بالآخرين حتى النقيض . ففيه بذرة الإرهاب الفكرى.

فالديمقراطية التى نبتغيها ليست قطاراً للوصول للحكم فقط ، بل هى منهج شامل للمعارضة قبل الوصول للحكم وبعد الوصول للحكم كذلك. **وهذا لاينطبق على «الإخوان المسلمون» وحدهم بل هو مطلب موجه لكل القوى السياسية اليسارية واليمينية منها أن تراجع مواقفها الفكرية ، وأطروحاتها السياسية من الديمقراطية كمنهج شامل لكل المراحل** . فمازالت ممارسات بعض تلك القوى فى بعض المواقف تثير المخاوف فى أن البعض يرون فى الديمقراطية جسراً للوصول للسلطة وفقط وليس أسلوباً للحكم وللحياة فى المجتمع ، ومازالت مقولات مثل" تحالف قوى الشعب العامل أوديكتاتورية البرليتاريا" تثير المخاوف وتقلل من مصداقية تلك القوى السياسية فى الديمقراطية.

المهمة العاجلة

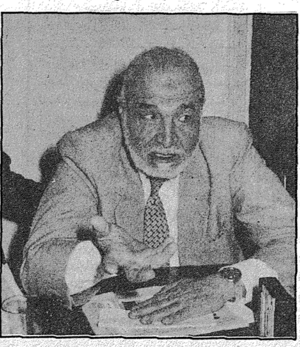
والآن لايقبل الشعب المصرى من المعارضة المصرية بأقل من الإتفاق **على خطة عمل من أجل انتخابات نوفمبر ١٩٩٥** ، ولم يبق عليها سوى شهور قليلة ، تضمن على الأقل توافر ضمانة إشراف القضاء الفعلى على الانتخابات وليس كما هو متبع حالياً حيث يتواجد القضاة باللجان الرئيسية والعامة فقط - فى حين تجرى عملية الاقتراع الفعلية باللجان الفرعية.

إن الاتفاق والإصرار على تلك الضمانة فقط - فى مقابل المشاركة فى الانتخابات - وكموقف جماعى وموحد أمر ممكن وفى قدرة ومصلحة قوى المعارضة جميعها.

نحن بحق فى عام ١٩٩٥ أمام مفترق طرق - والإشارات الحمراء - وصفارات الإنذار تدوى وتتوالى .. و"أعتقد أن هذا العام هو القطار الأخير

أحمد طاهر

مأمون الهضيبى



خليل حسن خليل واشتراكية للمستقبل

مداخلات

الدكتور « خليل حسن خليل» باحث اشتراكي مناضل وأستاذ اقتصاد، وروائي استخدم بمهارة شكل الرواية التعليمية التسجيلية التي صدرت منها حتى الآن ثلاثية «الوسية» و«الوارثون» و«السلطنة»، ليصور ببراعة وعمق المراحل الرئيسية لتطور مصر في القرن العشرين بدءا من العصر الملكي، متتبعا الأساليب المتنوعة التي استخدمتها الطبقات الشعبية في كفاحها ضد الاحتلال والاستغلال.

ولعله في رواياته تلك- كما في مقالاته الثمانية عن الاشتراكية التي نشرت تباعا في «اليسار»- كان يقدم إجابته العملية وشهادته حول عزلة المثقفين عن الشعب واجتهاده الخاص للخروج من هذه العزلة، يقول في مقالته الأولى في السلسلة التي أشرنا إليها:

فريدة النقاش

«فاعتزال المثقفين عن الجماهير في ندواتهم واجتماعاتهم الهادفة للتغيير الاجتماعي ظاهرة مرفوضة. المثقفون لن تصبح أفكارهم مخلوقات حية تسعى بين الناس ما لم تتلقفها الجماهير وتناضل من أجل تحقيقها..» .

وهكذا يفعل هو فلا يفوت أي فرصة دون أن يشرح مصطلحا، أو يعقد مقارنة واضحة بين فكرتين يرى أنهما تلتبسان أحيانا في أذهان البسطاء، لأسباب شتى.. يقول :«والثورة ، أو التغيير الاجتماعي(الثورة تختلف عن العنف ،فالثورة هي عملية التغيير والعنف وسيلة واحدة فقط من وسائلها) تتطلب أن تكون الجماهير هي الأداة الفاعلة في هذه العملية».

وهناك قوتان لاغنى عنهما لإنجاز الثورة- التي لاتتناقض مع الإصلاحات المتصلة- قوة الجماهير المنظمة وقوة المثقفين الطليعيين».

في مقاله عن **«النموذج السوفيتي وبناء الاشتراكية»** الذي افتتح به السلسلة، رفض الباحث ما يقوله البعض في تبرير سقوط الاتحاد السوفيتي من أن التجربة لم تكن اشتراكية بل كانت «رأسمالية دولة» وفي مقالة تالية يشرح لنا بتبسيط بليغ ماهي رأسمالية الدولة.

كذلك فإن النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي الذي كافح لمدة سبعين عاما ونجح نجاحا باهرا ثم أخفق، علّم كثيرا من الاشتراكيين في العالم كيف تتجسد النظرية في تنظيم اجتماعي- اقتصادي قوي، لهذا لم يكن غريبا أن يؤمن أغلبهم بتفسير السوفيت الذين أنجزوا عدة خطط للتنمية **«أوصلت الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق درجة من التصنيع في نحو أربعين عاما تقارن بما حققه الغرب في ٢٠٠ سنة.**

وكانت قوة السوفيت العسكرية هي العامل الحاسم في هزيمة ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.

«ولاشك أن الجندي السوفيتي كانت تدفعه وطنيته، ولكن كثيرا من باحثي الحرب العالمية الثانية قرروا أن **حماس الجندي السوفيتي كان يرجع كذلك لأيدلوجيته الاشتراكية، التي جعلت من الوطن وطنا للجماهير العاملة تملك أرضه ورأسماله ولم تعد تملكها القلة الرأسمالية المستغلة.»**

وفي تحليله لأخطاء التجربة وسقوط النظام يقول إن النظام السوفيتي ابتعد عن أن يكون نظاما حقيقيا للجماهير تملك أكثريتها توجيه الحكم والإشراف عليه. وقد افترض الحزب افتراضات كثيرة أصبحت جزءا من فلسفته في تطبيق الاشتراكية، وتمسك بحرفيتها دون تطوير، **فقد افترض أولا أن الحزب يمثل الطبقة العاملة ولكن التجربة العملية أوضحت أن تركيب الحزب لم يكن كذلك من الناحية**

الواقعية أو التاريخية، وأن اتجاهات بيروقراطية قد طغت على مسار الحزب، وحدث اغتراب للجماهير، فلم يعد لها قول في الحياة السياسية ولاتملك رأيا أو قراراً في المسائل الاقتصادية ومعنى ذلك هو غياب الديمقراطية الاشتراكية في النموذج السوفيتي بفعل بيروقراطية الحزب التي أدت إلى اغتراب الجماهير عن الحكم وعن وسائل الإنتاج والمنتجات وحدث ذلك في تناقض صارخ مع الأساس النظرى للاشتراكية التي من المفترض أن تحقق أعلى وأكفأ نوع من الديموقراطية حين تضع عنصرها الأساسى موضع التنفيذ ألا وهو الجانب الاقتصادي حيث تسيطر الجماهير على وسائل الإنتاج وتحقق المساواة الفعلية كما أن البيروقراطية والنزعة الإدارية الأوامرية تتناقض تناقضاً صارخاً مع الدور الفاعل المبادر والخلاق الذي لعبته الجماهير الكادحة في بداية الثورة، في إنجازها وتأمينها .

«وتاه في ضباب البيروقراطية الحزبية ذلك المذاق الذي استمتعت الجماهير به في أول الثورة، ثورتها التى ألغت استغلال الإنسان للإنسان»..

كذلك تجمد التثقيف الحزبي للشيوعيين السوفيت ولم يتطور طبقا للمتغيرات الواقعية الهائلة التي أحدثتها الثورة الاشتراكية، وبقى تعريف الطبقة العاملة في مواد هذا التثقيف مقصورا على الطبقة العاملة الصناعية بينما أن التاريخ يقول لنا:

«إن الإصلاح يمكن أن يتسع لغويا وواقعيا ليشمل الطبقة العاملة كلها بما فيها العاملون فى قطاع الخدمات، ويشمل كذلك الفلاحين، بل يمكن طبقا لمتطلبات الثورة أن يشمل البورجوازية الصغيرة، الذين تتماثل دخولهم مع العمال، بل أحيانا تقل عنهم ولهم مصلحة في تغيير النظام الرأسمالي».

كذلك غاب تثقيف الجماهير بالثقافة الاشتراكية ، هذا التثقيف الذي يخلق جمهورا ينافع عن نظام سياسي اقتصادي يتعشقه، ويفخر بالانتساب إليه، ويضمن له تحقيق المثل العليا التي ناضلت الأجيال طويلا لتحقيقها، ولايمكن للثقافة أن تنتج ثمراتها إلا بوجود روح من الثقة والود بين الممارس للتثقيف، وبين المتلقي للثقافة، فهذا الأخير ينفعل حقا بما يلقى إليه ويستوعبه ويعيه حينما يعتقد أن من ينقل له الثقافة يمثل مصالحه الحقيقية وأن هناك رابطة عضوية بينهما ، بهذا يمكن أن تتولد الثقة بينهما ، ويؤتي التثقيف أكله، ويخلق مواطنا يشعر بأن النظام نظامه، وينافع عنه بكل عزم، ولايقف متفرجا ، والنظام يتصدع وهذا ماحدث..»

ومـا لم يقله الدكتـور خليل هو أن البيروقراطية الحزبية كانت قد أخذت تراكم الثروات وتصنع من نفسها طبقة جديدة فوق الشعب هى أبعد ماتكون عن القدوة له في بناء الاشتراكية التي كانت قد أخذت تتصدع حيث انفتح الباب لنمو الرأسمالية من جديد في أحشاء النظام الإشتراكي.

وفي مقالته عن الملكية الاشتراكية يشير الباحث بطريقته التعليمية البسيطة الواضحة إلى حقيقة أن الربح هو الهدف الأول بالنسبة للرأسمالية، إذن فإنتاج أكبر يضمن الحصول على ربح أعلى، ومن ثم يتسبب الإنتاج الوفير في حدوث أزمات معروفة في الإنتاج الرأسمالي هي أزمات ركود، فالإنتاج الوفير لايقابله طلب كاف على المنتجات، وتبقى السلع متراكمة دون أن تباع، وتتسبب في بطالة لملايين العمال في الاقتصاديات الرأسمالية.

وبهذا يتعطل أعلى عنصر في المجتمع الإنساني وهو الإنسان، ولاتستخدم ملكاته الخالقة بسبب البطالة..».

وحينما تمسك القلة بخناق الجماهير فى مجال السياسة والاقتصاد فالمجتمع كله يصبح خاضعا لها تشكله اقتصاديا واجتماعيا لخدمة أهدافها، بل إن نفوذها يتسرب إلى تشكيل ثقافة المجتمع لتسهل لها سيطرتها على ميداني الحكم والإنتاج وحين تراكمت أسباب الضعف في النظام الاقتصادي الاشتراكي في الإتحاد السوفيتي لم يواجه الحزب ذلك الضعف بتصورات جديدة كانت:

«تتطلب دراسات تطويرية لأنظمة الملكية والحوافز فإذا وجد أن الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثلا ستدفع الاقتصاد الوطني من حيث النماء والكفاية فلا بأس من إدخال جرعات منها مسيطر عليها حتى لاتنجم عنها الأضرار السابق الإشارة إليها ، فنحن في ظل اقتصاد اشتراكي منظم، مؤسساته وثقافته اشتراكية، يمكن أن نوجه القطاع الخاص فيه لخدمة التنمية الاشتراكية بقيادة القطاع العام، وهذا يمكن أن يضيف استثمارا وأداء اقتصاديا في المجالات التي لايعمل فيها القطاع العام كما تفعل بعض الحكومات في الدول المتخلفة.

هكذا فعلوا في الصين، وبرهنوا على سياسة ذكية واعية، وحققوا أقصى معدل للتنمية على مدى التاريخ الإنساني سواء في الاقتصاديات الاشتراكية أو الرأسمالية حوالى ١٤٪ سنويا).

ولا مراء أن الملكية الاشتراكية هى الأصل ،وهى الهدف النهائى ، ولكن ليس ضروريا أن يتم ذلك فى عجلة ولكن مع الوقت ،ومع ترسيخ الفكرة والثقافة الاشتراكية».

ويحدد الباحث القوى الثلاث المسئولة عن سقوط الاتحاد السوفيتي فى **الرأسمالية والرجعية والخيانة** وهى القوى التى تشن الحرب الضروس على الاشتراكية منذ البداية.

والرأسمالية والرجعية قائمتان ونشطتان من قبل أن يوجد الاتحاد السوفيتي . ويأتى العنصر الثالث وهو الخيانة باعتباره عنصرا حاسما بدليل أن الرأسمالية والرجعية عجزتا حتى الآن عن إسقاط النظام فى دولة صغيرة تعيش -جغرافيا- تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية وهى كوبا.

ويقدم الباحث شواهد كثيرة علي تورط كل من جورباتشوف ويلتسين فى عملية تفكيك الاتحاد السوفيتي.

«والحق أنه من أكبر مساوئ البيروقراطية فى الحزب هى أن يقفز إلى قيادته مثل هذا النمط الجورباتشوفى واليلتسينى بصفة خاصة».

وقد أطلق يلتسين العنان مؤخراً لقوى تباشر عملية تدمير أقوى من الخيانة ، أطلق الفساد والمافيا والدعارة واللصوص ،واغتيال مشروعات الدولة وبيعها برخص التراب..

ومن القضايا الأساسية فى علاقة الاشتراكيين بالجماهيرتبرز قضية الدين التى تستخدمها القوى الرجعية كسلاح ضد الاشتراكيين بهدف عزلهم عن الجماهير بالإلحاح على اتهامهم بالإلحاد وإنكار الأديان.

وينبه الباحث إلى أن الماركسية ليست دينا يراد له أن يحل محل الأديان سماوية أو غير سماوية ،والاشتراكية هى نظام اجتماعى اقتصادى يقوم على تحليل علمى يؤدى للقضاء على الرأسمالية ومويقاتها ،وإقامة نظام يحقق العدل والمساواة والحرية والكرامة للإنسان ، أى أن هناك اختلافا معرفيا مبدئيا بين الاشتراكية والأديان وإن كان هذا الاختلاف لا ينفى اشتراكهما فى مثل عليا تبتغى كرامة الإنسان وسعادته.

ويشرح الباحث كيف أن الاستخدام المكثف لمصطلح **اقتصاديات السوق** أصبح

بديلا للاشتراكية التى هى نقيض الرأسمالية ، ولكى لا تذكر كلمة الرأسمالية كثيرا فهذه الأخيرة مكروهة من دوائر جماهيرية غفيرة ،هى جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الذين تقترن الكلمة عندهم بالمظالم الاجتماعية واستغلال الإنسان للإنسان ،وكذلك تنتشر فيها البطالة والأمراض الاجتماعية العضال.

ورغم ذلك فالسوق موجود **في النظامين الرأسمالى والاشتراكى** لأن أى نظام للإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد فيه من دراسة للطلب وتوجيه الموارد والقوى المادية والبشرية.

والقول بأن الاقتصاد الاشتراكى ليس به سوق وصف غير دقيق وربما تسبب فيه أن فكرة التخطيط أدمجت فى الاشتراكية الأمر الذى أدى إلى مساواة الاشتراكية بالتخطيط ،والسوق ينبغى أن يكون مرشداً للمخطط الاشتراكى يعاونه لإجراء حساب دقيق للطلب واتجاهاته سواء كان طلبا إنتاجيا أو استهلاكيا وهو أمر ضرورى لأى صانع سياسة لكن تطبيق المركزية الديمقراطية فى التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا لم يلتفت لإفشال تجربة السوق الاشتراكية التي تضع مصلحة الجماهير الغفيرة نصب عينيها علي عكس السوق الرأسمالية التى تستهدف الحصول على أكبر ربح لملاك المشروعات ولو على حساب المجتمع وهو ما بات واضحا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وهيمنة أمريكا والشركات المتعددة الجنسية علي العالم. وقد أصبحت السوق الرأسمالية كما كانت في الأصل غابة تفرض أسعار السلع والخدمات فيها بالطريقة التي تعود بأقصى الأرباح علي المشروع الخاص الرأسمالى.

ويستخلص الباحث بعض أهم الدروس من التجربة السوفيتية مؤكداً ان **سقوط التجربة لا يعنى سقوط الاشتراكية** بل هو مجرد سقوط تجربة حطمتها البيروقراطية وغياب الديمقراطية وتغييب الجماهير وهزال التثقيف الاشتراكى وفقدان الثقة بين الحزب والجماهير ،والتعجل بتحويل كل الملكية الخاصة الي الملكية العامة دون إعداد للجماهير والمؤسسات نفسها.

يضاف إلي ذلك كله الحصار الامبريالى الذى لم يتوقف لحظة واحدة ضد الاتحاد السوفيتى سواء بدعمه للبيض المعادين للثورة فى الحرب الأهلية فى بداية انتصار الثورة أو عن طريق الدعاية المضادة الموجهة ضد الاشتراكية عن طريق الإعلام والثقافة أو سباق التسلح.

وسوف يبقى الصراع قائما بين الاشتراكية والرأسمالية لأنه صراع وجود أو عدم.

ويختتم الباحث مقالاته متفائلا لأنه بالرغم من اختفاء الاتحاد السوفيتى والضربات الموجعة التى تلقتها الحركات الاشتراكية فى العالم إلا أنهم فى وضع موات بدرجة أكبر من الاشتراكيين القدامى فهم لا يبدأون من فراغ ، فهذه دروس التجربة السوفيتية وهناك الاشتراكية ترفع أعلامها الخفاقة فى شرق آسيا فى الصين (ربع البشرية) .فى فيتنام وكوريا ،وفى أمريكا اللاتينية وفى كوبا ،وهناك الأحزاب الاشتراكية التى تتصدر الانتخابات فى أوروبا .والمثقفون فى كل قارات العالم.

ولا شك أن هذه العوامل جميعا تدعو المناضلين الاشتراكيين فى بلادنا للتفاؤل **ولكنها تدعوهم أكثر للاجتهاد والابتكار ومعرفة الواقع علي حقيقته حتي يكون نضالهم من أجل بناء الاشتراكية وجرأتهم فى الدعاية لها فى أوساط الجماهير الكادحة قائمين على أرض صلبة.**

إن التصورات الجديدة عن الاشتراكية لا يمكن أن تقترب من الواقع وتفعل فعلها فيه إذا ما جاءت بنت العمل النظرى الخالص ، بل لا بد أن تسرى فيها روح الواقع والخبرة الحياتية والنضالية للطبقة العاملة والكادحين بعامة، وفى هذا الصدد لابد أن نتذكر أن العمل النظرى الضخم الذى قام به ماركس فى القرن التاسع عشر وفى تشريحه للنظام الرأسمالى وإبراز دور الصراع الطبقى ، فيه كان يستقى أفكاره ويطورها من المعرفة الحميمة بهذا المجتمع ،وقد طور أفكارا أساسية له فى ضوء أعظم الأحداث التى هزت أوروبا والعالم فى نهاية القرن التاسع عشر وهى **كوميونة باريس** ،وأن ماركس لم يكتب عن المجتمع الاشتراكى المرجو إلا كتابات عامة جدا ، وعلينا نحن الذين عاصرنا التجارب الاشتراكية على امتداد المعمورة أن نكون جزءا حيا من الكتيبة العالمية التى تنظر للمجتمع الاشتراكى وتعمم الخبرات والدروس فى ظل **إمكانية غير مسبوقة فى التاريخ الحديث للوصول إلى الاشتراكية سلميا وعن طريق الديمقراطية وهو ما لم يشر إليه الباحث فى مقالاته المهمة رغم تأكيده المستمر أن الاشتراكية هى الديمقراطية الحقيقية.**

كذلك فإن فكرة السوق الاشتراكية التى ينشغل بها المناضلون والاقتصاديون الاشتراكيون فى كل مكان الآن هى موضوع يحتاج إلى اجتهادات الاقتصاديين المصريين والعرب ، وربما سوف نكون أحوج من غيرنا- فى زمن تتداخل فيه العلوم- إلى ربط السوق الاشتراكية نظريا على الأقل الآن- بالإعلام والثقافة. إذ لا يخفى علينا أن **السيطرة الجبارة المتزايدة للإعلام تخلق أذواقا وتفتعل للناس احتياجات هى غالبا ليست ضرورية باعتبار أن الإعلام فى النظام الرأسمالى يظل وثيق الصلة بالاحتكارات الكبرى** ،ويستطيع الاشتراكيون أن يقدموا تصورات ومشاريع عمل لإعلام اشتراكى ديمقراطى ينهض على التعدد الحقيقى حتى فى إطار الاشتراكية فى المستقبل.

وفى دراسة للباحث الأمريكى **توماس ويسكوف** عن اشتراكية السوق فى شرق أوروبا توصل إلى خلاصة أساسية مؤداها ..

«إن السياسات الديمقراطية تحظى بأهمية كبرى لنجاح مشروع سوق اشتراكية ديمقراطية ،وهى أهمية تفوق مالها بالنسبة للسوق الرأسمالية حيث يقدم لنا التاريخ نماذج لاقتصاديات رأسمالية ناجحة ومزدهرة فى ظل غياب الديمقراطية .وبالمقارنة مع الأشكال الديمقراطية للرأسمالية فان اشتراكية السوق الديمقراطية تستدعى دوراً حساساً لابد أن تلعبه الدولة حتى تخدم أهداف عدالة التوزيع..».

وقد برهن الباحث فى استعراضه لتجارب أوروبا الشرقية الساعية إلى بناء السوق الاشتراكى كيف أن تلك البلاد التى عرفت التراث الديمقراطى ونشأت فيها -لأسباب تاريخية- بذور مجتمع مدنى هى الأقرب إلى النجاح والأقدر عليه فى الظروف الراهنة وبعد سقوط الحكم الشمولى وبيروقراطية الأحزاب الشيوعية ونزعاتها الادارية المركزية الأوامرية.

وهنا يبرز تأكيد الدكتور خليل على فكرته المركزية- الصحيحة فى عمومها- وهى أن الديمقراطية الحقة هى الاشتراكية يبرز هذا التأكيد كتبسيط ينحى جانبا بصورة ضمنية أهمية وضرورة الديمقراطية فى مرحلة النضال من أجل الاشتراكية لا فحسب لأن غياب الديمقراطية فى التجارب الاشتراكية كما شرح ذلك بتفعيل وذكاء كان أحد المعاول الرئيسة فى هدم التجربة حين غيّب الجماهير وأسقطها فى اللامبالاة ،ولكن أيضا لأن الديمقراطية فى ذاتها هدف فضلا عن كونها أداة تنمى ملكات الإنسان ،وتبنى المواطن الايجابى ذى العقل الناقد والروح الاستقلالية.

ولن تكون الديمقراطية المنشودة فى مرحلة النضال من أجل الاشتراكية فى وطننا بعيدا عن قـدرتنا على ابتكار أشكال **للإدارة الذاتية الجماعية لمشروعات انتاجية «تعاونية يمكن أن يؤسسها الاشتراكيون** حين يشتد عودهم ، ويكونون قادرين على التعـامل مع هذا الشكل القائم من أشكال الملكية إضافة الى جهودهم فى مواقع العمل الأخرى فى القطاعين العام والخاص من أجل ديمقراطية الإدارة وجماعيتها.

ولن يبنى الاشتراكيون المصريون تصوراتهم عن الإدارة الديمقراطية للمشروعات على فراغ فهناك التجربة الخاصة التى استحدثتها الناصرية لإشراك العمال فى مجالس الإدارات والتى حطمتها البيروقراطية والطفيلية . المهم فى كل هذا العمل الصراعى أن يضع الاشتراكيون نصب أعينهم تنشيط المبادرات القاعدية حتى لو كانت بسيطة وأولية للبناء عليها وتوسيع قاعدتها**والمشروع الاشتراكى هو بالضرورة مشروع ديمقراطى علمانى يحترم الدين ولا يجعله أساسا للسياسة ، يدعو لحرية الفكر والاعتقاد ولمدرسة واحدة لكل المصريين تلغى أشكال الازدواج فى التعليم ويصون الحريات العامة ويحمى دور العبادة وممارساتها- أو عدم ممارستها- كجزء من الحرية الخصبة التى تصونها ولا يسمح بالمساس بها،** بل أنه يفتح أمام كل الناس . عن طريق المساواة فى شروط العيش -كل الأبواب لكى يذهبوا إلى الحد الأقصى الذى تحملهم إليه ملكاتهم وطموحاتهم وكدهم دون قيد . فستكون سيطرة الإنسان الحقة على مصيره سيطرة كاملة حين يتحرر من الحاجة والخوف من المستقبل، حين يتوفر له التعليم والغذاء والعمل والصحة والسكن والأمن والثقافة والترفيه والرياضة دون تفرقة حتى يأتى اليوم الذى يستغنى فيه البشر بصورة داخلية حقيقية عن الشعور بالحاجة إلى التملك ،ويتحررون تحرراً فعلياً من عبادة الملكية **ولكن هذا لا يعنى بالضرورة اختفاء كل أشكال الملكية الخاصة على إطلاقها التى سوف يبتكر الاشتراكيون فى خضم الصراع أشكالا لادارتها والسيطرة عليها لصالح المجتمع كله الذى ستكون الملكية العامة والتعاونية هما أساس الملكية فيه** الذى سيعظم تنظيم الانتاج الحديث القائم على العلم والتكنولوجيا ثروته تفيض عن حاجة الناس جميعا لأنه سيستخدم الموارد والثروات الطبيعية استخداما أمثل لا إهدار فيه ولا تبديد.

وسوف ينهض النظام القانونى الاشتراكى على فصل السلطات والنظام السياسى على تداول السلطة والتعدد إذ يحمى الكادحون برضاهم الكامل وبحمية مؤسسات المجتمع الاشتراكى وينافحون عنها ، وقد تقوم المنافسة بين أكثر من حزب أو ائتلاف أحزاب اشتراكية لأن الصراع **لن يختفى، الذى سيختفى تدريجيا هو التناحر العدائى بين رأس المال والعمل،وسيحل صراع من أجل أفضل أداء لتطوير المجتمع.**

وفى هذا الصدد سوف تستفيد الطبقة العاملة والكادحون بعامة من الخبرات الطويلة المتراكمة فى الصراع ضد الرأسمالية على امتداد المعمورة ،ونجاح الطبقة العاملة والكادحين فى بناء مؤسسات ضخمة سواء النقابات أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدنى أو حتى أشكال التعاون الإنتاجى والخدمى ولهذا كله فإن بعض التبسيطات التى لجأ إليها الدكتور خليل لم تكن دقيقة ولا مفيدة بسبب طابعها الاختزالى والتجريدى أحيانا مثل القول بأنه فى الرأسمالية حيث تسيطر طبقة على الجزء الأكبر من الثروة والإنتاج والدخل وهى قلة يتروح عددها بين ٥٪ و ١٠٪ من السكان فى معظم بلدان العالم الرأسمالى وتترك الباقى صرعى الجوع والتخلف والبطالة وهو ينسى فى هذا التبسيط الاختزالى أن الطبقة العاملة والكادحين عموما فى صراعهم ضد سطوة رأس المال استطاعوا أن ينتزعوا إلى جانب الحقوق الديمقراطية حقوقاً اجتماعية متزايدة خاصة فى بلدان العالم الرأسمالى المتقدم .وأن هناك طبقة وسطى كبيرة- صحيح أنها تتآكل الآن -لكنها مع الكادحين شريك لا يستهان به فى الثروة وان كانت ميولها وتوجهاتها الفكرية والايديولوجية تتطلع عادة إلى الرأسمالية وإعادة إنتاجها لا إلى الاشتراكية.

ويكرر الباحث أكثر من مرة أن الحزب الشيوعى الأمريكى ممنوع قانونياً لكى تستقيم الصورة التبسيطية ،وهو أمر غير صحيح فالحزب الشيوعى الأمريكى حظى بالوجود القانونى عبر نضال طويل وبحكم من المحكمة العليا وأمينه العام «جاس هول» وهو يلعب الآن دوراً بارزاً فى بناء ما يسمى بالحزب الثالث الذى يقدم برنامجا بديلا عن الجمهوريين والديمقراطيين الذين تداولوا السلطة منذ نهاية القرن الماضى ،صحيح أن الحزب محاصر شأنه شأن كل قوى اليسار الأخرى لكن الحصار شئ والمنع القانونى شئ آخر.

إن التبسيط لا ينبغى أن يتجاوز عن بعض الحقائق منها ان الماركسية فلسفة مادية وأنها بذلك تنتمى إلى سلالة طويلة من الفلسفات المادية التى عرفتها البشرية منذ عهود اليونان أى منذ تفلسف الانسان ،وأنها **لا تنافس الدين لأنها ليست دينا ولكنها تنطلق من أساس معرفى يختلف جذريا عن الأساس الميتافيزيقى الذى ينطلق منه الدين** «والقول بأن الاشتراكية هى أقرب الفلسفات المادية -أى الواقعية العلمية الى المثل العليا والمقاصد الأساسية الخيرة لكل الديانات قول صحيح عموما ، لكن لابد أن يكون واضحا للجمهور الذى لا يجوز ولا يستقيم -نضالا- مصادمة معتقداته الراسخة - كما يقول الباحث.

إن الدين لا يقدم حلولا جذرية واقعية لمشكلاته ولا يتضمن فى ذاته إجابات شافية على أسئلته وقضاياه . **والا فلماذا نعترض على شعار «الإسلام هو الحل» ولماذا لا يلجأ الاشتراكيون إلى النظريات الدينية بدلا من منهجهم العلمى المادى التاريخى .**

لابد أن يكون واضحا فى العمل الأيدولوجى والثقافى للاشتراكيين أن القرآن حمّال أوجه وأن هذا القول للإمام على بن أبى طالب قد ثبتت صحته فى الممارسة العملية سواء فى اقتتال المجاهدين فى أفغانستان أو فى السودان أو الجزائر ، إن مهمة الاشتراكيين وهى تتجاوز ذلك إلى دراسة وتطوير **الاتجاهات العقلانية التحررية الواقعية فى الثقافة العربية الإسلامية وتسليط الأضواء عليها مع تأكيد أن الاسلام هو المسلمون.**

وبعد: هذه مجموعة أفكار تسعى لإبقاء الباب مفتوحا للمناقشة حول مستقبل الاشتراكية حتى لا تصبح المساهمة الجادة للدكتور **خليل حسن خليل** مجرد مجموعة مقالات ولعل ما وعد به من كتابة عن مستقبل الاشتراكية أن يكون بالإضافة لهذه الأفكار الأولية بداية لحوار واسع بين الاشتراكيين لبلورة مشروعهم ثم تفصيله فى كل ميدان حتى يكون بوسعهم الدعاية له بقلب جامد وعقل مفتوح .كما يقول **سمير أمين** :إن البشرية تقف أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الاشتراكية أو البربرية.

ويواجه الاشتراكيون موسما صعبا كما يقول الفلاحون وكما يحلو للمناضل الشيوعى المخضرم **«مارسيل شيرازى»** المصرى ذى الأصل الأيطالى أن يقول ،وقد خرج مارسيل من مصر مطروداً على أيدى البوليس السياسى دون أن يفقد الثقة أبداً فى أن المستقبل للاشتراكية وفى الموسم الصعب نحن أحوج ما نكون للابتكار والخيال والتضامن.

من الحماقة .. إلى المسخرة !

العلاقة بين حكومتنا السنية ، وكافة المنظمات الشعبية والديمقراطية ، وفى مقدمتها منظمات حقوق الإنسان ، هى من النوع الذى ينطبق عليه المثل الشعبى الذى يقول: «لا باحبك ولاقادر على بعدك» !.

فالحكومة لاتحب هذه المنظمات ، لأنها تدس أنفها فيما لايعنيها ، وتنتزع لنفسها حق تلقى شكاوى المواطنين من كل إهدار لحقوقهم المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وفى الدستور ، وفى القوانين القائمة ، ابتداء من إعلان حالة الطوارئ، إلى المعاملة السيئة فى أقسام الشرطة ، ومن الاعتقال الإدارى إلى التعذيب فى السجون والمعتقلات ومن التضييق على الصحف ومصادرة الكتب إلى تزوير الانتخابات ، وهى كلها من الصدقات المستورة، التى تعودت الحكومة أن تقدمها لشعبها الكريم بيمناها ، دون أن تعرف بذلك يسراها..

ولأن منظمات حقوق الإنسان، لاتحترم رغبة الحكومة فى ستر صدقاتها ،وتتطفل عليها، وتحصيها وتنشرها فى تقارير ، وتضيع عليها بذلك ثواب الصدقة المستورة ، فقد كرهتها وزارة الشئون الاجتماعية ، ورفضت الاعتراف بها ، أو منحها أية شرعية قانونية ، ولما سئلت الدكتورة " أمال عثمان" عن السبب فى ذلك ، قالت: دى منظمات خباصة !

ولأن الدفاع عن حقوق الإنسان ، وتشجيع إنشاء المنظمات غير الحكومية قد أصبح أحد مبادئ النظام العالمى الجديد، وشرطاً من شروط منح المعونات والقروض .. ولأن المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان ، جزء من حركة عالمية نشطة تحظى برعاية الأمم المتحدة ، فإن الحكومة لم تستطع أن تبعد المنظمات المصرية العاملة فى هذا المجال ، حتى لايتهمها أحد بالخروج عن الخط الذى يسير فيه قطار النظام العالمى الجديد ، فيشطب ماتتلقاه من معونات وقروض ، ويلقى بها من السبنسة.

وهكذا سمحت حكومتنا السنية لهذه المنظمات- التى لاتحبها ولاتقدر على بعدها - بالعمل بشكل عرفى ودون أى حماية قانونية فى انتظار الوقت المناسب الذى تدرجها فيه ضمن قائمة الذين يحصلون على صدقاتها المستورة!

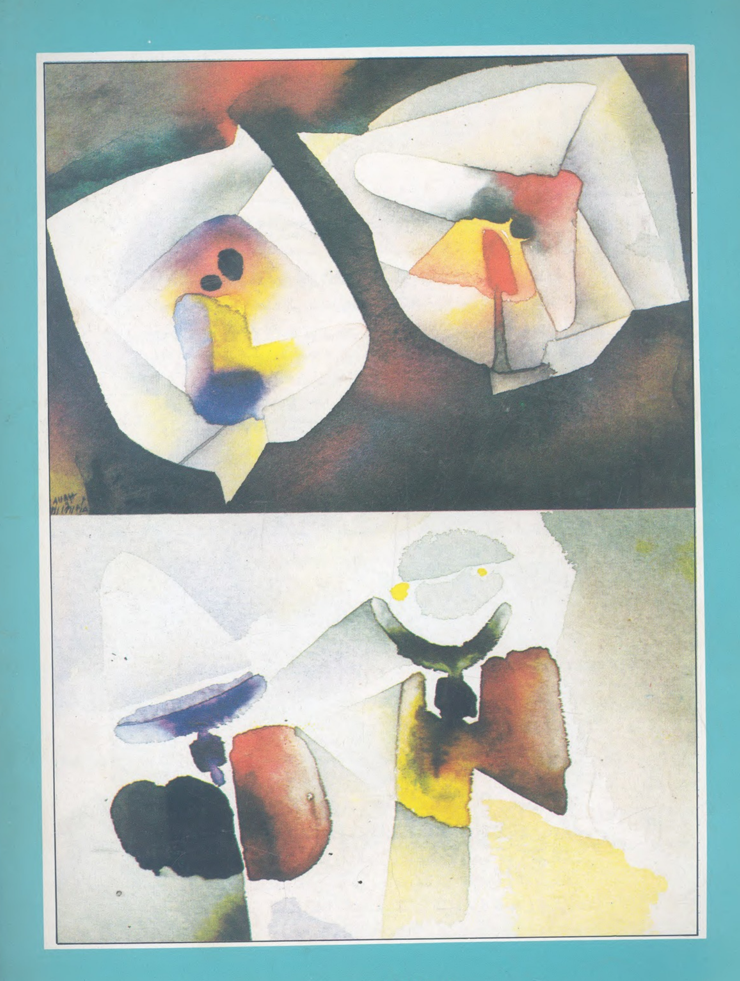
ومع أن أحداً لايعرف متى يأتى هذا الوقت المناسب إلا أن المبرر الذى تستند إليه الحكومة فى حملاتها شبه الدورية على منظمات حقوق الإنسان ، أخذ يتطور ، من سئ إلى أسوأ ، وبعد أن كانت تتهم تقاريرها بالكذب والافتراء ، وبالتعاطف مع الارهابيين والمتطرفين ، أصبحت تتهم هذه التقارير بالعمل ضد المصلحة الوطنية ، وتتهم حركة حقوق الانسان - على الصعيد العالمى -بالتدخل فى الشئون الداخلية لمصر ، وبالعدوان على استقلالها الوطنى ، وبالعمل لحساب الامبريالية الأمريكية ، التى تسعى لتطويع الإرادة المستقلة لحكومتنا الوطنية.

ولامعنى لذلك إلا أن الحكومة تتصور أن الاستقلال الوطنى يعنى استقلالها بحكم شعبها بالطوارئ والتعذيب وإهدار حقوق المواطنة ، دون أن يكون من حق أحد من رعاياها أن يحتج على ذلك ، وإلا كان خائنا يعمل ضد المصلحة الوطنية .. ودون أن يكون من حق أحد فى الخارج أن يشهر بذلك ، وإلا كان يتدخل فى الشئون الداخلية ، ويعمل لحساب الامبريالية الأمريكية التى تتخذ منها حكومتنا الوطنية مواقف عداء مشهورة !

ولامعنى له ، إلا أن المعركة التى تشنها الحكومة ضد منظمات حقوق الإنسان ، قد انطلقت من الحماقة .. إلى المسخرة !

صلاح عيسى


شفهولنا كده
أبن عم سبتمبر ٨١ ولا
أخوه
سبتمبر
١٩٩٥



لوحتان للفنان عدلى رزق الله